وزارة التعليـم العالي والبحـث العلمـي

جامعـة محمـد خيضـر *بسكـرة*

كليـة العلوم الإنسانية والاجتماعيةـ قطب شتمـة ـ

قسم العلـوم الإنسانيـة

شعبـة التاريـخ

عنوان المذكرة

السياسة الفرنسية في قمع الثورة الجزائرية المصالح الإدارية المتخصصة-أنموذجا-1955م-1962م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر

إعداد الطالبة:

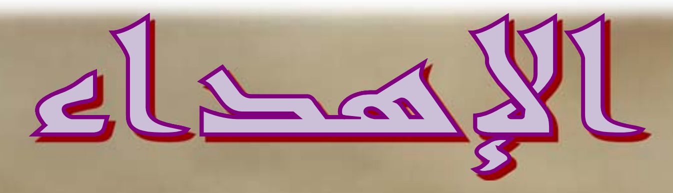
بعيسى وفاء

إشراف الأستاذ(ة):

نفطي وافية

السنة الجامعية: 2014/2013


بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله يحفظني و يرعاني أهدي ثمرة جهدي إلى:

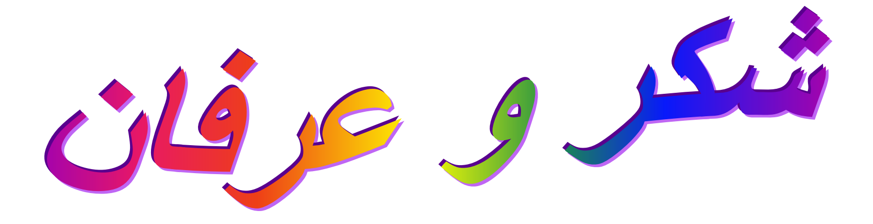
الذين منحوني الثقة بالنفس وعلموني الصبر و المسؤولية و أن الحياة أولها كفاح و آخرها نجاح يا أمان الأمس و الغد المشرق ونبع الحب و العطاء يا عطر الحنان " أمي وأبي" حفظهم الله لي و أطال الله في عمرهم.

إخوتي و أخواتي الأعزاء: عبد الكريم ، فاطنة فارس، وردة، حنان.

وإلى كل طلبة سنة ثانية ماستر تخصص : التاريخ المعاصر

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد





لك الحمد يارب كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك وعدد خلقك

و زينة عرشك ومداد كلماتك.

وسلام على سيد المرسلين سيد الخلق أجمعين محمد عليه أفضل الصلاة

و التسليم.

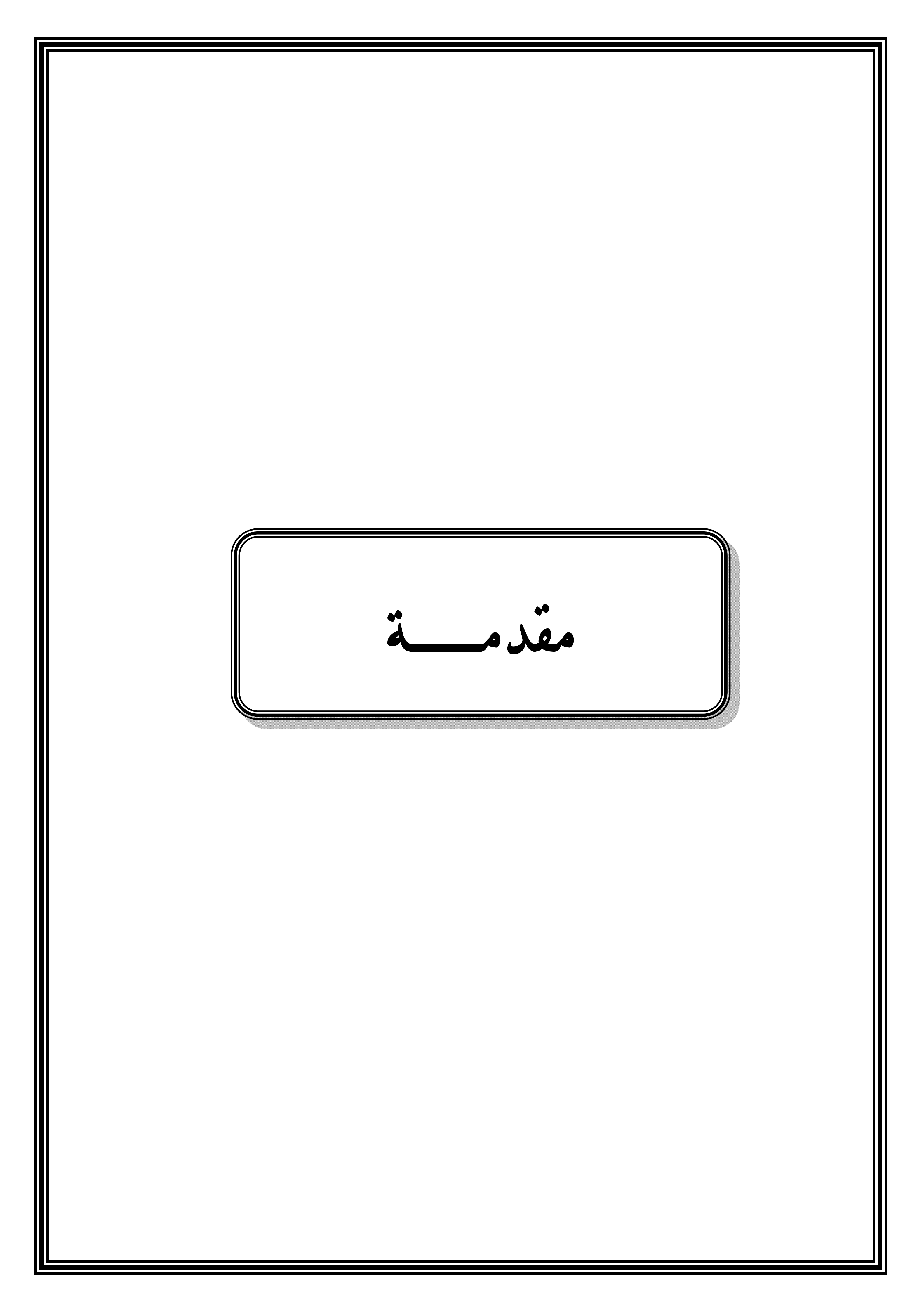
من باب الاحترام و التقدير و الاعتراف بالجميل و أسمى عبارات الامتنان نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة: نفطي وافية التي أسعدتني بالإشراف على المذكرة فكانت نعم المرشد والموجه وفقها الله وسدد خطاها فبوركت بجهودها الطيبة إلى رئيس قسمة بسكرة: حركاتي الهاشمي ومدير منظمة المجاهدين : مدني بجاوي ومدير المتحف الجهوي بسكرة: فوزي مصمودي فجزاهم المولى عني خير جزاء.

شكرًاً

شكراً

شكراً

ثبت المختصرات	
المصالح الإدارية المتخصصة بالريف	SAS
المصالح الإدارية الحضرية بالمدن	SAU
المعتقلات للأسرى العسكريين	CIM
جبهة التحرير الوطني	FLN
جيش التحرير الوطني	ج.ت.و
الحركة الوطنية الجزائرية	MNA
مديرية الأمن الإقليمي	T.S.D
مراكز الجمعية الطبية والصحية	A.M.S
مركز التنسيق بين الجيوش	C.C.L
جهاز للحماية المدنية مكلف بالمخابرات	D.P.U
مكتب دراسات واتصالات داخل هيئة الأركان	B.E.L
المدارس العليا العسكرية للمشاة العاملين	ESMIA
مركز تعليم للرد إلى السلم ولمقاومة المتمردين	C.I.P.C.G
هيئة ضباط متنقلين	O.I
ومراكز التكوين الشبيه الجزائرية	CFJA
جمعية قدماء الشؤون الجزائرية	AAAA
المجموعات المتنقلة للحماية الريفية	GMPR



مقدمـــــة

لقد عرفت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها في أول نوفمبر 1954 انتصارات ثورية على مختلف الأصعدة التي حاول الاستعمار الفرنسي بكل خططه وأساليبه وبرامجه المختلفة وقوانينه وأنماطه السياسية والتي كان محورها الرئيسي هو كسر وخنق الثورة ومحاصرتها بتسليط أبشع الأساليب والعمليات العسكرية والقمعية على الشعب الجزائري والقيام بمجازر انتقامية واسعة النطاق في حقه كعقاب لثوريته ووطنيته في حين أدرك الجيش الفرنسي بأن مواجهة الثورة بأبعادها الجماهيرية يتطلب مؤازرة العمل السيكولوجي مع العمل العسكري ، وهكذا طوقت المدن والقرى والمداشر وأقيمت المحتشدات و المعتقلات والسجون ونشئت المناطق المحرمة والاعتماد على التنظيمات الشبه العسكرية منها الحركة والقومية. إضافة إلى تطبيق مختلف القوانين الجائرة منها: قانون الطوارئ والمسؤولية الجماعية وسياسة التهدئة تدعيما للإجراءات الجديدة.

وفي إطارالسياسة الاستعمارية الرامية إلى قطع الأكسجين على جيش التحرير الوطني و تدمير بيئته الحيوية بتطبيق أساليب الثورة المضادة التي تعلمتها في الهند الصينية ولتوسيع نطاق حربها الإبادية تم استعمال الضباط الفرنسيون خبراتهم المكتسبة في حرب الفيتنام التي انهزموا في معركة ديان بيان فو، وكما آزر ذلك تجنيد العدو جيوشا من الصحفيين والمذيعين ورجال المكتب الثاني تستهدف بذلك تثبيط همم وعزيمة المجاهدين وقتل الروح المعنوية في نفوسهم بهدف تثبيت الوجود الفرنسي وتكريس سياسته الاستعمارية.

وفي سياق تطبيق تلك الأساليب الجهنمية والتي من أخطرها إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة لمحاولة عزل الثوار عن الطبقة الشعبية والتأثير عليهم وإبقائهم يعيشون التبعية المباشرة لسلطات الاستعمار لاستمالة عقولهم من خلال مراقبتهم وإبعادهم عن جيش وجبهة التحرير الوطني.

<u>أسباب اختيار الموضوع:</u>

لدراسة موضوع المصالح الادارية المتخصصة والتي تعد الوسيط بين السلطة الفرنسية والأهالي خلال الفترة (1955م- 1962م) بطريقة موضوعية علمية تحليلية، التي يجب دراستها والتعمق فيها من أجل معرفة بعض الحقائق عن هذه المصالح والمكاتب التابعة لها وعن الضباط المسؤولين عن مصالحها، والتي تعتبر من بين أصعب المواضيع التاريخية حول تاريخ الثورة – حسب علمي- بسبب منع فتح ملفاتها إلا باستثناء استحضار الذاكرة الجماعية من طرف بعض الضباط الذين كانوا عاملين بها.

ولم يفرج عن بعضها إلا في السنوات الأخيرة، على أنها تعتبر من الحركات المناوئة للثورة بتجنيد البعض من أبناء الجزائريين خاصة تكوين فئة (الحركة) التي كانت تابعة للمصالح الإدارية المتخصصة وتعمل تحت إمرتها، ونظرا لحساسية الموضوع كونها تمس شخصيات ساهمت في هذا الميدان أوروبية كانت

أو جزائرية، وذلك ليس من باب التشهير بهم بل الكشف عن الجانب الغامض في الثورة، فنلاحظ على أن هناك عدة أحداث مازالت غامضة ولم تدرس دراسة تحليلية معمقة موضوعية، إلا في هذه السنوات الأخيرة بدأت تتكشف أمور هذه المصلحة من خلال شهادات شفوية وكتابية ووثائق أرشيفية لضباط كانوا فاعلين فيها. وما يلاحظ عليها التحفظ والعمل على تبيان أهمية مهامها، ولعل هذه الدراسة ستفتح الأبواب للبحث في هذا الموضوع أكثر وفتح ملفاتها من جديد بشكل أوسع.

ولعل من الأسباب والمبررات الرئيسية الأخرى التي دعتني أتمسك لمواصلة البحث في هذا الموضوع هي كالتالي:

1- من حيث أهمية الموضوع في كشف جوانب مهمة من خلال الدراسة مركزة وبصورة أساسية على دور المصالح الإدارية المتخصصة وكفاحها ضد القاعدة الشعبية وعزلها عن جيش وجبهة التحرير الوطنين ودورها في استمالة العقول لكسب تأييد الجماهير لها.

2- البحث لمعرفة و الدوافع لتواطؤ بعض الجزائريين فيها. ولأهم العوامل التي دفعتهم للتجنيد فيفرق الحركة خلال حرب ثورة أول نوفمبر.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية موضوع البحث في محاولة تسليط الضوء على موضوع المصالح الإدارية المتخصصة(لاصاص) والتي تعد على جانب كبير من الأهمية في كسب تأييد الجماهير الشعبية من خلال التأثير النفسي، فكانت من مظاهر السياسة العامة بالجزائر بعد هجومات 20 أوت 1955م تطور الوضع العسكري وانطلاق العمليات العسكرية في الجهة الغربية من البلاد والذي بدوره دفع بإدارة الاحتلال إلى تبني مخطط جديد في مواجهة جبهة التحرير الوطني، وذلك بالاعتماد على الفكرة القائلة: لابد من تجفيف المحيط الذي من شأنه أن يؤدي إلى اختناق السمكة وموتها. **فما هي الوسائل والأساليب التي استعملتها المصالح الإدارية المتخصصة في قمعها للثورة ، وهل نجحت في ذلك وعزلها عن الشعب الجزائري؟** وتتدرج تحتها عدة أسئلة:

1- ماهية المصالح الإدارية المتخصصة ودور الحركة (القومية) فيها؟

2- ما هي أهم المهام والاختصاصات الموكلة لها وكيف كان يتم اختيار ضباطها وتكوينهم؟

3- فيما تمثل دور ضباط المصالح في الحرب النفسية داخل المعتقلات وإستراتيجية الثورة في مواجهتها؟

المنهج المتبع: وللإجابة على الإشكالية المطروحة التي تتمحور حولها العديد من التساؤلات، فتم إتباع بعض المناهج التي تقتضيها طبيعة هذه الموضوع وهي:

المنهج التاريخي الوصفي: الذي يهتم بوصف الاحداث وتسلسلها تسلسلا كرونولوجيا من حيث الزمان والمكان ، لأن موضوع البحث هو جملة من الأحداث والتطورات في مسار الثورة التحريرية ، من عملها والأماكن التي كانت تنتشر فيها بكثرة.

المنهج التحليلي: وذلك لدراسة المادة العلمية ونقدها وتحليلها لمعرفة ماهية المصالح الإدارية المتخصصة والبحث عن أول انطلاقاتها واستنتاج أسباب قوتها والوقوف على نقاط فشلها في القضاء على الثورة.

تقييم المصادر والمراجع المعتمدة عليها:

فعموما عند تحليل مراجع الدراسة التي امتازت بالقلة نوعا ما منها:

قريقور ماتياس، الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر(1955م، 1962م) بين المثالية والواقع. والذي يعتبر في الأصل أطروحة ماجستيرتم ترجمتها على يد محمد جعفري، والتي جاءت كحوصلة أولى لما كان عليه عمل الفرق الإدارية المتخصصة مدنيا وعسكريا، ما بين سنتي 1955م و 1962م معتمدا على دراسة الموضوع بالتفصيل من بداية إنشائها إلى غاية انسحابها من الجزائر مركزا على المهام الاقتصادية أكثر والذي كانت نظرته محاولة إنصاف عملها من خلال إنجازاتها، وما يلاحظ على الكاتب اعتماده أكثر على وثائق أرشيفية هامة فتحت مؤخرا ولم يسبق نشرها من قبل. وكان اعتمادي أيضا: على كتاب Tom charbitte , les harkis، و الذي فصل حديثه أكثر عن الحركة ومختلف الأدوار التي كانوا يقومون بها تحت كنف المصالح الإدارية المتخصصة.إضافة إلى جمال يحياوي "الحركة من قوة احتياطية إلى مشكلة سياسية" أعمال الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، ويوسف مناصرية" التنظيمات التي أنشأتها فرنسا لمحاربة الثورة" من خلال تحديد المصطلح، مراحل التجنيد، الدور السياسي والعسكري للحركة، القضاء عليهم ونهاية مهمتهم. كما تم الاستعانة على مرجع لخضر شريط وآخرون، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، من خلال كيفية مواجهة الحرب النفسية والتي بدورها كان اعتمادها كأسلوب جديد تدعيما للأساليب العسكرية الأخرى للقضاء على الثورة في المهد بما يسمى عملية غسل الأمخاخ.

كما تحدث عن هذه المصالح أيضا: محمد تقية، حرب الجزائر، كما فصل الحديث عنها الغالي غربين فرنسا والثورة الجزائرية (1954م،1958م) دراسة في السياسات والممارسات ضد الشعب الجزائري وتبيان موقف الثورة من هذه المصالح. كما تم الاعتماد على مجموعة كبيرة من المجلات من أهمها: الغالي غربي، الإستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام (1956م، 1957م)، مجلة الرؤية، العدد الثالث، الجزائر، 1997. بالتركيز على الحرب النفسية وتطورها، والاعتماد أكثر على مرجع محمد العربي ولد خليفة،

الاحتلال الاستيطاني في الجزائر من خلال شرحه وتوضيحه للمناشير الدعائية التي كانت تلقيها الطائرات في الجبال والقرى للتأثير على السكان وفصلهم عن الثورة والثوار. وفي الأخير كما تم الاستعانة بأطروحة دكتوراه علوم، التي نوقشت مؤخرا(2012، 2013) لليلى تيته حول تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرية(1954، 1962)،خصص الحديث ضمنها عن إنشاء المصالح وردود فعل الشعب الجزائري عليها.

تقسيم الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية تم وضع خطة موزعة على أربعة فصول وكل فصل يتفرع إلى مباحث أساسية: ففي **الفصل الأول** الذي حاولت التطرق فيه إلى الإجراءات العسكرية القمعية الفرنسية في الجزائر(1955م، 1962م) في أربعة مباحث، هدفها القضاء على الثورة وتركزها على: القوانين الجائرة والردعية في حق الشعب الجزائري منها قانون الطوارئ، المسؤولية الجماعية، التطويق من خلال إقامة مراكز الكادرياج، إنشاء المناطق المحرمة، والإكثار من المحتشدات والمعتقلات وهذا ما بدوره أدى إلى الزيادة في عدد السجون لعزل الثورة عن قاعدتها الشعبية وإخضاع كل القبائل الجزائرية للسلطة الفرنسية.

وفي **الفصل الثاني** خصصت الحديث فيه عن إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة في الجزائر ودور الحركة فيها، واندرج تحته ثلاثة مباحث، حيث اهتم المبحث الأول حول إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة وتشكيل ضباطها من خلال تتبع ماهيتها، والدوافع وظروف إنشائها، والشخصيات الفاعلين فيها، وتشكيل المصالح وتنظيمها بدراسة أنشطتهم، اختصاصاتهم المختلفة، بينما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى المهام المدنية للصالح منها (المهمة الإدارية، الاجتماعية والتربوية، الاقتصادية)، والمهام العسكرية (المراقبة السكانية، المنافسة مع المنظمة السياسية الإدارية –جبهة التحرير الوطني– المخزن)، وعالجت في المبحث الثالث قضية الحركة (القومية) ودورهم في المصالح الإدارية المتخصصة من مفهوم الحركة (تحديد المصطلح)، مركزا على الأسباب المباشرة لتجنيدهم إلى صف المصالح والتعرف على مراحل التجنيد والهدف من وراء ذلك، ومعرفة الدور السياسي والعسكري الذي قاموا به خدمة للمصالح الإدارية المتخصصة.

أما بالنسبة **للفصل الثالث** الذي تمت الدراسة فيه حول الحرب النفسية منها بالتحديد المكتب الخامس المختص بذلك، ودور ضباط المصالح الإدارية المتخصصة فيها داخل المعتقلات، وبدوره ضم ثلاثة مباحث، حيث افرد المبحث الأول حول الحرب النفسية الدعائية في الجزائر من (تحديد المصطلح ، تاريخ ظهورها، مدى ارتباطها بالدعاية) ومختلف وسائلها، بينما تطرق المبحث الثاني إلى دور ضباط المصالح في الحرب النفسية داخل المعتقلات خاصة في تكوين العملاء من المعتقلين وفصل العلاقة بين المعتقل وزوجته خار المعتقلات، تشجيع الحزبية والطائفية واستغلال الإعلام داخل المعتقلات والمحتشدات، أما بالنسبة للمبحث

الثالث والذي جاء كحل نهائي للموضوع من خلال استراتيجية الثورة في مواجهة المصالح الإدارية المتخصصة ومنها الحرب النفسية بالاعتماد على التعبئة الجماهيرية، والدعاية. ومعرفة ردة فعل الجيش وجبهة التحرير الوطني وتحديهم لها. وفي الأخير ختمت موضوع الدراسة بخاتمة تتضمن لأهم النتائج المتوصل إليها.

صعوبات البحث:

خلال البحث والدراسة تلقيت بعض الصعوبات للإلمام بهذا الموضوع بشكل جيد خاصة فيما يتعلق بالدراسات السابقة عن هذا الموضوع بصفة خاصة وصعوبة الحصول عليها ماعدا دراسة واحدة لأطروحة دكتوراه تحت عنوان الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع (1955م، 1962م) لمؤلفه قريقور ماتياس في كتاب نشر مؤخرا في سنة 2013م، يحتوي على شهادات بعض الضباط الذين كانوا عاملين فيها وما يلاحظ عليها كانت شهادات نوعا ما شحيحة حول هذه المصالح ،في إطار محاولة إنصاف دورها من خلال الأعمال التي قامت بها، وهذا ما جعلنا نعتمد عليها أكثر في الدراسة، كما واجهتنا صعوبة أخرى لإثراء الدراسة أكثر بمحاولة دراسة بعض النماذج لمراكز (لاصاص) المنطقة الرابعة من الولاية السادسة كإسهام منا لدراستها والفرق بين تلك المراكز من حيث نوعية التعذيب الممارس فيها من خلال الشهادات الحية والزيارات الميدانية، لكنه لم يحالفني الحظ لصعوبة دراستها بسبب ضيق الوقت أولا، مع تحفظ وتخوف بعض المجاهدين عن الإدلاء بشهاداتهم خاصة عند ذكر أسماء الحركة، كذلك خوفا من تزوير الشهادات.

الفصل الأول: الإجراءات العسكرية القمعية الفرنسية

في الجزائر 1954م إلى 1962م

المبحث الأول: قانون الطوارئ

المبحث الثاني: المسؤولية الجماعية ومراكز الكادرياج

المبحث الثالث: المناطق المحرمة والمحتشدات

المبحث الرابع: المعتقلات والسجون

باندلاع الثورة التحريرية الجزائرية في أول نوفمبر 1954م علا صوت الجهاد والكفاح، فأفقد ذلك المستعمر الفرنسي رشده وتوازنه وأعصابه فسارعت السلطات الفرنسية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية والإدارية والعسكرية والسياسية والتي تصب كلها في خانة واحدة ألا وهي القضاء على الثورة وعزلها عن قاعدتها الشعبية في حين تركزت جهودها على تحطيم الهيئات السياسية في أوساط الجماهير وعلى تكوين إنسان متشبع بالثقافة الاستعمارية ومجرد من كل عناصر الشخصية الوطنية.

المبحث الأول: قانون الطوارئ

1- إصدار القانون:

ففي سياق تطبيق الإجراءات والسياسات في حق الشعب الجزائري ومن بينها إصدار قانون حالة الطوارئ (أنظر الوثيقة رقم1) بعد تعيين الجنرال جاك سوستال[*] حاكما عام للجزائر يوم 25 فيفري 1955م وبدوره أعلن: « بأن الجزائر تؤلف جزءا لا يتجزأ من فرنسا، وأن فرنسا لن تترك الجزائر وأنه لابد العمل كل يوم أكثر لإدماج الجزائر في فرنسا».

فمن خلال ذلك كان يرمي إلى جعل الجزائر فرنسية[1] ، وهذا ما تؤكده بعض المقولات التي تخص ضم الجزائر إلى فرنسا فمن بينها: مقولة جاك سوستال التي طرحها يوم 23 فبراير 1955م والتي جاء فيها: « إن فرنسا هنا في ديارها، أو على الأصح فإن الجزائر وجميع سكانها جزء من فرنسا، وهي جزء لا يتجزأ عنها، إن مصير الجزائر فرنسي، وهو اختيار قررته فرنسا، وهذا الاختيار يدعى الاندماج».

فلم تكن مقولته أكثر من صدى للسياسة الفرنسية التي عاد ادغارفور يؤكدها بعد ستة أشهر بالضبط في يوم 25 سبتمبر 1955م بقوله: « ليس هناك باختيار آخر نسعى إليه، وهناك أكثر من قرن والجزائر تندمج في فرنسا...ويواصل قوله ان هدفنا الان هو بلوغ الدمج الكامل للجزائر» . أما في 5 يناير 1955م قدم ميتران مشروعا لتطبيق قانون 1947م، وللإسراع بدمج الجزائر في فرنسا فأبدى المعمرون تجاه ذلك بالرفض ، كما نلاحظ ان جاك سوستال دافع عن تلك السياسة وطالب بتنفيذها في 13 يناير 1956م[2].

---

[*] جاك سوستال: حاكم عام بالجزائر ومن المتخصصين في علم السلالات البشرية، كان مسؤولا على مصالح المخابرات التابعة للجنرال ديغول خلال الحرب العالمية الثانية كان جاء بإظهار النوايا الحسنة بخصوص تحسين الظروف السياسية للمسلمين الجزائريين. أنظر: **عبد القادر بخليلي، مذكرات عبد القادر بخليلي, مطبعة حسناوي مراد, الجزائر, 2012, ص 94 .**

[1]- عبد العزيز بوكنة، «**الأسلاك الشائكة المكهربة**»، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والالغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر 1945 ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص191.

[2]- مصطفى طلاس، بسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، دار طلاس الشام، (د.ب.ن)، 1948، ص41.

غير أن السياسة الفرنسية كانت أكثر حدة وتشدد مع الجزائريين فلم تكن فرنسا تعتبرها دولة واقعة تحت الانتداب أو الحماية، بل مقاطعة تابعة لفرنسا أو جزءا من دولة الأصل فبالنسبة لإصلاحاتها التي جاءت بها فيما بعد كحل وهمي تمثل في إدماج الجزائريين بالدولة الفرنسية[1].

وباشتداد معركة التحرير بالجزائر واستحال الأمر أمام الفرنسيين فاضطروا إلى اللجوء إلى الاستعانة بقوانين أخرى لإرغام الجزائريين على مهادنة فرنسا وقبول سياسة احتلال المفروضة ونظرا لإخفاق عمليات فيوليت وفيزونيك في القضاء على الثورة في مهدها. فوافقت الحكومة الفرنسية على طلب الوالي العام جاك سوستال المتضمن تدعيم الجهاز القمعي في الجزائر لاسترجاع الأمن والهدوء، فصدر بالفعل في 30 مارس 1955م، كأول رد فعل من قبل حكومة ادغارفور في 31 مارس 1955م، كان القصد منه شل الحركة النضالية فالبعض كان يطلق عليه اسم حالة الاستعجال ابتداء من 4 نيسان 1955م[2].

ولخطورته والذي تم وضعه في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية عام 1849م لمواجهة الحرب الأهلية في الداخل فإن فرنسا لم تستعمله لمدة طويلة إلا أربع مرات: الأولى: في ديسمبر 1852م بمناسبة الانقلاب الذي حمل نابليون الثالث إلى الحكم وإسقاط الجمهورية الثانية، والثانية: في سنة 1870م الحرب الألمانية أدت إلى خداع الألزاس واللورين، الثالثة: في سنة 1914م عند بداية الحرب العالمية الأولى، بينما الرابعة: في 1939م عند بدء الحرب العالمية الثانية[3].

فجاء القانون على شكل بيان نشرته الصحافة بتاريخ 19 مارس من وزارة الداخلية بحيث يبقى للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم التقليدي في 28 أفريل 1955م، وهو ذاته حالة الحصار بالقضاء على الحريات الفردية التي لا تنتهك إلا في حالة تطبيق المادة السابعة من دستور 1946م، وهي نفسها المادة الخاصة «بحالة الحصار» لأن حالة الطوارئ والذي يعتمد على مجموعة من الإجراءات المتمثلة في الآتي: حظر حرية التجول للأشخاص ووسائل النقل، حظر إقامة أي شخص غير مرغوب فيه، حظر الاجتماعات العامة، الحكم بالإقامة الجبرية على أي شخص، إجراء التفتيشات في المنازل ليلا ونهارا، إمكانية غلق المقاهي وقاعات المسارح والسينما مع فرض الرقابة الدائمة على الصحف والمنشورات والروايات وأخيرا تشريد السكان[4] .

1- محمد حسنين، «**الاستعمار الفرنسي في الجزائر**»، مجلة الرؤية، مجلة دورية تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد الثالث ،الجزائر، 1997، ص247.

2- عبد العزيز بوكنة، المرجع السابق، ص191.

3- العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، دار البعث، الجزائر، ص105.

4- أحسن بومالي،**أول نوفمبر 1954 بداية النهاية ل"خرافة" الجزائر الفرنسية**، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص ص 166، 168.

2- **المصادقة على مشروع "قانون حالة الطوارئ":**

والذي أعلن عنه قبل المصادقة عليه في يوم3 أفريل 1955م من قبل البرلمان الفرنسي في الأوراس بينما في بلاد القبائل أعلن في يوم1 أفريل 1955م، وفي سطيف ودوائرها وبجاية وجوارها وقالمة وضواحيها، بحيث عقدت الجمعية الوطنية الفرنسية دورة استثنائية في23 مارس 1955م لدراسته وإثراءه ونتج عن ذلك ثلاثة آراء للنواب بين معارضين ومؤيدين: الرأي الأول: يرى في تطبيقه معناه اعتراف صريح بالحرب الجزائرية الفرنسية، أما الرأي الثاني: يرى في تطبيقه مخالف للدستور الفرنسي، والرأي الثالث: يرى أن بتطبيقه أمر ضروري للغاية من أجل القضاء على الثورة في مهدها.

فكان من بين النواب المؤيدين في جلسة 30 مارس 1955م النائب جنتون (Jonton) بأنه لا يمكن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية فقط في القطر الجزائري فلابد من المبادرة بتنفيذ إصلاحات سياسية واجتماعية لكي نتمكن بسرعة من استرجاع الأمن والهدوء للجهات التي تشهد أعمال الاعتداء، أما من بين المعارضين نجد النائبة «أليس السبورتيس» (Alice Sportice) لكونه يخالف نص الدستور الفرنسي، وإرجاع الأمن يكون بوقف عمليات الاضطهاد والاعتراف بالواقع المحسوس بتبني سياسة جديدة في البلاد، وكما جاء تدخل النائب « فالون» المخالف للمشروع الذي يزيد من فتح أبواب المعتقلات، وكما جاء تعقيب السيد «بورجيس مونوري»(Bourges Maunoury) الذي حاول تبرير موقفه بأنه لم يقم بإنشاء هذا القانون وأنه وجده جاهزا وأن سلفه « فرنسوا ميتران » هو الذي فكر فيه ووجدناه جاهز للعمل ونحن الآن نقوم بإكماله ولكن بأحسن الطرق[1].

بحيث أثارت مسودة القانون نقاشا حادا بين مختلف الكتل السياسية في المجلس الوطني الفرنسي, والتي دامت 15 يوما بدأت في 23 مارس 1955م، فكان التصويت النهائي عليه بـ 379 صوتا ضد 241 صوت، فخول للسلطات المدنية والعسكرية صلاحيات مطلقة تمثلت فيما يلي: النفي والإقامة الجبرية، تحديد تحرك الأشخاص ووسائل النقل، الصحافة، مداهمة[*] المنازل في كل الأوقات وتفتيشها وتشديد الرقابة على الصحافة والمنشورات، محاكمة الأشخاص المدنيين. وفي الأخير استطاعت الحكومة الفرنسية إقناع النواب على قبوله ما عدا النواب الشيوعيين والاشتراكيين رفضوا قبوله[2].

1- يحي بوعزيز، **ثورات في القرنين 19و20 ثورات القرن العشرين**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص ص 163، 165.

* وتعني دخول جيش العدو للقرية فجأة دون تخطيط لذلك ، أنظر: **خير الدين واعر، بنطيوس حتى لا ننسى " الحدث والزمان" من 1956 إلى 1962"، ط1، مطبعة علي بن زيد للفنون المطبعية، بسكرة، 2011، ص 33.**

2- الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية(1958،1945) دراسة في السياسات و الممارسات**، دار غرناطة ، الجزائر، 2009، ص 269.

فتم إعلانه في سائر البلاد يوم 30 أوت 1955م، والذي بدوره يمنع على المواطنين الخروج بدون إذن خاص وغير حامل لإشارة مخصصة فيقتل إذا وجد بعد الساعة السابعة مساءا في الشارع، وبعد مناقشة الجمعية الوطنية الفرنسية مسألة التعذيب في 28 جويلية أقرت بتمديده وإفشال مخطط سوستال.

فوصل امتداده إلى أحواز بسكرة والوادي في يوم 1955/04/11م[1]. لكي تفصل الجنوب عن تونس ومنع عبور الأسلحة من ليبيا إلى الأوراس[2]، وطبق في باتنة، وفي مارس 1956م صادقت الجمعية الوطنية الفرنسية على قانون آخر استثنائي لتدعيمه فكان تطبيقه على الجزائريين المقيمين بفرنسا، فجاء قرار تمديده لمدة 6 أشهر في يوم 5 أوت ومنح تطبيقه لروبير لاكوست يوم 17 مارس 1957 ابتداء من الساعة الثامنة ليلا إلى الخامسة صباحا[3] والسؤال يطرح نفسه: هل بتمديده نجح في شل الثورة وقمعها؟ كما نجده يشمل على ثلاثة التزامات متمثلة في: ليست في استطاعة أي شخص أن يفصل الجزائر عن فرنسا، التفاوض لا يمكن أن يتم إلا مع الممثلين الأكفاء، لا يمكن أن نعد الإرهابيين ومرتكبي المجازر ممثلين للسكان[4]).

وفي محاولة القانون إخفاق لهيب الثورة عبر الجنرال إدغار فور في 18 ماي 1955م عن الهزائم الكبيرة، فقوله: << إن الوضع في الجزائر خطير جدا والمعلومات الأخيرة التي وصلتنا تنبئ بأننا نسير نحو انتفاضة معممة تحت لواء الجهاد، وذلك في سائر عمالة قسنطينة >>. فكان القرار الرفع من ميزانية الحرب وعدد المقاتلين وسن قوانين جائزة أخرى فكانت استجابة مجلس الوزراء يوم 16 ماي 1955م بإضافة 4000 جندي وتجنيد الاحتياط وتطبيق المسؤولية الجماعية وجاء تصريح بورجيس مونوري بأن الجزائر أصبحت تشكل مقاطعة فرنسية كبرى وأنه سيكون القمع بلا رحمة ولا شفقة.

فكانت من بين مقترحات جاك سوستال على الحكومة الفرنسية الممثلة في: إعادة الثقة إلى الأهالي بتوسيع الجهاز العسكري، إنشاء عمالتين جديدتين في نطاق الإدماج وهما: عمالة عنابة وتيزي وزو، إصلاح أحوال البلديات الممتزجة، فصل الديانة الإسلامية عن الدولة، نشر التعليم العربي، تكوين فرق القوم، ورغم كل تلك الإجراءات أخفقت الحكومة الفرنسية في إخماد لهيب الثورة وازدادت تحمس أكثر[5].

1- العربي الزبيري، «**السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر**»، مجلة أول نوفمبر، العدد 52، 1981، ص 54.

2- المتحف الوطني للمجاهدين ،«**الإمدادات العسكرية وإعلان قانون الطوارئ، 20 أوت 1955م**»، مجلة أول نوفمبر، العدد 23، 1977/08/01، ص 27.

3- العربي الزبيري، «**السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر**»، المرجع السابق، ص ص 54، 55.

4- جريدة المجاهد، « **تصريحات المسؤولين الفرنسيين: "ربع ساعة" يدوم خمس سنوات... وما يزال القانون الإطاري**»، الجزء الثاني، العدد خاص 54، ص 288.

5- يحي بوعزيز ، المرجع السابق، ص ص 169، 171.

وفي الأخير نجد عمر سعد الله استخلص في تعريفه لهذا النظام بقوله:«هو نظام استثنائي محدد في الزمان والمكان لمواجهة ظروف طارئة وغير عادية تهدد البلاد أو جزء منها وذلك بتدابير مستعجلة وطرق غير عادية في شروط محددة ولحين زوال التهديد»[1].

المبحث الثاني:المسؤولية الجماعية ومراكز الكادرياج

1- المسؤولية الجماعية:

إن المستعمر الفرنسي طبق في حق الشعب الجزائري مجموعة من القوانين التعسفية فمن بينها قانون المسؤولية الجماعية التي تمثل في أساسها معاقبة مجموعة من الجزائريين، وبمجرد مجيء الجنرال جاك سوستال وإحلال الجنرال غاستون بارلنج محل الكولونيل ديكورنو اختار باتنة مركزا له لمحاولة جلب الناس بالملاطفة واللين، كما أننا نجد أن ديكورنو قد سن قانونا آخر جديدا في سكيكدة وبقوع كمين في منطقة خاضعة لحكمه فإن الموت يقع على عاتق الجميع وينشر ظله وأسماه "(بالمسؤولية الاشتراكية) التي طبقت أولا في الهند الصينية بعد ذلك في الجزائر[2].

وفي هذا الصدد كانت هناك تشريعات بشأنها لأنها كانت شرعية بعد الاحتلال الفرنسي وألغيت سنة 1882 م وباندلاع الثورة طبقت من جديد وفق أوامر من ضباط عسكريين, بحيث نجد هذه المسؤولية هي من السلوكيات التي تعكس وحشية الجرائم وفظائعها، وهناك من عارض هذه السياسة أمثال اللجنة الداخلية وكذا فيوليت الذي احتج ضدها بقوله: << تعد خطأ وجريمة لأن في القانون الفرنسي الخطأ هو شخصي>>. وكذا رفض البرلمان الفرنسي التصويت على العقوبة الجماعية ب 370 على246[3].

فإن فكرة المسؤولية الجماعية قد لا تستعمل بلا شفقة، في حين الجريمة أصبحت أمر عاديا ويوميا وجماعيا فلا أحد تجرأ بالتنديد بها مثلا: الجرائم في فلسطين ، فالمسؤولية الجماعية إذن تعني هدم القرية وإبادتها كلية بعد إقدام أحد من سكانها بإعدام جندي فرنسي واحد، فتتعلق المسؤولية أو التهمة على عاتق

---

[1]- عمر سعد الله، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر**، طبعة خاصة، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 319.

[2]- جريدة المجاهد، «**قصة القمع الرهيب، المسؤولية الجماعية**» ، ج1، العدد 31، 1958/11/1 ، ص 16.

[3]- رشيد الزبير، **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956، 1962)** ، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 242، 247 .

الجميع بتحمل العقوبة الجماعية لإبادة الجنس نهائيا بإتباع الطرق النازية[1] . فكان مبدأها بمثابة اتهام كل جزائري بكونه معاديا للقوات الفرنسية[2].

2- **مراكز الكادرياج:**

في سياق تطويق الثورة ابتكر غي موللي منذ خريف 1956 وجلاديه بطريقة جديدة بإقامة هذه المراكز أو المربعات الملاصقة مع بعضها البعض، وأنشأ العدو منها517 مركزا عسكريا في المنطقة المحصورة ما بين العزازقة والأربعاء ناثي راثن ومشيلي وتيزي وزو وذراع الميزان[3]. في حين نجد أن يحيى بوعزيز يذكر بأن هذه الطريقة ابتكرها لاكوست وجلادوه وهي مراكز محصنة متقاربة مع بعضها البعض في منطقة واحدة خاصة في بلاد القبائل فكان الهدف من ذلك هو تحرير المنطقة وافتكاكها من أيدي الجيش وجبهة التحرير الوطني وتحقيق ما يسمى بالتهدئة المثالية[4].

ولما أثار أسلوب الجنرال شيريير(Cherriére)[*] تحفظ وانتقاد كبار الضباط القادمين من الهند الصينية أمثال: العقيد ديكورنو الذي أسرع خليفته لورنو بوضع خطة جديدة تحت إشراف روبير لاكوست وماكس لوجون باسم التربيع " كادرياج" Quardillage تتمثل في محاصرة مناطق محددة في الريف وحتى المدنية، وفي ديسمبر 1956 ثم تعيين الجنرال صالان ليضع هو الآخر خبرته في محاربة ثوار الفيتامنة وتزامن مجيئه تبلور الطابع البوليسي لحرب الجزائر[5].

كما نجد لوجون ماكس في 1956/09/15 يؤكد بقوله بأن الأهداف تحققت وأتت الطريقة ثمارا وتحسنت الوضعية في الجزائر تحسنا ملحوظا خاصة في شرقي عمالة قسنطينة ووادي الصومام والقبائل الصغرى والكبرى, وقسم منه في وهران[6]، وكما شرع الجنرال " ديغول " في 28 أفريل 1956 في عملية تطهير واسعة بالاعتماد على أسلوب التربيع يقضي ذلك بتقسيم البلاد إلى مناطق مربعة وحصارها وتطهيرها مع نشر سلسلة من المراكز والحاميات لحماية الأوروبيين والعملاء والخونة والأملاك والمباني العمومية

---

[1] - بلخوجة عمار، **قضية حماني عدة أحرق حيا من طرف المنظمة العسكرية الإرهابية L' OAS**، تر: محمد المعراجي، موفم للنشر، الجزائر ، 2012، ص 48 .

[2]- رافائيلا برانش، **التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية**، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار امدوكال، 2010، (د.ب.ن)، ص 50.

[3]- محمد بلعباس ، **الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر** ، دار المعاصر ، الجزائر، 2009، ص 143.

[4] - يحي بوعزيز ، المرجع السابق، ص 207.

[*]- قائد الناحية العسكرية العاشرة بالجزائر، أنظر: **قريقور ماتياس، الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع(1955، 1962)، ط1، تر: محمد جعفري، منشورات السائحي، الجزائر، 2013، ص 24.**

[5]- محمد عباس، **الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954، 1962)** ، دار القصبة ، الجزائر، 2007، ص 379.

[6]- محمد الصالح الصديق، **عملية العصفور الأزرق**، ط1، منشورات دحلب، الجزائر، 1990، ص 22.

وطرق المواصلات، ومن خلال كل ذلك فإن التقسيم التربيعي ما هو إلا عملية عسكرية غايتها الأولى تقسيم منطقة مضطربة لمراقبة سكانها[1].

وبإنشاء نظام المربعات لتطويق أية منطقة تقع فيها أية حادثة أو كمين لدورياتهم، كانت الخطة أن تبدأ الطائرات بقذف القنابل ويتلوها قذف المدفعية الثقيلة ثم يأتي دور المصفحات والدبابات وقاذفات اللهب، فعملت السلطات الفرنسية في الجزائر على محاولة منع انضمام العناصر (الفئات) الشابة إلى الثورة، فجندتها للعمل في بناء المدارس وإنشاء الطرق، واتخذت من المدارس لمبيت الجنود ولتعذيب الوطنيين[2].

المبحث الثالث:المناطق المحرمة والمحتشدات:

1- المناطق المحرمة:

فمن نماذج التطويق وشد الخناق على الثورة إنشاء ما يسمى بالمناطق المحرمة (les formes interdiction) فقد شاع استعمال المصطلح من طرف جيوش العالم لتحديد الأماكن التي لا يجوز للمدنيين دخولها أو عبورها في إطار تقييد الحريات الفردية لمراقبة تحركات الشعب الجزائري جيدا وتكملة سياسة الأرض المحروقة.

فهي ذلك النطاق الجغرافي الواسع المحرم من أي نشاط إنساني وتزامن إنشاؤها صدور قانون حالة الاستعجال الذي ذكر سابقا فتحولت المناطق الآمنة إلى مناطق محرمة لعرقلة سير الثورة، وذلك من خلال فرض حصار على المناطق الإستراتيجية بتجميع المواطنين العزل من السلاح حول مراكزه وإخلائها نهائيا من السكان، بحيث وافق المجلس الوزاري الفرنسي على تكوينها في 29 فيفري[3]. فبدأ إنشاؤها بالأوراس منذ 1954/11/12 ثم امتدت إلى الشمال القسنطيني وبلاد القبائل في ربيع 1955م، ومنها الغرب الجزائري في خريف 1955م، والوسط في صيف 1955م والصحراء في خريف1957م، هاجروا إلى المحتشدات ونزح البعض منهم إلى تونس والمغرب.

فكان المبدأ المطبق فيها هو إطلاق النار على كل من يتحرك أو يتجول فيها[4]. فكانت عملية إنشاءها تتم بطريقتين: الطريقة الأولى: تكون بإخلاء المنطقة دون منح السكان مهلة زمنية لتحضير لوازمهم الأساسية، أما الطريقة الثانية: كانت بإعطاء مهلة قصيرة لما تراه القيادة بوجود مخابئ وملاجئ للثوار وتقوم

1- الغالي غربي، «**الإستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام(1956، 1957)**»، مجلة الرؤية، مجلة دورية تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد الثالث ، الجزائر، 1997، ص 82.

2 – جلال يحي، **السياسة الفرنسية في الجزائر من (1830، 1960)** ، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1959، ص ص 343، 345.

3 –عبد العزيز بوكنة، المرجع السابق، ص 50.

4– بشير ملاح، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830 ،1989)**، الجزء الثاني، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص ص 58، 59.

بتحديد الإقليم المعني برسم تخطيط له[1]. كما أعلن شابان دالماس بأنه سيقع إجلاء 170 ألف من سكان المنطقة، وفي تصريح لاكوست بسكيكدة 4 مارس قائلا: <<إن المنطقة المحرمة لن تشمل إلا بضعة كيلومترات عرض وإن تطبيقها لا يستلزم إلا نقل خمسمائة من سكان هذه الجهات>>[2].

بحيث شملت المناطق المحرمة بين سنتي 1955م و1957م الجزائر كلها ثم الأوراس إلى الشمال القسنطيني فاليادوغ فالقبائل فالظهرة فالأطلس الصحراوي[3]، والسؤال المطروح: ولكن ما كانت فعاليتها؟ وكيف كانت حالة العيش بها؟ فكانت الحياة فيها قاسية من حيث انها: لم تكن خالية من المشاق والصعوبات الهجومات المفاجئة فكانت الحالة مزرية من عدم توفير الغذاء بحيث يكتفي بالحشيش أو الحبوب على طبيعتها أو الاكتفاء بالنباتات الغير السامة أو ثمار الأشجار أم يضطر إلى الصوم[4]. ومع إنشاء لجان سرية للمراقبة فكان كل مساء تقدم تقارير عن نشاط أو انتقال من مكان لآخر، كما أصبح نقص التموين يوزع عن طريق بطاقة الحصة لكل عائلة على حسب عدد أفرادها الذين تتكون منهم، مع رفع إجراء الحظر في ختام الموسم، لأن المجاهدون كان مصدر رزقهم مما تديره الأرض من زرع[5].

بحيث كان رأي الجنود الفرنسيين في المنطقة الحرام الذي جاء في مقال نشرية صحيفة " لوموند " الفرنسية عن تزايد قوات الجيش التحرير: « إن جنودنا المحاربين في عمالة قسنطينة لا يؤمنون كثيرا بمزايا المنطقة المحرمة التي أعلنت الحكومة عن إيجادها بين الحدود التونسية والأسلاك الشائكة ويعتبرون أنها لن تكون ذات تأثير قوى إلا إذا التزمت حكومة بورقيبة موقف الحياد» فكان استخلاصهم في الأخير من هذه التجربة هو بقاء الثوار على اتصال بالمدنيين[6]. فمنذ اندلاع الثورة الجزائرية أصبحت (بني سوس) منطقة محرمة وملغمة من طرف الجيش الفرنسي, فاضطر رجالها للالتحاق بالثورة, ومن تأخر فيودع في المعتقلات والمحتشدات والسجون[7].

1- Mohamed Teguia, **l'Algérie en guerre,** des publications universitaires, Alger, 1988, p. p.375, 376.

2– جريدة المجاهد، « **رأي الجنود الفرنسيين في المنطقة الحرام**»، الجزء الأول ، العدد 22، 1958/3/6، ص 4.

3– ميشال كرونا تون، **مراكز التجمع في حرب الجزائر**، تر: صلاح الدين، ط 1، منشورات السائحي، الجزائر، 2013، ص 90.

4– محمد الصغير هلايلي، **شاهد على الثورة في الأوراس**، دار القدس العربي، (د.ب.ن)، 2012، ص ص 194، 195.

5– محمد فلوسي، **مذكرات الرائد مصطفى مراردة "ابن النوي" شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى**، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص 139.

6– جريدة المجاهد ، «**مرحلة أخرى في حرب الإبادة: فرنسا تشرع في المنطقة الحرام**»، الجزء الأول، العدد 19، 1958/4/15 ، ص 10.

7– محمد قنطاري، **من بطولات المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي**، دار الغرب للنشر، الجزائر، 2005 ،ص ص 17،18.

2- المحتشدات:

فأمام الاستعمارات المتتالية وفشل الإجراءات والأساليب الوقائية والقمعية المتخذة، أيقنت السلطات الاستعمارية أنه يجب التفكير في مناهج وطرق جديدة تحرم الثورة من منابعها الأصلية، ففكرت في تجهيز الشعب وحشدة في محتشدات ومعسكرات أسمتها بأماكن الأمان فكانت هذه الأخيرة معسكرات جهنمية محروسة ومسيجة بالأسلاك الشائكة تسمى " بالمناطق الآمنة " ظهرت بالأوراس منذ الشهر الأول من عمر الثورة والتي بلغ عددها 2600 محتشد عام1961م[1].

والمحتشد حسب عبد الحميد مهري هو "مركز عسكري فرنسي،تكون إقامته في مواقع استراتيجية يختارها العدو وذلك بجلب السكان واسكانهم بالقوة فيها لتشكيل حزاما واقيا للمراكز الفرنسية مقابل تدمير أراضيهم على الآخر خاصة مساكن الإيواء ومصادر العيش المتمثلة في المزارع[2].

فعموما توجد المحتشدات حول مراكز عسكرية داخل سياج من الاسلاك الشائكة أو داخل الحواجز الكهربائية. ولكن في بعض الاحيان نجدها تنشئ بصفة عشوائية دون أي تخطيط مسبق، بتحديد مناطق معينة للمطرودين وبدورهم يقومون ببناء الملاجئ والبيوت من القش والطين والقصدير أومن مواد أخرى[3]، بحيث نجد إدريس خضير يذكر بأن السلطات الفرنسية لما أعيتهم حيلة مراكز التربيع فقاموا بإخلاء المناطق من السكان وحشدهم في معسكرات محاطة بالأسلاك الشائكة مثل الفئران ولم تكتفي بنعتهم بالألفاظ القبيحة في حقهم[4]. لذلك كان دافع فرنسا في إقامتها للمحتشدات هو التوسع والاستيلاء على الأراضي، فبذلك أصبح السكان أمام خياران: إما البقاء والموت تحت صوت القنابل، وإما التوجه إلى المحتشد حيث الجوع والموت والعطش والمرض والإبادة[5].

فكان يصطلح عليها أيضا بمراكز التجمع والتي وصل عددها في 1956 م إلى 250 محتشد ثم توسع بعد 1958م فكانت النسبة الكبيرة بالولاية الثالثة[6]، فكان الهدف من ورائها هو إنشاء مناطق العزلة, فكانت غايتها الأولى الحد من نشاط المجاهدين ومنع الشعب من تقديم المساعدات المادية والمعنوية لهم, وغايتها

1- بشير ملاح، المرجع السابق، ص ص 60، 61.

2- عبد الحميد مهري، **الذكرى الخامسة والعشرون نوفمبر كيف حررت الجزائر**، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979 ، ص 83.

3 - جمال قندل، **خطا موريس وشال وتأثيرهما على الثورة التحريرية (1957، 1962)**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص 37.

4- ادريس خضير، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830، 1962)**، الجزء الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع،(د.ب.ن)، ص 279.

5- عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، الجزء الثاني، دار البحث، قسنطينة، 1991، ص 31.

6- محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص ص 162، 163.

الثانية تمثلت في عرقلة جيش التحرير من التقدم لمواقعه بعد ذلك قام سوستال بفتحها وأقام الرقابة على الصحافة وألغى الحريات العامة، ومنح للقادة العسكريين سلطات القمع[1].

فقد تضمنت منهجيا في مقاومة العدو بعض البنود أهمها: تحويل المناطق المحرمة إلى مناطق محررة وتحويل المحتشد إلى مراكز سرية لصالح الثورة وتحويل الأراضي المحرمة إلى أراضي آمنة مزودة بضباط متخصصين ببث الدعاية المضادة والدس على المجاهدين. فكانت المحتشدات ما هي إلا سجون كبيرة وهنا يطرح السؤال؟: كيف كان يعيش السكان المحملون فيها؟ بحيث أخضع السكان لعملية غسل الأمخاخ فكانت الإحصائيات تشير بأن عدد المحتشدات في أول أفريل 1961م بلغ 2.392 وضم 1.958302 نسمة، أي ما يعادل ذلك 21% من عدد السكان الجزائريين آنذاك[2].

بمجرد التفكير في مشروع ترحيل الآهالي لقطع الشعب عن أصوله العميقة وعن مواطنه واطاره الطبيعي، وعلى سعيه للنزول به إلى الدرك الاسفل في المعيشة وإضعافه والقضاء عليه. وكما تحدث بيجو في هذا الشأن بقوله:« بما أن الجيش هو كل شيء في إفريقيا، فالسلطة الوحيدة الممكنة هي السلطة العسكرية »[3].

غير أن المحتشدات كانت في الواقع تتم من خلال تنظيم السكان وتجميعهم وذلك بالتركيز على ثلاثة مسائل وهي : عزل السكان عن نشاط وتأثير الثورة ، ومنع وصول الدعم والتموين والتمويل من الشعب إلى الثوار خاصة الريف، بالإضافة إلى التظاهر أمام السكان توهمهم بأن ذلك من أجل رعايتهم وحمايتهم وتحسين لظروفهم المعيشية، فوقع تجميعهم في مراكز اقتصادية في اطار الإصلاح البلدي والاداري والفلاحي فتم تجميع ما يزيد عن 900.000 شخص في أول أفريل 1959م، توزعوا على 800 مركز (بمعنى 1000 شخص في كل مركز). فتم تأسيس 198 مركزا لقوات الدفاع الذاتي تقوم هذه الاخيرة بحراسة المراكز بإحداث مركزين أو ثلاثة لحراسة مركز سكاني واحد لمراقبة المسجونين بضرب الحصار من كل الجهات وهذا ما يسمى محتشدا. مع إخضاع السكان للحراسة المشددة والنظام العسكري القمعي بتسميات مختلفة منها: الامني والاحصائي و التأطير والهيكلة[4].

1- لخضر بورقعة، **شاهد على اغتيال الثورة**، ط2 مزيدة ومنقحة،(د.د.ن)، الجزائر، 2000، ص ص 221، 222.

2- بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954**، المعالم الأساسية، دار النعمان ،(د.ب.ن)، 2012، ص ص 421، 423.

3- مصطفى الأشرف، **الجزائر: الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 ، ص 300.

4- يوسف مناصرية، « **التنظيمات التي أنشأتها فرنسا لمحاربة الثورة**»، أعمال الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة ، المنعقد بولاية البليدة يومي 24-25 أفريل 2005،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص 23، 24.

بحيث تمثلت قوانين المحتشد بإجبار الموقوف على حضور المناداة ثلاث مرات في كل يوم, وأداء تحية العلم الفرنسي، وبقاءهم في استثناء واقفين ساعات طوال، فالصلاة لم تكن مرخصة، وعند الساعة 11 تقدم لهم في أواني حديدية مغطاة بالحديد قليل ما يشبه اللحم المسلوق ومعها 150غ من الخبز وفي المساء يتكون الطعام العشاء في قطعة مكورة من الغرس وجبتين أو ثلاث من الطماطم وبصلة واحدة[1].

بحيث تجددت هذه السياسة أثناء الثورة (1957م/ 1961م) خاصة في الريف، أما العقيد قاردس (Gardes) شرح ذلك بأنها سلاح سياسي وورقة الانتخاب ولضمان الشعب لابد من حمايته وحتى نحميه لابد أن نجمعه، فكان حظر التجول مطبق فيها, وكل شخص أراد الخروج يكون إلا برخصة من مصالح (لاصاص) أو الجندرمة. بحيث يذكر البعض بأن أولى التجميعات أنشئت في 1957م أو 1958م ولكن بفضل الشهادات المستجمعة والوثائق تؤكد بأن أولها تعود إلى سنة 1955م وأن منشأها الأول هو الجنرال غاستون بارلنج، والذي ذكر في خاتمة تقريره المؤرخ في 22 يوليو 1955م الموجه إلى سوستال استشهد بالقول لستيفان غزال: « ينبغي أن يرافق الغزو المادي غزو للأرواح ويل لسادة إفريقيا الذين لا يعون ذلك! » وكانت أولى التجمعيات 1955م في مشونش وتكوت وبوحمامة[2].

فبلغ عددها بالولاية الثالثة حوالي 160 محتشد والأولى 180 أما عدد الجزائريين بها فقدر بـ 2570.000 وثلاثة ملايين جزائري وجزائرية, وارتفع عددهم في شهر سبتمبر 1958م إلى 335 ألف و740 ألف في أول أكتوبر 1958م إلى أكثر من مليون في شهر أفريل 1959م، كما لا تنسى دور المرأة بداخلها في تأسيس الخلايا السياسية لربط الاتصال وتهريب المؤونة باستمرار وتدبير هروب الشبان وانضمامهم إلى صفوف جيش التحرير الوطني[3]. فلقد كانت المحتشدات في ظاهرها نقمة على الجزائريين فإنها في الحقيقة قد ساعدت كثيرا هذا على نشر مبادئ وأهداف جبهة التحرير الوطني، إذ سرعان ما تحولت إلى منابع لا تنصب تزود روافد الكفاح المسلح سواء في الريف أو المدينة، وهذا راجع لمستوى الوعي والإدراك لدى الجماهير الجزائرية الذي ارتفع بنسبة عالية جدا، بفضل ما قدمته المحتشدات من معرفة إنسان متشبع بالعقيدة وقادر على الإقناع[4].

1- جريدة المجاهد، **قوانين المحتشد« من جحيم المحتشد...إلى جبالنا الحرة»**، الجزء الأول، العدد 19، 1958/2/1، ص 08.

2- ميشال كروناتون، المرجع السابق، ص ص 93،94.

3- ازغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956، 1962)**،(د.د.ن)، الجزائر، 1989، ص 16.

4- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر(1942 ،1992)**، ج2، دار هومة، الجزائر، ص 35.

فكان موقف المثقفين الجزائريين من المحتشدات بأن اللجوء إلى إنشاء هذه الأخيرة أمر منطقيا. فيعدون ذلك فعل من أخطر فصول المأساة الجزائرية وأكثرها شناعة، بما كانت تتميز به من شذوذ وما تنفرد به من غرابة وبلغ عدد الذين جئ بهم نحو المليونيين وثلث المليون من مختلف أنحاء الوطن في مقولة حول المحتشدات « يجترون حياة البؤس داخل مراكز التجمع منبثة في مختلف أنحاء الوطن الذي حولته الظاهرة الاستعمارية إلى جحيم لا يطاق »[1].

المبحث الرابع: المعتقلات والسجون

1- **المعتقلات:**

المعتقل هو المكان الذي يعتقلون فيه الوطنيين وكان يستعمل هذا اللفظ مرادفا لكلمة الحبس أو السجن، فالمعتقل يعني تجميع عدد من المناضلين في مكان محروس غير السجن الكلاسيكي[2].

وذلك دليل على أن المعتقلات في مفهوم الثورة التحريرية لا تخرج عن مفهوم السجن، أما بالنسبة للجزائريين يطلقون عليها مصطلح الحبس. كذلك هو المكان الذي يتم فيه تجميع مجموعة من الناس يتعرضون للعذاب النفسي، ويتمتعون ببعض الحريات بالإطلاع على الصحف والاستماع للإذاعة وكان أغلبهم من المناضلين السياسيين، فكان أول معتقل يرجع إلى شهر أبريل 1955م. فالمعتقلات تختلف من حيث أنواعها حسب ظروف نشأتها ومواقعها وقربها أو قلتها أو محاذاتها للتجمعات السكانية، فقد كانت تقام في مناطق شبه صحراوية جنوب مقاطعة الجزائر[3].

بحيث كانت من أهمها أثناء الثورة التحريرية، بول فازيل(عين وسارة)، وسيدي الشحمي، معتقل شلال الذي يقع جنوب مدينة مسيلة، ومعتقل الجرف يقع شرق مدينة مسيلة بنحو 14 كلم، ومعتقل بوسوي(الضاية) الذي يقع جنوب سيدي بلعباس في دائرة تلاغ كان عبارة عن ثكنة عسكرية للمعتقلين السياسين الذين جيء بهم من معتقل (ماجانطا) و(بيدو) بمعنى من الأوراس والشرق الجزائري[4].

[1]- محمد الأمين بلغيث، **تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق**، ط1، دار البلاغ، الجزائر، 2001، ص ص 185، 186.

[2]- عبد المالك مرتاض، **دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية (1954، 1962)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 80.

[3]- عبد المالك مرتاض، **المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة التحريرية (1954، 1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 112.

[4]- رشيد زبير، المرجع السابق، ص ص 103، 106.

أما بالنسبة لمحمد عباس كان يطلق على المصطلح إسم محتشد وذكر بأن الحياة فيه كانت صراعا يوميا بين الحياة والموت، بين إرادة التحرر ومحاولة تأييد الاستعمار والاستعباد وكان شرط الإفراج فيه عن المعتقل بأداء تحتية للعلم الفرنسي[1].

بالإضافة إلى معتقل آفلو الذي يقع بالأغواط، معتقل (سان لوي) أو (بطيوه) أو (آرزيو) يقع شرق مدينة وهران، ومعتقل آخر هو آركول يقع كذلك شرق مدينة وهران خاص للتعذيب البدني والنفسي ومحطة للمرور ومعتقل سيدي الشحمي والذي يقع جنوب شرقي مدينة وهران فتح في صيف1957م، ومعتقل تيشي والذي يقع قرب بجاية أشبه ما يكون بالمحطة للذين يؤتى بهم من سجون فرنسا وبدوره يقوم بتوزيعهم إلى معتقل بوسوي ومعتقل آرزيو، بالإضافة إلى معتقل آخر معتقل لودي: الذي يقع غرب مدينة المدية ومعتقل دويرة يقع في متيجة أنشئ خصيصا في عام 1958م، ومعتقل قصر الطير و الذي يقع بالقرب من عين ولمان بولاية(سطيف) خاص بالمجاهدين والأسرى. أما بالنسبة لنوع المعتقلين فكانوا يختارون من بين السياسيين والمثقفين والطلبة ومن الأعيان، وبانتشار الثورة أصبح يحمل إليها كل من وقعت عليه الشبهة فأصبحت بذلك تضم كل الفئات من كبار وصغار وشيوع ونساء، ولم يسلم منها حتى الأوروبيين في حالة تأييدهم للثورة الجزائرية[2].

أما بالنسبة للحياة الثقافية بداخلها ما كانت تمتاز به من شروع المثقفين بتسجيل من لا يعرف القراءة والكتابة وإلقاء الدروس عليهم وتلقينهم اللغة العربية وبهذا العمل المستمر أصبح كل من دخل المعتقل أميا في البداية أصبح فيما بعد يكتب الرسائل لأهله، فكان منهم الأطباء والصيادلة والسياسيين والمترجمين يقومون بترجمة الصحف والمعلمون بإلقاء الدروس، وبهذا أصبحت المعتقلات تعتبر مؤسسة ثقافية فكانت عكس ما توقعه الجيش الفرنسي[3]. فتجددت هذه السياسة في فترة (1957م،1961م) خاصة في المناطق الريفية من خلال ما تفسره مصالح الدعاية النفسية: « كما أنه لا يمكن ملاحقة المقاومين، فيجب أن نحذف الماء عن الحوت حتى يموت».

فكانت طريقة معاملتهم تتم كما يلي: فخلال الشهر الأول حددت لهم فترة النوم خلال 24 ساعة فقط مع تقديم خبزة واحدة تقسم على 6 مساجين وصحن صغير عبارة عن حساء ماء وملح، أما في الشهر الثاني يأتي دور التعبير وذلك بإحضار أساتذة مختصين في علم النفس متحصلين على شهادة الليسانس متحصلين

1- محمد الطاهر عزوي، **ذكريات المعتقلين**، تقديم أبو القاسم سعد الله، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،(د.ب.ن)، 1996، ص ص 15، 16.

2 - محمد عباس، **في كواليس التاريخ(3) ديغول... والجزائر أحداث وقضايا الشهادات**، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 161.

3- محمد الطاهر عزوي، المرجع السابق ، ص ص 17، 21.

على رتبة عسكرية (ضابط صف) ويتم تعيين كل ضابط مدرسا لثلاثة أفواج أو أربعة وله مترجم (حركي) يعرف اللغتين العربية والفرنسية واللهجات المحلية كالقبائلية والشاوية للمساعدة أكثر في ميدان التعليم, فكانت مدة الدراسة في الفترة الصباحية ساعة مخصصة لتاريخ شمال إفريقيا، والفترة المسائية مخصصة للإجابة على سؤال أو سؤالين من طرف المدرس وفي يوم السبت فكانت الفترة المسائية تخصص لامتحان خاص بالمساجين وتكون العملية إجبارية وتنقل الأوراق إلى المكتب الخامس لدراسة الإجابات وتحليلها ومن خلالها يتم تصنيف أفكارهم وتستمر هذه العملية لمدة ثلاثة أشهر لتأثير أكثر على عقولهم وكسب ثقتهم لتسهيل عملية تصنيفهم[1].

بحيث كانت قائمة المعتقلين المعدومين لمختلف أشكال التعذيب ما بين (1955م/ 1958م)، وصلت ما يقارب1871 معتقل وارتفعت مع سنوات الثورة إلى حوالي 5000 معتقل إلى غاية الاستقلال، بحيث ارتفع عدد المعتقلين في مراكز الإيواء من 7000 في سنة 1957م إلى 20000 في مارس 1958م، فأحدثت المعتقلات للأسرى العسكريين (CIM) يوم 19 مارس 1958م الذين كانوا يلبسون في المعتقل لباسا عسكريا مكتوب على ظهره «أسير موقوف بالسلاح»، بحيث كانت الظروف داخل المعتقل تختلف حسب نوع المركز [2].

كما لا ننسى أن المرأة هي الأخيرة عوملت بوحشية وعذبت داخل المعتقلات والسجون وحكم عليها بالإعدام، بحيث نجد أن جاك سوستال عقد اجتماعات أطلق عليها صفة (شعبية) حشد الناس فيها بالقوة خطب فيها داعيا إلى تحرير المرأة ولكن تحت ضغط السلاح وأكرهت بعضهن على خلع الحجاب فكان ذلك رسالة إلى المستعمر بأن المرأة الجزائرية لا تخلع حجابها بدعوة منه وإنما تخلعه في ساحة القتال لترتدي ثياب الجهاد والاستشهاد فكان هذا الرد دليل على قوتها وعزمها وصبرها رغم أنواع التعذيب التي شاهدتها على يد الجلادين[3].

وبالرغم من حشدهم داخل المعتقلات إلا أن الشعب لم يستسلم فاستغل ذلك التجمع وتصدى لمخططات فرنسا فلعبت المعتقلات دورا ثقافيا ووطنيا من خلال المثقفون الوطنيون الموجودين داخل المعتقل يعلمون الأميين من المعتقلين وسنوضح ذلك من خلال الآتي:

1- مذكرات عمار ملاح، **وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس**، الناحية الثالثة بوعريف، طبعة خاصة، دار الهدى، عين مليلة، ص ص 272، 273.

2- بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق، ص ص 414، 416 .

3- بسام العسلي، **المجاهدة الجزائرية**، دار الرائد، الجزائر، 2010، ص ص 31،30 .

أ- **التعليم:** كان مخصصا في المحتشدات بالقيام بإحصاء حاملي الشهادات بدءا بالأهلية مرورا بالبكالوريا والليسانس والدكتورة، ثم إحصاء الراغبين في التعليم وتخرج الأميين بشهادة، فكانت المراقد عبارة عن قاعات للدروس والمحاضرات، فقام العدو بفصل المثقفين عن الآخرين، وبعد تعيين روبير لاكوست وعم نظام المصالح الإدارية المتخصصة (لاصاص) وأقروا فصل المثقفين عن الأميين وإصدار قرار بمنع تعلم اللغة العربية منعا باتا ورغم كل ذلك قاموا بتعليمها سرا.

ب- **التكوين السياسي:** كان ذلك لمجابهة الحرب النفسية من طرف رجال المعتقل لديهم حاسة النقد ودقة الملاحظة وتتبع الأحداث السياسية على مستوى المحافل الدولية استفادوا من الإعلام وتمرنوا على المناقشة وتبادل الآراء فأصبح كثيرهم يعرفون الجغرافيا السياسية وغيرها.

ج- **توحيد الهدف:** لم تتحدد أهدافهم إلا بالثورة المباركة فكانت في ميدان الجهاد وبالمقومات الأساسية في السجون والمعتقلات ومراكز التجمع.

د- **التعارف:** من خلال المبادلة والتبادل والمعاملة والتعامل كمجيئها في القرآن الكريم (لتعارفوا) بصيغة التفاعل والآمر والجمع، بحيث نرى التعاون وازداد متانة في السجون والمعتقلات والمحتشدات ومراكز التجمع بالضغط والإكراه فنرى حتى التعاهد على استمرار الرابطة بالزواج بعد الخروج من المعتقل وتكوين علاقات اجتماعية متينة بينهم.

هـ- **الإطلاع على عادات وتقاليد كل منطقة من مناطق المعتقلين في هذه المحتشدات الضخمة:** فقبل مجيء الرجل إلى المعتقل يكون عل دراية بعادات وتقاليد قريته ومدينته ولكن بقدومه يبدأ بتنمية معارفه ويوسع مداركه وبذلك يضيف إلى قاموسه كل ما يجهله، فكانت هناك فروق بين بعض العمالات فكان العدو الفرنسي يركز على إحياء قبيح العادات والتقاليد والأعراف لضرب الشريعة الإسلامية[1].

2- <u>السجون</u>:

أما بالنسبة للسجن هو عبارة عن بناء مخصص للمنحرفين، يتميز بهندسة معمارية ويبنى عادة من الإسمنت المسلح وتوضع على نوافذه شبابيك حديدية وتصنع أبوابه من صفائح حديدية سميكة، فهو يختلف عن المعتقل، فالسجن هو قديم ومستمر مدى الحياة الاجتماعية والمدنية ولا يزج فيه إلا من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية من طرف المحكمة طبقا لمواد قانونية غالبا يكون تابعا للسلطات الإدارية بحيث كان التنظيم داخل السجون هو استمرار للنضال الخارجي[2].

1- محمد الطاهر عزوي، المرجع السابق، ص ص (47، 54).

2- رشيد زبير، المرجع السابق، ص ص (143، 160).

لأنه ما إن وطئت أقدام المستعمر الفرنسي أرض الجزائر سنة 1830م حيث شرع في إنشاء السجون فكان كلما احتلوا منطقة من المناطق الجزائرية إلا ووضع فيها سجنا وذلك وفق (قانون الآهالي). ومع اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954م، حيث زج بالكثير من الجزائريين في السجون نذكر منها : سجن الحراش، سجن بربروس(سركاجي)، سجن لامبيز، سجن الكدية، سجن القصبة، سجن الأحمر، سجن البليدة، سجن تازولت، سجن البرواقية، وبلغ عددها في ولايات الجنوب الجزائري في الثورة ستة وعشرون سجن، حيث كان عدد الشهداء الذين نفذ فيهم حكم الإعدام خلال حرب التحرير سنة 1954م إلى غاية 1962م سبعة وخمسون منهم عرضوا على المقصلة[1].

وقد بلغ عدد السجون في بداية الثورة قرابة 26 سجنا، ثم نمت وكثرت مع انتشار الثورة منها: سجن بسكرة وسجنان بكل من ورقلة وغرداية والأغواط، ثم سجن أدرار وتيميمون، ورقان، وتمنراست، وعين صالح، وسجنان بمتليلي، وثلاثة بكل من المسيلة وبوسعادة، سجن الجلفة، ومسعد، تاعظميت، وتوقرت[2]. فكان السجناء يعانون من التفرقة فيما بينهم تزيد من عذابهم وعزلتهم عن العالم الخارجي ومن بين هذه المعاملات:

أ- **<u>التفرقة العنصرية بين المساجين:</u>** فكان النزيل الأوربي يخص بالحق في الحمام والعلاج والحلاقة والتجوال والاحترام من قبل الحراس بالإضافة إلى مساعدة الإدارة في المهام النبيلة كالمحاسبة أو مساعد ممرض في حين السجين الجزائري كان عكس ذلك تماما بل كانت تسخر له الأشغال الشاقة والتنظيف وغير ذلك.

ب- **<u>التفرقة السياسية بين المساجين:</u>** بحيث تعمل إدارة السجون على التفريق بين الشخصيات السياسية والمسؤولين والمثقفين الذين لهم تأثير كبير على شخصية المناضلين وذلك بعزلهم في قاعات خاصة مع المعاملة القاسية لكنها لم تقتصر على التفرقة والتمييز بل ذهبت إلى أبعد الحدود من ذلك[3].

فكانت تتم طريقة معاملتهم داخل السجون بوحشية كبيرة فبالنسبة لتناول الوجبات تتم إلا بعد الإجراءات الإرهابية، لكن أي طعام كان السجناء يتناولونه حتى تمارس عليهم تلك الإجراءات التي يتعرضون لها بشكل دائم؟، كما نجد رسالة من سجين جزائري (رضوان بناني) وجهها لمحامية في 27 مارس 1957م حول نوعية الطعام فيقول: « يعطى لنا حساء كثيف كالإسمنت المسلح، أما السلاطة فقد تم تحضيرها فعلا من طرف

---

1 - رماضنة جعفر، **أنواع وأساليب التعذيب الاستعمار الفرنسي في الجزائر إبان الثورة التحريرية**، الولاية السادسة أنموذجا، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2005، 2006 ، ص ص 102، 103.

2 - التقرير الجهوي لولايات الجنوب المقدم إلى الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الترحيل الجماعي وتهديم القرى والمداشر« **السجون المدنية العسكرية**»، الجزء الأول، المجلد الثاني، قصر الأمم من 8إلى 10 ماي 1984، ص 226.

3 - Henri Alleg, **la question**, **éditions de minuit ,paris,1958** « **voir aussi Hamid Bousselham,la Guerre d'Algérie 1954-1962**» ,torturés par le PEN-Rahma, Alger, 2000, p.20.

مربي للأرانب». كما فرضت عليهم قواعد قاسية كذلك في طريقة النوم، ولم يسلم من ذلك حتى المتخلفون عقليا (ذهنيا)، وذلك جراء أسباب متعددة، مع إهمال معالجة المرضى من المساجين الجزائريين ولم يتولى لهم أي اهتمام فكثيرهم من تعرض للموت المحقق، وحق الأطباء الجلادون كانوا من الأجنحة المساعدة للجيش الفرنسي من خلال تقديم شهادات وفاة لتغطية القتل العمدي الذي قاموا به لإبعاد التهمة عنهم تماما، كما تعرض السجناء كذلك إلى عقوبات قاسية بأمر من المجلس التأديبي للسجن حول مخلفاتهم فمثلا: وجود سيجارة مع سجين فيوضع في زنزانة تحت الأرض لمدة شهر كاملا وغيرها.

وحتى النساء لم يسلمن مثلا: في الحراش كان السجن يضم نحو 50 امرأة مناضلة، بالإضافة للسجن المدني بتلمسان، وهران، الاصنام، تيزي وزو، قسنطينة، الجزائر، فكانت الزنزانة لا تتسع إلا لسجين واحد فقط وعند تنفيذ حكم الإعدام يكون يوم عيد واحتفال لحراس السجن، وكرد على هذه التجاوزات رفع النزلاء شكاوى لمحاميهم وبدورهم قاموا برفع شكاوى للفت انتباه لجان حماية حقوق الإنسان والحريات الفرنسية، لكن إدارة السجون حاولت إحباط وإعطاء صورة مغايرة لذلك الوضع والواقع المأسوي باستغلالها لأحد عملائها فلما استجوب من طرف اللجنة سجن بربروس فكان رده: « أن كل شيء على ما يرام في هذا السجن » فكان العكس تماما على ما كانت تتوقعه اللجنة[1].

فكان مصير المسجونين الذين يعاملون معاملة الحمير، وهذا ما تسبب في موت الكثير بالاختناق وانتشار الأوبئة[2]، ورغم هذا التعذيب المسلط داخل هذه السجون إلا أننا نلاحظ صبر هؤلاء المجاهدين وهذا ما يؤكده محمد يوسفي حول مقولة وجدت مكتوبة على حائط زنزانة من زنزانات سجن بربروس عثر عليها نفسه لما زج به في ذلك السجن سنة 1952م بقوله:« بوسعكم أن تمزقوا جسمي وأن تجعلوني ألفظ نفسي الأخير ولكنكم لن تتمكنوا أبدا من سحق روحي التي ستظل ترق على فضائحكم وأتوفكم راغمه»[3].

نستنتج أنه بالرغم ما قامت به السلطات الفرنسية ومحاولتها بما تملك من إمكانيات أن تعرقل الثورة، وبالرغم من تعرض الشعب الجزائري للجوع والمرض والتنكيل والزج به داخل المحتشدات وتهجيره الى المناطق المحرمة، كل ذلك جعله ثابت في موقف في سبيل سيادته، قدم تضحيات الجسام وكل ذلك يهون في سبيل استقلاله وإرجاعه كرامته المهدورة وعزة النفوس. فأضحت الثورة حقيقة شعبية ليس كما يدعي بأنها

---

[1]– محمد ياحي، « **سياسة التعذيب الاستعماري ابان الثورة التحريرية الجزائرية وتداعياتها المعاصرة، معاملة إدارة السجون للنزلاء الجزائريين** »، مجلة المصادر، مجلة سداسية تصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، العدد الثالث، الجزائر، 2006 ، ص ص 284، 286 .

[2] - أحمد بلغيث، « **ذكريات مناضل عن المحتشدات** »، مجلة أول نوفمبر، العدد 26، 1978 ، ص 24.

[3]– محمد يوسفي، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية**، المنظمة الخاصة، تر: محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص 123.

عمل من تدبير مجموعة من الخارجين عن القانون، فرغم كل الوسائل والإجراءات التعسفية لم تنجح في الحد من توسع الثورة وشموليتها ولم تستطيع أن تمنع احتضان الشعب لها، لأن الثورة التي يحتضنها الشعب لا يمكنها أن تقهر التي كان المستعمر يريد من ذلك تركيع أبنائها برمتهم عند أقدامهم لكنه نسي ذلك التلاحم الشعبي، إذن ما هي الإجراءات الأخرى الجديدة التي اتبعتها السلطات الاستعمارية، وما هي مختلف الوسائل التي جندتها من أجل القضاء على الثورة في مهدها وهل حققت من ذلك مبتغاها؟

الفصل الثاني: إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة في الجزائر ودور الحركة فيها

المبحث الأول: إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة وتشكيل ضباطها

المبحث الثاني: المهام المدنية والعسكرية للمصالح الإدارية المتخصصة

المبحث الثالث: الحركة (القومية) ودورهم في المصالح الإدارية المتخصصة

و ليحقق العدو الفرنسي مشروعه بأحسن وجه تصدي للثورة الجزائرية اعتمد على نظريات (ضباط لاصاص) من القادة المحنكين وذلك بوضعهم لمخطط تنظيميا في توزيع تشكيلاتهم العسكرية من جماعات صغيرة سريعة التنقل والحركة يديرها ضباط متخصصون في ميادين الشؤون الأهلية اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا ونفسيا ويتعين لجان خاصة لتسيير البلديات تعمل على جمع كل المعلومات من أجل فصل الشعب عن الثورة وبالتالي القضاء عليها في المهد نهائيا، ولتنفيذ ذلك تم الاستعانة بفرق الحركة والقومية لولائهم المطلق لفرنسا للوطن والشعب الجزائري فكانت تلك الفرق من بين الأجنحة الأساسية والرئيسية التي حاربت ضد الثوار والثورة. فكيف جاءت فكرة الإنشاء؟

المبحث الأول: إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة وتشكيل ضباطها

1- إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة:

أ- تعريفها:

في سياق تطور السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، شكلت المصالح الإدارية المتخصصة وهي اختصار لاسم (لاصاص) "SAS" فكانت عبارة عن مجموعة من المصالح المدنية والعسكرية في آن واحد، تسمى في الريف بـ (SAS) وفي المدينة تسمى بـ (SAU) المصالح الإدارية الحضرية، بحيث نجد هذه المؤسسات عبارة عن تنظيمات شبه عسكرية تعمل في إطار العمل المزدوج الاجتماعي والسيكولوجي للجيش الفرنسي المتخصص في عملية التهدئة في القرى والأرياف والمدن، فكانت بمثابة أداة أساسية في الحرب تسعى إلى إحصاء كل السكان لضبط عدد المتهمين والأبرياء، وكذلك بمثابة العيون المفتوحة للقوات العسكرية[1] فكانت لها تسميات مختلفة إذ سميت بمراكز العمل الإجتماعي بالصحراء طبقا للقرار المؤرخ في 9 جوان 1957م[2].

فالمصالح الإدارية المتخصصة (لاصاص) هي عبارة عن هيئة مدنية موضوعة تحت إمرة ضابط له حراسة مسلحة تتكون من 30 إلى 35 رجل فكان بجانب كل مركز عسكري يوجد مركز لضباط (SAS) أو بداخل محتشد، فهي عبارة عن مكاتب يسيرها عسكريون مختصون في الشؤون المدنية تم استقدامهم منذ سنة 1955م معظمهم من تدرب في مدرسة (المارشال ليوتي) بالمغرب الأقصى[3]. بحيث استطاعت إنشاء

---

1 - رشيد زبير، المرجع السابق، ص ص 41،43.

2 - محمد العربي سعدوي، **المؤسسات المركزية و المحلية في الجزائر، الولاية، البلدية (1962،1516)**، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.ب.ن)، 2006 ، ص207.

3 - يحيى بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة، أول نوفمبر 1954- 19 مارس 1962**، دار الأمة، الجزائر، 2004 ، ص ص235، 236.

شبكات منظمة سرية تسمى « بالبطاقات البيضاء» التي يتمتع حاملها بامتيازات يلقي أجور مقابل الإدلاء بالمعلومات حول تحركات المجاهدين باستعمالها حيل مختلفة في ذلك[1] ، فكانت مقراتها متشابهة في مختلف القرى والدواوير، والتي لها مصالح متعددة مقسمة إلى أقسام وهي: مصلحة الحالة المدنية ومصلحة الاستعلامات، مصلحة الإدارة، المصلحة السيكولوجية بها (مجموعة المرشدات، المصالح الطبية والممرضات، مصلحة المرشدين الموجهين للتعليم)، ومصلحة الدعاية ومصلحة التنشيط (في بيوت الشباب).

فحسب إدعاء وزارة الدفاع بأن هناك علاقة متكاملة فيما بينهما في منشور لها قائلة: « كل واحد منهما يخدم الآخر، وكل منهما يصب في قالب واحد، ألا وهو خدمة هؤلاء السكان». انتشرت في الأرياف أولا بعدها انتشرت بسرعة في المناطق الحضرية بالمرسوم الصادر في 1956/11/27. ينص على تأسيسها في المدن التي يقطنها أكثر من 100.000 نسمة قبل صدور قانون 1957/7/27م ليحدد من جديد عدد سكان المدن بـ 30.000 ساكن، بحيث كانت ناحية الجزائر تضم 12 مصلحة إدارية حضرية (SAU)[2]، شرع في تأسيسها بعد إعلان حالة الطوارئ بهدف تغطية النقص الإداري وضمان حد من التأطير الأمني للسكان[3].

ولتحصيل المعلومات قسمت جهود مصالحها على ثلاث نقاط: التواجد بالقرب من المحتشدات والتربيعات بإقامة أبراج المراقبة والمكاتب الإدارية واتخاذها مكانا متوسطا حتى تكون قريبة من كل الجهات، استخدام إمكانيات المكتب الثاني للجيش الفرنسي في الاستخبارات، الاعتماد على تجنيد العملاء[4]. ومنه(لاصاص) هيئة ومؤسسة عسكرية بمقتضى عوامل كثيرة أدت إلى ظهورها كمؤسسة أو هيئة منتدبة، أسندت لها مهام كثيرة ومتنوعة ووظائف شتى ذلك من أجل تدعيم ركائز الاحتلال بالبلاد.

ب- جذورها التاريخية:

ومن أجل معرفة نشأة هذه المصالح يجب علينا طرح الأسئلة التالية: ما هي الدوافع و الظروف المساعدة على ذلك؟ ومعرفة الشخصيات الفاعلة في هذا الميدان ومعرفة مدى تأثير الظروف المحيطة بهما في الجزائر خاصة في السنوات الأولى وذلك بالعودة إلى الجذور التاريخية للمصالح الإدارية المتخصصة، فعند الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م وجراء امتناع الجزائريين التعاون مع فرنسا ومهادنتهم، فتقرر في عام 1833م إنشاء هيئة خاصة مكلفة بجمع المعلومات واعتبارها كجسر يربط بين الفرنسيين والجزائريين.

---

1 - عمار جرمان، **الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال**، دار الهدى، عين مليلة، 2007، ص116.

2 - جمال خراشي، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830، 1962)** ، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة ، الجزائر، 2009، ص 492.

3 - محمد عباس، الثورة، المرجع السابق، ص 397.

4 - عمار قليل ، المرجع السابق، ص 110.

بحيث نجد هدف الجنرال روفيقو من إنشاء « الديوان العربي» ربط التواصل برؤساء القبائل لتقرب أكثر منهم وذلك عن طريق المترجمين أو المتخصصين في الشؤون العربية، وإيهامهم بفكرة أن الإدارة العسكرية الفرنسية لا تلحق الضرر إذا تعاونتم معها، والتزامها باحترام عاداتكم وتقاليدكم بتوفير الأمن وحماية مصالحكم الخاصة.

وفي عام 1837م تحولت الهيئة إلى « إدارة الشؤون العربية» وهذا ما أدى إلى ازدياد دور العملاء المنظمين إليها، وبسبب ذلك قرر (بيجو) في عام 1844م تأسيس المكاتب العربية(*) بصفة رسمية فكانت بذلك الوسيلة الأساسية التي سيستعين بها المستعمر الفرنسي لإخضاع الجزائريين، فتمثلت مهمتها الرئيسية في تقوية نفوذه وإحصاء الأراضي والتعرف على مجاري المياه والتنظيم السياسي الموجود في أوساط العشائر وتحديد نوعية المداخيل المالية للحصول على الأرباح الكبيرة من خلال جمع الضرائب والقيام بدور القضاء لتنفيذ الأحكام القضائية وتعديلها إلى غاية حلها بموجب القرارين الصادرين بتاريخ 24 أكتوبر و10نوفمبر 1870م. لان الاستراتيجية في الحقيقة كانت تقوم منذ البداية على تحطيم النظام وقوانين العمل الجزائرية وبذلك تكسير العلاقات الجزائرية. وإقامة نظام جديد يحل محل النظام المألوف عند الجزائريين وذلك تحت غطاء المحافظة على الأمن وتوسيع نفوذ الدولة الفرنسية[1].

ج- ظروف إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة:

فكان بانتقال الجنرال هيرتز(G.Hirtz)(**) يوم 24 أكتوبر 1954م إلى منطقة مشونش لمقابلة فرنسوا ميتران (F.Mitterrand) لإحتمال حدوث ثورة شرق مقاطعته، والإسراع بإجراء إصلاحات سياسية وإلا ازدادت الأوضاع سوءا. كما طالب أيضا الجنرال شيريير(Cherriére) بزيادة عدد فيالق إضافية (مكاتب عسكرية للعمل والاستخبار)، وفي نهاية عام 1954م بداية عام 1955م دعت ثلاثة شخصيات إلى إجراء إصلاحات سياسية ووسائل عسكرية إضافية وإنشاء مكاتب عسكرية أو ضباط مختصين في الشؤون الإسلامية، والتي سينفذها الجنرال جاك سوستال الذي تم تعيينه في يوم 26 جانفي1955م من قبل حكومة منداس فرانس(P.Mendés-France) كأول مقيم بالجزائر لكسب معركة الرهان، بعد ذلك عين وزيرا

---

* مفردها المكتب العربي وهو حلقة الوصل ما بين الجيش والاوربي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ عام 1830م والجنس الأهلي الذي توطن البلاد من قبل ولا يزال إلى الأن. أنظر: **صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م، 1962م)، دار العلوم، عنابة، 2002، ص 201.**

[1]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص ص 129، 136.

- نائب رئيس بسكرة من 1952 إلى 1956، ونائب وال بالتبسة من 1956 إلى 1958، حاليا ففي تقاعد، وصاحب مؤلف الجزائر المرتحلة يعمل بالتعاون مع الجنرال بارلنج ابتداء من أبريل 1955. والقصورية سنة 1989. أنظر : **قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص 306.

للمستعمرات وهذا ما جعله ينتقل إلى شمال إفريقيا، وبوقوع انقلاب على الحكومة استطاع سوستال بمساعدة ادغـــارفور(Edgar-Faure) الوصـــول إلـــى الجزائـــر يـــوم 15 فبرايـــر، ومـــن معاونيـــه العقيـــد كونســـتانس(Constans) أحـــد قـــدماء الهنـــد الصـــينية والباحثـــة فـــي علـــم الأعـــراق جيرمـــان تيليون(GermaineTillion) والرائد فانسان مونتاي(V.Monteil) أحد قدماء شؤون الأهالي، فقام سوستال كل من بزيارة باتنة، مشونش، بانيان، أريس، خنشلة، تبسة، والقبائل فالجزائر العاصمة[1].

فاستنتج من خلال زيارته التفقدية بأن الأرض فقيرة والمناخ قاسي، والإداريين كانوا مكلفين بمناطق واسعة المساحة وإمكانياتهم ضعيفة، وأن القياد كانوا لا يعرفون اللغة الشاوية، وبعد نهاية رحلته استنجد ب (جيرمان تيون) واتخذ قرار بتعيين الجنرال غاستون بارلنج[*] قائدا عاما ومدنيا وعسكريا لاستتاب الأمن في منطقة قسنطينة، لكن على ما تؤكده جريدة المجاهد بأن جاك سوستال بعد زيارته لمنطقة الأوراس، لاحظ أن هناك ثلاثة مشاكل والتي بدورها أدت إلى إنشاء هذه المصالح:

فالمشكل الأول: تمثل في سوء تسيير الجزائر دليل على وجود نظام بلدي مختلط يعود إنشاءه إلى سنة 1875م مقسمة إلى مشاتي ودواوير بقيادة موظفون مسلمون، لكن دستور 1947م الذي ألغى نظريا البلديات المختلطة ولكنه لم ينجح سوى في وقف تشغيل الإداريين. أما بالنسبة **للمشكل الثاني:** والذي تمثل في فشل العمليات العسكرية الكبرى للتمشيط بالنسبة لقائد المنطقة العاشرة الجنرال شيريير. وتمثل **المشكل الثالث:** في نقص الاستعلامات بغياب الاتصالات والاحتكاك بالشعب، وهذا ما أكد جاك سوستال على وجود نقص في الحصول على المعلومات بالنسبة للإدارة والجيش وقال: (فإن ثمرة الأخطاء المتراكمة إلغاء المكاتب العربية وتوقيف تعيين الإداريين)[2].

وفي ربيع عام 1955م قرر الجنرال جاك سوستال بإنشاء قيادة مدنية وعسكرية بالأوراس فأوكلها للجنرال غاستون بارلنج يوم 30 أفريل 1955م والذي بدوره عمل على إقامة عملية نموذجية بالأوراس بفريق يتكون من 19 ضابط من قدماء شؤون الأهالي. وتسعة ضباط من الشؤون الصحراوية. لكنه من خلال التعريف بهذه المصالح، وجذورها التاريخية، نلاحظ بأن هناك سؤال يبادر ذهننا منذ البداية وهو: كيف، أو من أين استوحى الجنرال سوستال هذه الفكرة والإسراع بتعميمها بالجزائر بداية من الأوراس؟

---

[1] – قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص ص 23،25.

[*] عين على رأس القيادة الموحدة للعمليات العسكرية والمدنية في الاوراس وذلك بسبب ما حاز عليه من شهرة في المغرب الأقصى، كان يشرف على أغادير ونشرت الصحافة الصادرة في 19 مارس أنه وضع تحت تصرفه الفيلق الأكثر أوسمة في فيالق الجيش الفرنسي الذي كان يدعي "بإقرار الأمن ونشر السلام". أنظر: **خالد نزار، الجزائر(1954، 1962) يوميات الحرب، تر: سعيد اللحام، دار الفارابي، بيروت، ص 39.**

[2] – جريدة المجاهد، "**قصة القمع الرهيب, المسؤولية الجماعية**", المصدر السابق، ص(16).

فبعد انتقاله للمكسيك ومشاركته في حركة الأهالي وتأثره بالتجربة المكسيكية سنة 1932م، فكان المعلمون والمساعدون الاجتماعيون والأساتذة ينتقلون من قرية إلى أخرى لتربية الهنود، والغاية هنا هي الهنود في الطائفة المكسيكية. وهذا ما سيطبق في الجزائر من خلال الاندماج ونقل التحديثات المكسيكية من الهنود إلى المسلمين في الجزائر[1]. وهذه المشاكل الثلاثة هي التي كانت وراء إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة. والأمر الذي جعله في ديسمبر 1955م يبادر بإنشائها بتاريخ 26 سبتمبر 1955م وأنشئ 700 منها، فكان أول ظهور لها في الجزائر يرجع إلى سنة 1832م[2]، والتي أنشأت منذ سنة 1833م على يد الجنرال (تري زيل) وبعده الجنرال (لامورياس) باعتباره أول شخصية في هذا الميدان يجيد التحدث باللغة العربية، فكانت نواتها الأولى ضباط الشؤون الأهلية القادمين من المغرب الأقصى، وهم متخصصين في علم النفس والجوسسة ويتكلمون اللغة العربية الفصحى و"الدارجة" علاوة على معرفتهم التامة بالعادات والتقاليد الجزائرية سواء في الريف أو المدينة بحيث أنشأت أولى المصالح الإدارية في أفريل 1955م، وفي شهر سبتمبر من نفس السنة أنشئت رسميا كجهاز مستقل هدفها من تكثيف مصالحها زرع الخوف بين أوساط السكان لمنعهم من دعم الثورة[3].

لكن حسب رأي محمد الصغير هلايلي يرى بأن من بين الأسباب التي أدت إلى نشر هذه الفرق في الأرياف والمدن، ويرجع ذلك إلى أربع مشاكل وهي كالتالي: فشل العمليات العسكرية الكبرى أمام ضربات الثوار، سوء تسيير البلديات الريفية و(فشل القياد) و(الباشا آغات) وأعوانهم في كسب ثقة السكان، نقص المعلومات بين إدارة الاحتلال والسكان الأصليين، فشل المكاتب الإدارية والمتصرفين في البلديات المختلطة، ومن بين الأسباب كذلك سارع المكتب الخامس في نشر الضباط المتخصصين بغية جلب نفوس وقلوب الجزائريين المسلمين وخلق مناخ يساعد على تطبيق الإصلاحات الفرنسية، ففي مطلع 1955م أحضر من المغرب إلى الأوراس 18 ضابطا من المتخصصين في الشؤون الأهلية ثم أضيف لهم 250 ضابط[4] .

غير أنها ارتكزت في إنشاءها على العمل الإستخباراتي و أدركت أنه باستطاعتها القضاء على جبهة التحرير الوطني، إذ استطاعت اختراقها وأخذت السلطات الفرنسية منذ البداية في استعمال خبرتها الطويلة

---

[1]– قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص ص 27، 29.

[2]– عمار بوجلال، **حواجز الموت (1957،1959) الجبهة المنسية**، تر: زينب قبي، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، (د.ب.ن)، ص ص 130، 133.

[3]– عمار قليل، المرجع السابق، ص 110.

[4]– هلايلي محمد الصغير، المرجع السابق، ص ص 128، 129.

من حيث نظامها العسكري (تسليح الأفراد، عددهم، رتبهم، مصادر التسليح والتموين، وغير ذلك) مع تركيز الرقابة الشديدة للشعب وتعيد إحصاءه[1].

فمؤسسة (لاصاص) هي في حقيقة الأمر امتداد لمؤسسة المكاتب العربية، طبقا لمحتوى قرار 1955م فهي مؤسسات مماثلة ومتشابهة لكن الاختلاف الوحيد هو أن الفروع الإدارية الحضرية تعمل وتتدخل في المناطق الحضرية، إذ استحدثت في أول الأمر في المدن التي يزيد عدد سكانها عن 100.000 ساكن بعدما كانت 30.000 ساكن، ونظرا لفاعلية هذا الجهاز والدور الذي قام به في مقاومة الثورة فقد عم بشكل واسع إلى أن وصل إلى 451 مركز موزعة كالتالي: منطقة الجزائر 145، منطقة وهران 81، قسنطينة 185، وإقليم الجنوب 35 مركز، وقد استخدمت هذه المؤسسات عدد كبير من الموظفين والأعيان والمتخصصين بلغ عددهم كالتالي: 815 ضابط محترف، 354 ضابط احتياطي، 644 ضابط صف، 2881 ملحق بالمصلحة و 19117 (مخازني وقومية وحركة)[2].

كما كانت هذه المصالح في الأصل مكملة للمكتب الخامس و الذي يختلف عن المكاتب العربية في مسألة الاختصاصات فقط، وهذا ما أكده روبير لاكوست بقوله: « إن الفصائل الإدارية المتخصصة (SAS) التي أنشأت هي استمرار تقاليد المكاتب العربية...»[3]، لأنه في الحقيقة مكاتب الشؤون الأهلية أنشئت كرد فعل للتنظيم السياسي للثورة الذي أقره مؤتمر وادي الصومام[4]. كما أن تأسيس مثل هذه الفرق لم يقتصر على الجزائر فقط بل شمل فرنسا أيضا، حيث نجد أن باريس وحدها جند لها موريس بابون أكثر من 850 رجل[5].

2- تشكيل وتنظيم المصالح الإدارية المتخصصة:

أ- تشكيل وتوظيف ضباط المصالح الإدارية المتخصصة:

بمجيء جاك سوستال بدل ليونار جلبت الحكومة الفرنسية بعض ضباط الشؤون الأهلية (لاصاص) لهم خبرة في التعامل مع الصرب والبربر، فكانت من بين القوانين التي وضعها :منع الأطباء من معالجة المقاومين الجرحى وبيع الأدوية والقطن لهم إلا بوصفة طبية، بحيث كانت كل مصلحة تتشكل من ضابط المصلحة (رئيس أو مسؤول المصلحة) وهو عموما ضابط سابق للشؤون الإسلامية، فكان على رأس كل

1 – عمار قليل، المرجع السابق، ص ص 109، 110.

2 – محمد العربي سعدوي، المرجع السابق، ص 207.

3 – لخضر شريط وآخرون، **استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ص 309.

4 – الغالي غربي، مجلة الرؤية، المرجع السابق، ص 78.

5- Tom charbitte, **le Harkis**, Editions la découverte, Paris, 2006.p 18.

مكتب ضابط يسعى للتغلغل وسط السكان للتأثير على عقولهم واستمالتهم وكسب ثقتهم لأن اللجوء إلى العنف مباشرة يؤدي إلى نتائج عكسية[1]، وبالإضافة إلى وجود نائب المصلحة برتبة ضابط صف ومستخدمين، وكاتب ومحاسب خاص وخوجة ومستخدمين صحيين كذلك لها طبيبها الخاص وممرضين، ورجل اتصال خاص بها وشبكة استعلامات، وكانت كل دائرة تتواجد داخل أو بالقرب من القرية بحيث كان الضباط من قدامى الهند الصينية أجروا تربص متعلق بالمجتمع المسلم بصفة عامة وبالذهنية الجزائرية بصفة خاصة[2]. فمسؤول (لاصاص) ونائبه كانا ضابطين تابعين والتي قدر عددها في الجزائر إلى 192 في جانفي 1956م، ثم ارتفع في سنة 1957م إلى 697 سنة 1960 وكما كان يخضع ضابط المصالح الإدارية الخاصة للسلطة المدنية الممثلة في رئيس الدائرة والسلطة العسكرية الممثلة في عقيد أو قائد القطاع العسكري[3].

أما عن شروط التوظيف ضمن المصالح الإدارية المتخصصة والتي تحدث عنها قريقور ماتياس أولها لكي يصبح الإنسان ضابطا ضمن المصالح الإدارية المتخصصة وجوب عليه التطوع، مع التعويض وذلك حسب الرتبة بين 9000 و 18000 فرنك، ويجب أن يتحول ضابط الاحتياط إلى وضعية عامل لفترة تتراوح بين 6 أشهر وثلاث سنوات قابلة للتجديد، محددة ب15 سنة من الخدمة، فالعقيد إ.نيوكس(Y.NIOX) الذي بدوره وضح حقيقة التوظيف على أن ضابط الفرقة كان يشغلها دون تمييز (رائد، مساعد أول، أو ملازم أول احتياطي). مهما كانت الأقدمية في الرتبة مع قليل من الأمل في الترقية، وما يلاحظ على سن الضباط لم يشر إليه إلا في العدد 06 سبتمبر 1956 فقط[4].

فهذا يعني بأن الأقسام الخاصة بالمدن(SAU) كانت تسير من طرف ضابط تحت وصاية رئيس الدائرة المختص بالشؤون المدنية، أما فيما يخص الشؤون العسكرية فقد وضع تحت تصرفها حراسة متألفة من المخازنية وهم جزائريون مجندون في عين المكان تعمل من أجل مصلحة الاحتلال وزرع الفتنة والتناحر بين أفراد المجتمع الجزائري ، وبالإضافة أنها كانت تتكون من ثلاثة ملحقين من مصلحة الشؤون الجزائرية مهمتهم الترجمة والمالية والاتصال وعدد من المجندات الفرنسيات المرشدات، وهناك مفرزة لحماية المصلحة.

مشكلة من عناصر المخزن يتراوح عددهم 30 إلى 50 عنصرا وعتاد مادي. فتمثل نشاط الضباط وضباط الصف باتصالهم مع السكان فعالا، أما بالنسبة للجنود المهيئون أعيد تجنيدهم في الجزائر أفريل

1 – هلايلي محمد الصغير، المرجع السابق، ص 136.
2 – عمار بوجلال، المرجع السابق، ص ص 132, 133.
3 – جمال خرشي، المرجع السابق، ص ص 491, 492.
4– قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص ص 35، 39.

1956م وهذا ما يدل على أنهم كانوا غير مؤطرين وذلك بسبب نقص الإطارات فاستعملوا لملأ الفراغ وتدريبهم واستغلالهم في عمليات الاستعلامات (لاصاص) فكان يكتفي بعضهم بتعلم الرماية في المشبوهين[1].

وعند انتهاء الضابط يومه كبيروقراطي فيتحول إلى قائد عسكري وتأخذ جنوده تنصب كمين على مقربة من القرية، ولم يكن التحاقهم لمقاتلة جيش التحرير الوطني حوالي مائة من ضباط الصف المسلمين فأثر ذلك على (لاصاص) والتي سمحت بمضاعفة التحكم من طرف العسكريين، وبالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العادية كتنظيم الاقتراع ومظاهرات التأييد للحكومة، وأن الضباط قادرون على القتال لمحو الإهانة التي لحقت بهم الألمان وفشلهم أمام مصر. فكانت من بين أنشطتهم عقد اجتماعات دورية للسكان للترغيب والترهيب واستغلال المناسبات وأوضاع الشعب لزرع الشكوك والأخبار المزيفة والإشاعات التضليلية[2].

فيذكر بأن عملية تكوين الضباط لم تكن عملية تجنيد إجبارية وإنما هي عملية تطوعية سواء الضباط النشطاء والاحتياطيين القادمين من الجيش عن قناعة وإرادة كاملة وكانت تمول (لاصاص) المشاة و جيش المدرعات والقوات الجوية أما المتطوعين كانوا من قدامى الشؤون الأهلية بالمغرب الأقصى الذين أرادوا إكمال مهمتهم بالجزائر لكن وفق شروط من بينها السن المحدد 45 سنة، وكان تصنيفهم يتم حسب دوافعهم للتطوع وهي الرغبة كالتالي: **قدامى المحاربين في الهند الصينية:** الذين رأوا في المصالح الإدارية المتخصصة وسيلة لتقديم خدمات لفرنسا استغلوا التجربة لإنجاحها في الجزائر، **مجموعة الخبراء:** كانت لهم دراية بأحوال المغرب العربي واللغة العربية لاحتكاكهم بالجماهير الشعبية[3].

أما بالنسبة **للمثاليين:** الذين كانت غالبتهم كاثوليك يحملون شعار مساعدة السكان على خطى المبشر الجاسوس شارل دوفوكو، فقد كان الضباط يختارون أساسا من الشباب القادمين من الجزائر بعد الإضراب الأسبوعي بدون رخصة ومن المجندين والقومية "الفارين" والمرشدون المكونون حديثا في فرنسا بإدعاء الفرار ولكنهم مرسلون من طرف (لاصاص) (SAS) وجنود كانوا مخلصين للثورة وانقلبوا بدافع القلق والاستياء أو تحت غطاء الحركة الوطنية الجزائرية (MN)، ونضيف **المتطوعين للمرة الثانية:** ليشغلوا مناصب إدارية وهناك **أصحاب الغايات السيئة:** الذين قدموا على أساس أنهم سيعملون في وحدات إدارية هم: المحاسبون

---

[1] – رشيد أوعيسى، **كراسات هاتموت الست هانص، حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين** ، تر= محمد المعراجي وعمر المعراجي ، (د.د.ن)، الجزائر، 2010، ص ص 213، 392.

[2] – عمار بوجلال، المرجع السابق، ص ص 134, 135.

[3] – العربي الزبيري،«**السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر**» المرجع السابق، ص ص 55، 56.

وعمال البنوك وأعوان التأمين وممثلي التجارة لكنهم انخدعوا بتوليه المخزن والأمن والكمائن والدوريات بالإضافة إلى ضباط منفصلين عن (لاصاص) (SAS) احتفظوا بعملهم كضباط فيالق[1].

فالشؤون الجزائرية كانت تنظم نوعين من التكوين لصالح الضباط وهما : على المدى الطويل من خلال سنة دراسية كاملة لتعلم حروف اللغة العربية والقبائلية وعلم الاجتماع الإسلامي. ويكتمل تكوينهم بتدريب تطبيقي ورحلات دراسية. مع امكانية مزاولة الدراسة عن طريق المراسلة. كما أوضح الجنرال بارسيو إن أربعين ساعة مخصصة فقط لتعلم العربية مدة شهر واحد، فكانت الإحصائيات تشير إلى 15 بالمئة عدد الضباط يعرفون اللغة العربية والقبائلية و50 بالمئة يتمتعون بأوليات اللغة العربية، كما نجد أن س. جوبيرتي (S.Jaubertie) بأنه حفظ 1300 كلمة، ولا يحتاج إلى مترجم. زيادة على ذلك كان الضباط مجهزين بكراسات(بمثابة فهرسة إدارية) مع كشف شهري للاتصال[2].

ب- اختصاصاتهم:

فللمصالح الإدارية المتخصصة ضباط متخصصون في ميادين الشؤون الأهلية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ونفسيا، بالإضافة إلى تعيين لجان خاصة لتسيير البلديات ودراسة فنون ووسائل الاتصال بالسكان، وعادات وتقاليد المجتمع الريفي بإتقان لهجاته للاندماج فيه[3]، فتعددت اختصاصاتهم منها: تفادي العجز الفادح في التغطية الإدارية والأمنية، واستغلال الاحتكاك المباشر بالسكان لأغراض الحرب النفسية باعتبارها واجهة شبه مدنية[4].

فكانت للضابط المشرف ومساعده ضابط صف اختصاصات متنوعة تمثلت فيما يلي: محاسب جهاز إرسال وممرضة إلى جانب انتداب طبيبا معلم ومدرب رياضي، بحيث التعداد الريفي والعسكري يختلف حسب احتياجات السكان والامتداد الإقليمي لها، حيث يمكن أن نغطي فصيلة إدارية نطاق ريفيا يضم من 2000 إلى 20000 ساكن[5]. وكما وصف تكوينها جان دوسي فكانت في نهاية عام 1955م تتكون من مترجم، سكرتير، طبيب، مركز اجتماعي، مركز تدريب لتعليم القراءة والكتابة والحساب[6].

---

[1] – علي الكافي، **مذكرات الرئيس علي الكافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946، 1962)**، ط2 منقحة ومزيدة، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص 165.

[2] - قريقور ماتياس ، المرجع السابق، ص ص 45، 48.

[3] – التقارير الجهوية لولايات الشرق «**التنظيمات شبه العسكرية والحركات المضادة للثورة** » الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، ج2، المجلد الأول، قصر الأمم من 08 إلى 10 ماي 1984، دار الثورة الافريقية، الجزائر، ص 62.

[4] – محمد عباس، من كواليس، المرجع السابق، ص 397.

[5] – لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص 313.

[6]- Hartmut Elsenhans, **la guerre d'Algérie 1954- 1962**, la transition d'une France à une autre le passage de la TV a la Ve République, en langue Française en Algérie, 2010.p 353.

بحيث كانت تتمحور أعمالهم في كيفية الاتصال بالشعب ورفع معنوياتهم من خلال المعاملة الحسنة والتظاهر بالشفقة وحسن الاستقبال للمقبوض عليهم والذين يسلمون أنفسهم مع التركيز على تعبئة الجماهير ضد المجاهدين وبعث الإصلاحات الإدارية والاجتماعية، ومن خلال عملية غسل الأمخاخ والترغيب والترهيب لتجنيدهم لمحاربة أعضاء جبهة التحرير الوطني بالدفاع الذاتي مع جلب المعلومات لصالح قوات الأمن لمعرفة حقيقة الثورة وتنظيمها داخل القرى والمدن باستعمال الأطفال والعجائز والشيوخ المرابطين وكتاب الإدارة[1]، وكسب ثقة الأهالي، بالإضافة إلى إصدار بطاقة خاصة للعملاء والحركة والعناية بعائلاتهم.

ذلك أن الإدارة الفرنسية أصبحت على قناعة بأن الثورة تحظى بتأييد جميع السكان ويكفيها أن تستنطق أيا منهم لتحصل على معلومات هامة تخص المنظمة السرية ومسالكها وعناصرها وربما مخططاتها ومراميها فكانت طرق استجواب الناس واحدة والأسئلة المطروحة عليهم أيضا، وقد قام ضباط المصالح الخاصة بعملية مسح شامل لكل التراب الوطني، من حيث التجمعات السكانية عدد البيوت وعدد أفراد كل عائلة من حيث الجنس والسن والمهنة ثم قاموا برسم خرائط فوضع كل ذلك حتى المساحة بين كل بيت وآخر، وعمدوا إلى ترقيم كل بيت على حدا حتى يصبح من السهل على الجنود مداهمة البيت المطلوب أو المشبوه[*] بسرعة[2].

وحتى البدو والرحل كانت تقوم الفرق بترقيم خيامهم, فكان ضباط (لاصاص) يعملون مع الضباط المشرفين على السجون والمعتقلات بإحصاء الشباب وإعدادهم للخدمة العسكرية، إحصاء السكان لمراقبتهم وترحيلهم، ومنح بطاقات لجميع المواطنين ترصد منها تحركاتهم بالمراقبة والتفتيش، ومنح بطاقات تحمل الاسم وعدد أفراد العائلة ورقم البيت، مراقبة الشعب في استخدام المؤن حيث لا تتجاوز نسبة الفرد الواحد 7 كلغ من الشعير شهريا وهذا لكي لا يكون الفائض لصالح جبهة التحرير الوطني[3].

---

[1] – نفطي وافية، مداخلة حول « **مراكز الجيش الفرنسي للقمع ومخابر التعذيب والاستنطاق بالمنطقة الرابعة من الولاية السادسة التاريخية 1954، 1962**»، في إطار الملتقى حول الأوراس تاريخ وثقافة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم التاريخ وعلم الآثار, ص 4. (دراسة غير منشورة)

[*] المسبل: وهو المجاهد والفدائي والمسبل والمناضل الذي تبحث عليهم قوات العدو ولم تجدهم. أنظر: **خير الدين واعر ، المرجع السابق، ص 34.**

[2] – عمار قليل، المرجع السابق، ص 110.

[3] – ضباط الشؤون الأهلية وتصدي الثورة لهم ، المرجع السابق، ص ص 6، 7.

[*] يطلق عليه (دوزيام بيرو) يعتبر من أهم مصالح السلطات الاستعمارية المتخصصة في الاستنطاق والحجز الاداري والقتل الجماعي واختطاف المدنيين المشكوك فيهم ممن ينتمون إلى الثورة، وهي مصالح إدارية تشرف على شؤون المسلمين وتتابع أخبارهم وتحركاتهم أنشئت للتجسس على الجزائريين وقمعهم وبعد استحداث النظام المدني في شمال الجزائر عام 1870، بقي السم متداولا. أنظر: **خير الدين واعر ، المرجع السابق، ص 33.**

وكما ارتبط عمل(لاصاص) أيضا بالمكاتب الخمسة التي أسسها الجيش الفرنسي وهي:

المكتب الأول: خاص بالأشغال والتعيينات. – – 1er Bureau: personnels, effectifs.

المكتب الثاني(*): للاستعلامات على العدو. – 2eme Bureau: Renseignement sur l'ennemi.

المكتب الثالث: للعمليات والخطط. – 3eme Bureau: Opération, plans.

المكتب الرابع: للتسويق والتموين والتجهيز. – 4eme Bureau: Logistique, Ravitaillement, Materiels.

المكتب الخامس: للعمل السيكولوجي ويختص بالأمور التالية: – 5eme Bureau:Action Psychologiques

وضع اليد على السكان. A- la prise en main de lu population.

حماية معنويات الجيش. B- la prolation du miral de l'armée.

حماية معنويات السكان. C- la prolation du miral de population.

ث- مديرية الأمن الإقليمي D.S.T. ج- جهاز للحماية المدنية مكلف بالمخابرات D.P.U. ح- مكتب دراسات واتصالات داخل هيئة الأركان B.E.L كلف بالعمل السيكولوجي وبعمل مع مركز التنسيق بين الجيوش C.C.L. خ- مركز تعليم للرد إلى السلم ولمقاومة المتمردين C.I.P.C.G. (أنشأ بالجزائر وفي آرزيو). د- هيئة ضباط متنقلين (O.I) مستشارين في قضايا العمل السيكولوجي. ذ- سرايا مكبرات الصوت والمناشير C.H.P.T. ر- مراكز الجمعية الطبية والصحية A.M.S. ز- الجمعية المجانية[1].

أما عن مراكز تواجد المصالح نجدها في مزارع محصنة والمداشر والقرى وبنيت لها أبراج خاصة وصل عددها إلى 270 برجا تسير من طرف 700 مصلحة تابعة لـ "SAS" وتمتد مسؤولياتها على مساحة تتراوح بين 150 ك/م إلى 250 ك/م يقطنها حوالي 2000 إلى 3000 نسمة، وتضم الأبراج مدرسة ومركز تدريب وقاعة للمعاينة والعلاج ووكالة بريدية، سوق وسكنات عائلية لسلك الموظفين ومركز إداري وفلاحي، وراديو وعربات وميزانية تيسير، يقع مقرها في برج وسط السكان[2].

فكان ارتفاعها في الأرياف من 30 سبتمبر 1955م إلى 700 في شهر ماي 1960م، ونظرا لانعدام المعلمين في الأرياف اضطر الأطفال إلى تلقي دروسهم من طرف عسكريين فتوسع التأطير وشمل حتى النساء من خلال إحداث نوادي نسوية منها 300 قسم (SAS) وذلك في إحصاء ماي 1960م، كما تذكر أحد التقارير أن عدد السكان المجمعين وصل إلى 1.500.000 نسمة، ومن بين مراكز العدو مزرعة سيدي عابد بنواحي تيسمسيلت خاص بضباط الشؤون الأهلية "لاصاص"، ومن مراكز التعذيب مركز فيلا المسماة

1- عمار قليل، المرجع السابق، ص 208.

2- الغالي غربي، فرنسا، المرجع السابق، ص 178.

بالعصفور حولت إلى ثكنة عسكرية بالأبيار ومراكز أخرى مختصة بالتعذيب النفسي والجسدي وهي مصالح المكتب الثاني بحيدرة[1].

وكما نجد السيد هيرتز بدوره أسس الفرق الإدارية بكل من طولقة (بالزاوية)، سيدي عقبة(المكتب الثاني) ، زريبة الواد. وتتالت إنشاء لمراكز العدو(لاصاص) التي أقامها بالمنطقة الرابعة من الولاية السادسة نذكر من بينها:"" مركز لاصاص بغوفي، ومركز بالحوش، و مركز بن يعقوب ببسكرة، وآخر بحوزة الباي سطرملوك وإطاره العسكري، ومركز بلوتيل بسكرة، مركز عين زعطوط، القنطرة، مركز ببلدية أورلال ، بالإضافة إلى فوغالة، والدوسن، مركز أولاد جلال، سيدي خالد، وأخيرا مركز بأوماش، مع العلم أنه كلما وجد أو ذكر مركز (لاصاص) فيعني أنه مدعم بقوة قتالية تابعة إليه أو متواجدة بجواره بقيادة ضباط عسكريين[2]. كما تمكنا من إعطاء إحصاءات مضبوطة حول عدد المراكز (لاصاص) في نهاية الثورة التحريرية حسب العمالات لسنة 1961م بالجزائر إحصاء وزارة التسليح والاتصالات العامة[3] (أنظر القائمة رقم 1).

المبحث الثاني:المهام المدنية والعسكرية للمصالح الإدارية المتخصصة

ولتحقيق التهدئة قسمت مهامهم إلى مدنية إدارية وعسكرية بوليسية بحيث عهد إليها النيل من وحدة الشعب وفصله عن ثورته باستعمال وسائل الترغيب والترهيب سياسيا ونفسيا واجتماعيا، فكانت من بين الإجراءات التي تقوم بها مراكز المصالح الإدارية: إحصاء الشبان وإعدادهم للخدمة العسكرية الإجبارية للجيش الفرنسي. وضع بطاقة لجميع المواطنين ومتابعة تحركاتهم بالمراقبة والتفتيش، وضع بطاقة خاصة لكل من تجاوز سن 14 عام. إصدار بطاقة خاصة للعملاء والحركة والعناية بهم وبعائلاتهم. إصدار بطاقات التموين ومراقبة الشعب في استخدام المؤن بواسطة العملاء. القيام بمهام الحالة المدنية من إحصاء ومراقبة السكان. ترقيم المنازل واستدعاء أصحاب الحوالات والطرود البريدية والرسائل[4]، فكانت الغاية من ذلك الشروع في عملية التحديث للقوى الإنتاجية وحماية السكان الغير قادرين على اتخاذ المبادرات الخاصة وإنها كانت متخلفة في هياكلها الزراعية التقليدية والاجتماعية ، فكان الإصلاح الأول في سبتمبر 1959م فوقع العديد من الاحتكاكات بين ضباط (لاصاص) ورؤساء البلديات في عامي 1960م و1961م[5].

1- عثمان الطاهر علية، **الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 233.

2- للمزيد من المعلومات حول مركز العدو أنظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، المكتب الولائي بسكرة، التقرير الولائي المقدم للملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ الثورة لولايات الجنوب، بسكرة من 25 إلى 27 نوفمبر 1984م .

3- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، ضباط الشؤون الأهلية وتصدي الثورة لهم ، الجزائر في 16/ 09/ 1997، ص ص 8، 12.(دراسة غير منشورة)

4- ضباط الشؤون الأهلية وتصدي الثورة لهم، المرجع نفسه، ص ص 6، 7.

5- Hartmut Elsenhans, Op. cit.p.554.

1- المهام المدنية:

أ - المهمة الإدارية:

والتي تجعل من مسؤول المصلحة الإدارية الخاصة إداريا ضابطا للحالة المدنية ومحافظا قضائيا، والتعرف على النخب الجزائرية التي بإمكانها الترشح للمجالس المحلية والوطنية[1]، ويمثل السلطة المركزية والوسيط بين الإدارات الحكومية والإشراف على المفوضيات الخاصة ويحدد ويرسل إلى وكيل الوالي الاحتياجات المحلية ورئيس البلدية والمجلس البلدي ومن مهامه كذلك تحضير الانتخابات العامة، والقيام بعمل إحصائي لعدد السكان وإرغامهم على الارتباط بالإدارة الفرنسية والإسراع بإقامة فروع إدارية يتم الإعلان فيها عند الوفاة والولادة واستخراج البطاقات التعريفية وتقديم طلبات القروض الفلاحية واستلام منح التقاعد[2]. بحيث نلاحظ أن مهمة رئيس (لاصاص) ارتكزت على ثلاثة أبعاد رئيسية وهي: ممثل للإدارة المركزية ينسق ويوجه نشاطات الإدارة الزراعية، الصحة، مد الجسور، شق وتعبيد الطرق، الإشراف على البريد كونه مستشارا تقنيا, فبالنسبة لعمله السيكولوجي أخذ صورا وأشكالا عدة منها العمل على تكريس وتعزيز المجال الاقتصادي والاجتماعي والسهر على مراقبة إنجاح الأشغال، والإبصار عن كثب فعالية الأداء ومردودية العمل[3].

فبالنسبة لمراكز المهام الإدارية نجد يوسف مناصريه تحدث بهذا الشأن بقوله بأن جيش الاحتلال وضع أعداد من العساكر لتسيير الإدارة في شهر أفريل 1959م، بحيث بلغ عدد الرجال 696 فردا منتشرين في شمال الجزائر والمناطق الداخلية فكان عدد الإطارات الإجمالي الذي يتكون من 1192ضابطاو659 ضابطاو1579 من المجندين الفرنسيين و1102 من أفراد القوات الخاصة الشمال الإفريقية يعني (المسلمين) فوصلت قواعد الفصائل الإدارية المتخصصة سنة 1960م إلى 40 قاعدة[4].

ب- <u>المهمة الاجتماعية والتربوية:</u>

فهي متنوعة بدور اقتصادي لتحقيق "الحاجة الاجتماعية" للسكان وتنفيذ الإصلاحات الاستعجالية في المناطق المسماة بالهادئة منها: تأمين الرعاية الصحية للسكان بواسطة مركز المساعدة الصحية المجانية،

---

[1]- جمال خرشي، المرجع السابق، ص 490.

[2]- الغالي غربي، فرنسا، المرجع السابق، ص ص 179، 180.

[3]- لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص ص 313، 314.

[4]- يوسف مناصرية، « **التنظيمات التي أنشأتها فرنسا لمحاربة الثورة**»، المرجع السابق, ص ص 27، 28.

توزيع المواد الغذائية (الدقيق، الحبوب، الأدوية، الملابس)، فتح المدارس ومراكز التكوين المهني المتخصص لتأطير الشباب الجزائري[1].

ج- <u>المهمة الاقتصادية:</u>

بحيث نجد أنها أدخلت بقوة فمن المهام الأخرى وكان ذلك من باب الضرورة حسب نظرة ضباط الشؤون الأهلية لإكمال دورهم بأحسن الطرق وأكثر حيوية باتخاذها عدة أشكال منها: كبناء المساكن وهذا ما سمح بترقية السكن مع توفير مناصب الشغل المؤقت وبالإضافة إلى تحسين الزراعة والرعي في البلاد الجزائرية وحتى الماشية ادعت بأنها قامت بتطوير طريقة تربيتها[2]، وهذا ما يدل على أن الجزائري غير مؤهل لخدمة أرضه ومحكوم عليه بحالة من التخلف الثقافي[3].

- <u>بناء السكنات الجديدة:</u>

فمن خلال مخطط قسنطينة الذي أطلقه الجنرال ديغول من 2 إلى 5 أكتوبر 1958م, من أجل تمويله لعدة مشاريع هامة باعتماده على غلاف مالي 1959م بـ مليار فرنك قديم وفي 1960م وصل إلى 326 مليار والتي بدورها سمحت ببناء 9000 سكن بالأرياف للمحافظة على إعادة البناء والسكن الريفي الذي كان يفتقر لأبسط شروط الحياة وعدم تكييفها مع الظروف المناخية دليل على أنها كانت مبنية بالطوب والإسمنت المجوف بدون طلاء وسقوف من القرميد المسطح دون دعامات وجاء انتقاءه للمواد المقررة من طرف مصلحة السكن الريفي، بحيث نجد الضابط فرق الإدارية المتخصصة "داندوك" بإحداثه تغييرات على تصميم السكنات بتوفير الوسائل التقنية والبنائين المتخصصين بعين الشجرة كانت إحدى البلديات الثلاث التي تدخل ضمن الألف مسكن بمنطقة قسنطينة إضافة إلى الشمال الوهراني وجنوبه، وعلى كل مستفيد أن يساهم بأيام من العمل.

لكن في الواقع اصطدمت هذه السياسة بعدة مشاكل منها : بعد القرى الجديدة عن مناطقهم الأصلية ورغبتهم في العودة إلى أراضيهم مع عدم تكييف النموذج السكني مع الظروف المناخية والحياة الجزائرية، أما بالنسبة لإنجازات الفرق الإدارية المتخصصة في هذا الميدان بحيث نجد مجموعة من الضباط صبوا جهودهم لتطوير ذلك من خلال الإدلاء بشهادتهم، كما سمح مخطط قسنطينة بتسريع وتيرة بناء الهياكل، أما "أ.مايار" بأن الجنوب كان مهملا لم يشهد لإنجاز مخطط قسنطينة لدى الأهالي الرحل ولتثمين ذلك قامت فرق

---

[1]- الغالي غربي، فرنسا، المرجع السابق، ص 180.

[2]- قريقور ماتياس، المرجع السابق, ص 111.

[3]- كلود ليوزو، **العنف والتعذيب والاستعمار من اجل الذاكرة الجماعية**، تر: الصادق ابراهيم سعدي، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص ص 211، 213.

المخزن بحفر مصارف جانبية لرفع قذرات البئر، وحوض لتجميع المياه النبع القديم وقيام ضابط آخر "بتازولت عياش" بتهيئة سوق وفرشه بالحصى وأعاد نظام صرف المياه القذرة، والقيام بفتح الطريق وهذا ما سمح بتشغيل مائتي عامل، بالإضافة إلى تطوير عنصر آخر ومهم وهو الصناعة التقليدية المحلية بتشجيع صناعة الفخار لأنها كانت لا تتطلب استثمار كبير، كما نجد النقيب كومبيت الذي لاحظ بأن هناك تناقص كبير من حيث أن تقام عدة بيانات وإنجازات من جهة وفي وقت تعذرت فيه الوسائل أو هي منعدمة تماما؟ والسؤال يطرح نفسه من خلال قوله بأن الأشغال تعطلت كتوسيع شبكة المياه وتوقفها لتعذر الاعتمادات باستثناء ورشة فتح الطرق مازالت مستمرة لكن دون

الحصول على أموالها[1]، (فكانت المشكلة الوحيدة هي وجود ميزانية كبيرة لأداء مهمة تحسين مستوى معيشة السكان في سياق إصلاح الحكم المحلي)[2].

كما يذكر "هيرتز" بأن الوسائل المالية للأسف كانت ضعيفة جدا، فطرح عليه السؤال: إذن كيف كنتم تتصرفون؟ فكان جوابه أنتم وضميركم، افعلوا ما ترونه صالحا فكان الاعتماد على فرق المخزن الافتراضية للبحث عن موارد مالية لدفع مصاريف الورشة بإحداث من صب شغل افتراضية للتخفيف من وطأة عجز الإدارة فكل ذلك كان خدمة للمصالح الشخصية لضباط الفرق الغير النزهاء، فنلاحظ على ذلك تناقص صارخ على أرض الواقع كيف يدعون بإنجازهم مشاريع ضخمة ولا يملكون ميزانية لتحقيق ذلك؟

– **تطوير الزراعة وتربية المواشي**: فنتيجة الظروف الماضية الصعبة أثرت كثيرا على الزراعة وطغت عليها مساوئ، وهذا ما أدى بالفرق الإدارية المتخصصة بتغيير الأوضاع إلى الأحسن، للمحافظة على التربة، فكلما كان تجديد القطاع النباتي مستحيل بسبب الماعز والغنم، فإن عملية تطوير الزراعة وجدتها الفرق عمل مشترك يعتمد على تحسين وسائل الاستعلام والمحافظة على التربة ببذل جهد التكوين والتجهيز لرفع مستوى المحصول، وحتى في ميدان الري.

كما يذكر "داندوك" مرة أخرى فيما يخص هذا الميدان بنقص البذور الممنوحة للفلاحين، وغياب موظفي الشركة الفلاحية للاحتياط، وعملية إعادة توزيع الأراضي كانت من أهم الإجراءات المتخذة من مخطط قسنطينة مع إهمال الجانب الشرعي في توزيع الأراضي ولا حتى القيام بوضع إحصاءات عن إنجازاتهم، فكانت نتائج تطوير الزراعة موجودة في إحصاءات مخطط قسنطينة.[3]

[1]– قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص ص 112, 117.

2- Hartmut Elsenhans, Op. cit.p.554.

[3] – قريقور ماتياس, المرجع السابق, ص ص 125, 127.

أما بالنسبة للميدان الثاني حقق ضباط الفرق عدة إنجازات لكن لم تشر إليها الإحصاءات، بحيث قام س.بوتييه(*) بإنشاء شبكة من المياه الصالحة للشرب، وتنظيم حصص لتلقيح المواشي، كما كانت تذكر بأن الفرق قامت بإنجازات وجهود جبارة لمصلحة الرحل في المناطق الصحراوية والجرداء بإقامة مناطق للرعي مع توفير رخص المرور لمواشيهم وبناء هياكل خاصة بالآبار، ومن آثار المهمة الاقتصادية للفرق وضعها في علاقة مباشرة ولفترات طويلة مع الإدارة وهذا ما سنلاحظه.

د- **العلاقة مع الإدارة:**

فكانت جد متنوعة وكان بعض الضباط ينظرون إليها على أنها عقبة بحيث نجد "داندوك" كان يلومها بأنها كانت تعرقل نشاطنا برداءتها وعجزها ودناءتها مع وجود جمود ونقص الفاعلية لدى المصالح التقنية دليل على أن المصالح أملاك الدولة كانت تستغرق شهرا كاملا لتحرير تقرير خبرة، بينما الإدارة نرى في بعض ضباط الفرق مصدر للإزعاج. ولم تكن لهم علاقات مع الإدارة، بحيث كانت العلاقات جد مثمرة لأنها كانت تتعلق بشخصيات ضباط الفرقة وموظفي الإدارات المعنية في الوقت، فكون العلاقة حميمة إذا كانت نظرة الإدارات للضباط على أنها شخصية فريدة من نوعها، والعكس على أنه مجرد منفذ أو معرقلا من خلال الضغوط على مختلف الإدارات التي تتشدد في حكمها على التقارير التي تطالب بسرعة أكثر في التنفيذ وباعتماد مالي ووسائل أكثر, فتكون العلاقة متوترة[1].

وكما نلاحظ على أن الرقيب الحركي (Goumier) وهو جزائري الجنسية الذي قام بدوره بتحليل إستراتيجية جبهة التحرير الوطني وكيفية مواجهتها بإعطائه نصائح للمستعمر مع أنه يعرف أصول المجتمع الجزائري جيدا فكانت من بينها قوله: لكسب رهان الحرب بأحسن وجه وأفضل النتائج يجب وضع اليد على السكان المدنيين لان هؤلاء هم الذين يدعمون الثورة بالجنود والقادة والمؤن والمعلومات والإطارات السياسية والمال وغير ذلك . وأكد بقوله بأن المبدأ الوحيد الذي تعتمد عليه الثورة أو الجبهة هو الشعب(الطبقة الشعبية) الذي هو بمثابة الماء الذي تحي فيه الثورة أو تموت، فلابد من تحطيم أسلحتهم الإستراتيجية وذلك من خلال التحكم في السكان المدنيين المسلمين عن طريق مراقبة المشكوك فيهم وحماية أنصارنا والتكثيف من النشاط الإداري والنفسي لتفكيك البنية الاجتماعية، ويبقى الحل الأمثل والوحيد هو تجميع السكان عن طريق إنشاء الفرق والمراكز العسكرية والفرق الإدارية المتخصصة، ولابد من إنشاء مساكن ريفية وإعادة

---

* معرب، تطوع لمنطقة القبائل بالفرق الادارية المتخصصة. أجرى تربص بفرقة علي بوناب، والغفليسن، فكان مسؤول على العلاقات البشرية بالشركة الوطنية لسكك الحديد SNCF وهو الان متقاعد. أنظر : **قريقور ماتياس، المرجع نفسه، ص 306.**

1- قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص ص 111، 136.

تنظيم مصادر العيش وبناء المنشآت القاعدية للقرية من توفير المياه، المدارس، والبلديات،[1] وبالرغم من كل الانجازات كما يدعون هل حقق العدو مآربه في الأخير واستطاع أن يفصل الماء عن السمك؟

لأنه بالنظر إلى كل تلك الإنجازات الضخمة التي جيء بها من بلد الحضارة والتقدم يجعلنا ندرك بأن النصر سيكون لصالح فرنسا لا محالة. ولاستكمال العمل الإداري فكانت هناك مساعدات المصالح العمومية (service publique)، وينتدب بصفة دائمة ومؤقتة للقيام ببعض المهام، ومساعدات الأشغال العمومية (travaux publiques)، والبريد(p.t.t) ، وشرطة الدول(police d'état) ، والإدارة الولائية في العمالات (administration préfectorale)، والمندوبة الدائمة للحكومة la générale du gouvernement) délégation)[(2)].

2- المهام العسكرية:

أ- المراقبة السكانية:

كانوا يباشرون مهمتهم التخريبية لدراسة أحوال الناس، ويجيدون التحدث باللهجات المحلية ويحاولون إحياء الروح القبلية وكل عوامل التأخر والرجعية لعلها تساعدهم على بث التفرقة بين الناس[(3)]، كذلك كانت من خلال مراقبة الجزائريين والبحث عن المعلومات السياسية والعسكرية المتعلقة بالثورة تدمير التنظيم السياسي والإداري.

بالإضافة إلى تشجيع الجزائريين على الانضمام إلى جانب فرنسا فرديا وجماعيا لضمان التواصل معهم وكسب ثقتهم عن طريق الإعلام والدعاية والمشاركة مع الجيش الفرنسي في العمليات العسكرية ونصب الكمائن، وبإسناد السلطات الاستعمارية لهذه المصالح مهام عسكرية فظهرت المصالح الإدارية المدعمة (SAS Renforcées)، وكانت عملية مراقبة السكان وتحركاتهم من خلال مراقبة الرأي العام الأهلي باعتبار هذه المسألة كوسيلة فعالة تتم بالتنسيق مع المخابرات والجندرمة والشرطة من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة، وفرض الغرامات والتحقيق في السرقات ومنح الجوازات والرخص والشهادات، فكانت المصالح هي الجهة المخولة على منح رخص نقل البضائع وشهادات الإقامة، كما كان تنقل المواد الغذائية تخضع للمراقبة، مهمتهم مضاعفة عسكرية بالبحث عن المعلومة واستغلالها والتي تمكن من تكثيف العمل النفسي والدعائي بين السكان[(4)].

[1] – يوسف مناصرية, المرجع السابق, ص ص 21, 22.

[2]– يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص ص 22، 28.

[3]– جريدة المجاهد، "**قصة القمع الرهيب, المسؤولية الجماعية**"، المرجع السابق، ص 13.

[4]– الغالي غربي، فرنسا، المرجع السابق، ص ص 182، 183.

ب- المنافسة مع المنظمة الإدارية (ج.ت.و):

من أجل التحكم في السكان دخلت في صراع مع المنظمة السياسية الإدارية «جيش التحرير الوطني» لمنع استقرارها وسط السكان، فتمثلت أعمال الفرق ضدها والتي كانت تقيم بين السكان لإحكام السيطرة عليهم، بحيث أعطا ضابطين رأيهما في المنظمة السياسية الإدارية وهما هاري(*) بمنطقة وهران وبوتييه في منطقة القبائل من خلال ابتزازها للسكان وترصد الجيش ومدى فعاليتها لممارسة الضغط عليهم، وكليهما اعترفا بأنها لا تضم أعداد كبيرة من المناضلين ثلاثة أو أربعة أشخاص فقط ووصفوها على حد قولهم وهي كالطامة كلما قطع رأسها تكون رأس آخر فكان موضوع محاربتها هو الشغل الشاغل للفرق الإدارية المتخصصة، فقد وصل إلى درجة اعتراف بعض الضباط على عجزهم لمواجهتها.

كما ذكر الضابط "أ.مايار" بشأن القضاء عليها نهائيا لابد من معرفة رؤوسها ومسؤوليها باستعمال وسائل جذرية لتدميرها، فكانت عملية محاربة الجيش على شكل انضمام المواطنين فرادى أو عفوي لصفوف الفرنسيين، وتعدد ذلك نظرا لما لاحظه الجميع لما كانت الفرق الإدارية المتخصصة تقدمه من مساعدات في مجالات مختلفة للسكان، فمن خلال عمليات الاستسلام الجماعي كانت هناك قضيتان تركتا بصمتهما في الصراع الجزائري وهما: قضية كوبوس (kobus guillet) (جويلية 1957م – أبريل 1958م) وقضية أوليفيي قوين (olivien Guin) (جوان 1957م، جويلية 1958م), كما توجد عملية أخرى لتأليب السكان العرب ضد قوات الجيش التحرير الوطني باستغلالها الاختلافات العرقية بين العربي والقبائلي فكانت عملية تكوين جماعات الدفاع الذاتي وسيلة لضمان دعم السكان، كما نجدها في مقاطعة سيدي بلعباس كانت تفتقر للفعالية وكانوا ليسوا محل الثقة فطالبوا من ضباط الفرقة الإدارية المتخصصة، بوعدهم بالبقاء فكان الشرط كسب السكان هو الوعد بأن فرنسا ستبقى[1].

في حين كانت الفرقة الإدارية المتخصصة لا تكتفي بمهام الشرطة بينما تسعى لتكميل التقسيم العسكري لمنطقة ما بتأسيس الفرق الإدارية ذات طابع قتالي في ظل كل هذه الظروف يمكن للفرقة أن تعمل كقوة إضافية للحفاظ على الأمن، والمساهمة في تنفيذ المهام ذات طابع شرطي وأخرى دفاعية أكثر منها عسكرية وهجومية حيث نجد بعض الفرق تحولت إلى فرق إدارية قتالية لاستكمال إحكام السيطرة العسكرية في المناطق المضطربة أين الأمن منعدم بمضاعفة سياستها المتنقلة والإكثار من الكمائن هكذا أصبحت

---

* وهو ضابط ينشط بوهران بالفرقة الادارية المتخصصة للعين الكبيرة من أبريل 1958 إلى جانفي 1959 ، أعيد نقله إلى الجزائر الصحراوية من 1963 الى 12 جوان 1964. وغادر الجيش إلى الحياة المدنية. وهو الأن مدير جهوي لسوق مونوبري. أنظر: **قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص 305.**

1- قريقور ماتياس، المرجع السابق, ص ص 153, 161.

المهمة العسكرية أولوية على المهمة المدنية، بعد ذلك أسندت المهمة إلى الكتائب العسكرية. فحسب رأي يوسف مناصريه يضيف عن ذلك بأن المهمة العسكرية تمثلت في تجنيد وتكوين إطارات القوات المتخصصة شمال إفريقيا لأن مضاعفة ذلك يتطلب التأطير الجيد من خلال (ضباط ، صف ضباط، عرفاء).أن المشكل الأساسي في تكوين الجزائريين هو المستوى الثقافي الضعيف فلابد من اتخاذ إجراءات من أجل تكوينهم وتمثل ذلك في الآتي:

<u>- تكوين الضباط العاملين</u>: منها الفرق المتخصصة بمدينة(Strasbourg) الفرنسية، وكان الهدف الوحيد من ذلك تحضير صف ضباط إما لإدخالهم للمدارس العليا العسكرية للمشاة العاملين(ESMIA) للمتفوقين فقط، وإما لإدخالهم لمدارس الأسلحة، ولهذا السبب نلاحظ تطوع بعض الشباب الجزائريين في صفوف القوات وأصبحوا ضباط منهم:22 توصلوا إلى الترسيم وتحصلهم على رتب في شهر اكتوبر 1958م،
ودخول 35 ضابط للمدارس التطبيقية والعمل على ترسيمهم فيها في أول أكتوبر 1959م، وتخرج حوالي 40 ملازما من القوات المتخصصة.

<u>- ضباط الاحتياط</u>: كانت هناك ثلاثة مدارس تأسست سنة 1959م تعمل على استقبال المتربصين من ضباط الاحتياط المسلمين، فكانت تتم عملية تنقيتهم حسب التحضير العسكري العالي والفحص الدقيق، فكان من بينها المجندين الجامعيين ذوات القدرات والثقافة العالية يوجهون حسب نتائج الفحص ويوجهون من طرف الفرق المتخصصة في السنة التمهيدية بمدرسة شرشال لمدة ثمانية أسابيع، وتخرج منها العساكر بالآلاف. وذكره لميادين التخصص بالنسبة لصف الضباط تمثلت في ميدان الأسلحة وهي: سلاح المشاة بحيث نجد في المركز صف ضباط(فرنسيين ومسلمين) يتواجد بكل نواحي وهران، دلس، بجاية، ثم داخل مراكز التدريب في فيالق الرماة. أما بالنسبة لسلاح الرماة: والذي يقع تدريبهم في مدفعية التدريب في كل من وهران، بليدة، وتلا غمة، والأسلحة المختلفة: يتكون أفرادها في مراكز التدريب الجهوية[1].

وفي الأخير فكان الهدف من إقامة المراكز العسكرية عبر النقاط الجبلية وبالقرب من التجمعات السكانية ليسهل عليهم مراقبة تحركات السكان المدنيين. فكان هدفهم الأساسي عزل الشعب الريفي عن جبهة التحرير الوطني بوضع قيود رهيبة على تحركات المواطنين ونشاطهم اليومي والتنقل يتم إلا بترخيص مسبق لتهدئة الأعراش والقبائل للاستيلاء على الأراضي الجديدة[2]. لأن السلطات الفرنسية منذ البداية عملت

1- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص ص 29، 30.

2- عمار جرمان، المرجع السابق ، ص 21.

على محاولة منع انضمام العناصر الشابة إلى الثورة، فجندتها للعمل في بناء المدارس وإنشاء الطرق واتخذت من المدارس مبيت الجنود ولتعذيب الوطنيين وذلك لتدمير الجزائر[1].

كما يذكر الكاتب دومينيك فارال بأن المهام المنجزة من طرف القوات الفرنسية في المجال الإنساني أكثر من العسكري المحض: مؤكدا ذلك بقوله :« بأن فرنسا لم ترتكب داخل الجزائر مجازر ضد السكان بل قامت بوضع حد للنزاعات القبلية وحسنت الظروف الصحية، وقضت على الأوبئة وطورت مستوى الإنتاج ووسائل النقص والاتصال والتبادل التجاري وتحسينات على أساليب الري واستصلاح الأراضي الزراعية وقضت على المجاعات أو بالأحرى حققتها»[2].

بحيث يبقى هدفها الوحيد حماية الشعب الريفي من الجهاز السياسي والعسكري، الذي وضعته الجبهة والحصول على المعلومة، وبإلغاء البلديات المختلطة فتقرر إذن تعميم صيغة البلديات كاملة الاختصاص بموجب إلغاء الجمعية الجزائرية وحل المجالس العامة من طرف روبير لاكوست بطلب من حكومة "غي موللي" مرسوما في 22 جوان 1956م، فكانت الأهداف المعلنة لهذه الإصلاحات محاربة التخلف الإداري وإنشاء وحدات إدارية متجانسة وملائمة لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لكنها في الواقع تندرج ضمن الإستراتيجية مكافحة الجبهة التحرير الوطني ومحاولة القضاء عليها بطرق مكملة للعمل العسكري[3].

المبحث الثالث :الحركة (القومية) ودورهم في المصالح الإدارية المتخصصة

1- مفهوم الحركة (القومية): فمن الملاحظ أن موضوع كهذا حساس والذي يفرض علينا التساؤل التالي إلى أي حد استطاع المستعمر أن يستغل هذه الفئة من أجل توفير الجهد والمال وحقن دماء الفرنسيين وضرب أبناء الجزائر بعضهم البعض لتمزيق وحدة الأمة؟

من حيث التعريف اللغوي:

فالحركة لغة: تعني الحركة بفتح الحاء والكاف. وهي كذلك لفظ مشتق لغويا من كلمة الحركات الوطنية، تعمد الاستعمار هذه الكلمة لعامل نفسي حتى ينخدع المواطنون، وبحيث يصبحون عاجزين عن التمييز بين أعمال المجاهدين وأعمال الحركة، وبالتالي القضاء على الثورة في مهدها.

1- جلال يحي، المرجع السابق، ص342.

2- دومينيك فارال، **معركة جبال النمامشة (1954- 1962) مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة**، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص 118.

3- صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية** ، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 75.

بينما نجد مصطلح **القومية:** أول ما ظهروا في نوفمبر 1954م، ثم انتشروا عبر التراب الوطني، وفي الشرق الجزائري ظهروا في أريس بقيادة (القايد السبتي) وفي القبائل الصغرى بقيادة (أورابح) (وبن علي شريف)، هدفها الوحيد والأساسي تحويل مجرى الثورة، أي جزأرة الثورة[(1)].

أما **اصطلاحا:** الحركة تعني أبناء الجزائريين الذين التحقوا بالعدو الفرنسي وجندوا تحت رايته لمحاربة إخوانهم من خلال حملات التفتيش والمراقبة عملوا كمتطوعين ومن أشهر هذه الفرق: فرقة الروماة[(*)] الصبايحية(**) أوالخيالة فرق الزواف(***) أو الزواوة.[2] كما يطلق عليهم مصطلح الاحتياطية أو القوة الإضافية وأنها تدخل ضمن الحركات المناوئة للثورة[(3)]. أما حسب الذاكرة الجماعية تطلق على كل جزائري باع ذاته خدمة لمصالح الغير وهذا ما ذهب إليه الجنرال سالان:<< الحركة وحدة تضم مائة شخص كلهم مسلمون يتقاضون أجرا ويخضعون لقانون رسمي, فهي مرتبطة إجباريا بوحدة نظامية >>[(4)].

بالإضافة كان يطلق مصطلح الحركة على كل شخص التحق بصفوف العدو, وهو خائن من الدرجة الأولى والحركة لفظة شعبية جزائرية نسبة إلى الحركة بفتح الحاء المهملة وسكون الراء والحركة أو رجال الحركة تطلق على كل من حمل السلاح لمساعدة الفرنسيين والغاية من ذلك إزعاج الثورة بمحاربتها بفريق من أبنائها فهي إذن قضية نفسية سمحة حيث يحارب الجزائري ابن وطنه، كما نجدهم يختلفون من حيث السن منهم الكهل والشاب المتمكن والفتى اليافع الذي لا يكاد يغني في الحرب شيئا، يخرجون مع العدو في غاراته باستمرار على القرى والأرياف وحتى البوادي والذين نجدهم دائما في المقدمة كدرع يحمي الفرنسيين ومعظم

---

[1]– التقارير الجهوية لولايات الشرق، " **الحركة والقومية**", المرجع السابق، ص 61.

[*] تأسست إثر صدور أمر في 7 ديسمبر 1841م من قبل الماريشال سولت قرر تشكيل ثلاثة فيالق أطلق عليها إسم الرماة الجزائريين وكل فيلق يأخذ إسم المقاطعة التي ينتمي إليها.**Tom charbit p 10**

** أنشئت سنة 1841م كان تضم المتطوعين الجزائريين الذين يطلق عليهم إسم الحركى والصبايحية كلفوا بحراسة المناطق التي يسكنونها ومراقبة السكان تحت ضباط فرنسيين ويطلق على مكان تمركزهم إسم الزمالات، جندوا للحرب في فرنسا أوائل 1871م الحرب الفرنسية البروسية.أنظر: **يحي بوعزيز، فرق الصبايحية، مجلة الأصالة، العدد 60، تصدرها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية ،1393هـ الموافق لشهر شعبان، ص 157.**

*** من قبيلة الزواوة وهذا ما أكده «دي بورمون" في مراسلات له إلى وزير الحربية الفرنسية يوم 23 أوت 1830م، من ان حوالي 500 محارب من زواوة شكلوا قوة حربية بقيادة «دي فيقر" فقسمت إلى فيلقين بجانب فرق من الخيالة أخذوا اسما رسميا وهو جيش الزواف. أنظر: **جمعة بن زروال، الحركات الجزائري المضادة للثورة التحريرية (1954، 1962)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2011،2012، ص 200.**

1- Charles Robert Ageron, **« le drame des Harkis en 1962 »** **Revue D'histoire**, N° 68(oc – des 2000), p p.3,15

[3] – جمال يحياوي، « **الحركى من قوة احتياطية إلى مشكلة سياسية» في أعمال الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة**، المنعقد بولاية البليدة يومي 24 و 25 أبريل 2005م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 161.

[4] – لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص 321.

القتلى كان من أبناء الجزائريين، وبالنسبة لمصطلح القومية نجده أكثر استعمالا من الحركة لأن هذه الأخيرة تعني الخيانة الوطنية، والقوم تعنى من يحمل السلاح ويركب الخيل وذلك كان حسب العامية الجزائرية[1].

كما يصطلح على الحركة مصطلح المخازنية أو (المخزن) (ومن الملاحظ على هذه العناصر أنها لم تكن تخضع لتنظيم إداري أو عسكري دليل على أنها كانت مقيمة وسط الأهالي تستجيب عند الحاجة فقط من اجل تبليغ أوامر السلطة العليا وتعليماتها والمساهمة أكثر في المحافظة على الأمن والاستقرار بالبلاد بهدف السيطرة على النقاط الحساسة من البلاد). فمن خلال الحافز والفعالية وضع تحت تصرف ضابط الفرق مستخدمين عسكريين يختارهم بنفسه يتراوح عددهم ما بين 30 و50 عنصرا (المخزن), تتمثل مهمته حماية قائد الفرقة والدفاع عن البرج، وحماية السكان، كانت أعمارهم تتراوح ما بين 18 و50 سنة، يتكون كل فوج من 10 مخازن برئاسة مساعد، بحيث كان الضباط يجدون المخازن خارج الدواوير أو بداخلها أو منها لمنع أي ضغط على العائلات المخازن وأي اختلاف بين السكان والمخزن، أما في تقرير الحكومة العامة بتاريخ 27 جوان 1956م، ظهر تقييم تقريبي لعدد المخازن في كل فرقة إدارية متخصصة[2].

بحيث لم يكن ضباط (لاصاص) SAS يقومون لكل العمل لوحدهم، بل أن الكثير من الأمور كانوا يشركونها للحركة وكان هؤلاء يقومون بمختلف الأعمال التي تطلب منهم فكما يذكر ايف كوريار، لم يكن للحركة عمل واضح ومحدد وإنما كان يقوم بكل ما يطلب منه رئيس المركز. بحيث بلغ عدد الحركة 20.000 يعملون في إطار المصالح الإدارية المختصة SAS و15.000 في إطار المجموعات المتنقلة للحماية الريفية G.M.P.R والتي تسمى كذلك بالفرق المتحركة للشرطة الريفية، فحسب ليونار يعرفها بأنهم: « منظمة من البوليس وظيفتها تغطية العجز في الوسائل العامة للرقابة والتدخل في المناطق التي ليست محمية جيدا في الأوقات العادية من طرف حامية عسكرية وقوة مهمة من الدرك»[3] .

وتوجد حوالي 60.000 في مجموعات الدفاع الذاتي التي تم إنشائها من 7الى 22 جويلية 1955م، أما20.000 حركي الذين كانوا يعملون في SAS ينقسمون على المراكز المنتشرة في مختلف أنحاء الجزائر فكان كل مركز يضم حوالي 25 إلى 30 حركي سواء في SAS أو SAU[4]. بحيث كانت مراكزهم عبارة عن مؤسسة عسكرية يتم فيها فصل الجنود الفرنسي عن رجال الحركة داخل الثكنة، كانت بأعداد كبيرة في

1 – عبد المالك مرتاض ، **دليل المصطلحات** ، المرجع السابق، ص ص 43، 67.

2– قريقور ماتياس، المرجع السابق, ص ص 175, 176.

3– ليلى تيته، **تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرية 1954، 1962**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة الحاج لخضر باتنة (2012، 2013)، ص ص 85، 86.

4 - Yves Courriere, **l'heurs des colonels la guerre d'Algérie**, tome III, Paris : la librairie Fayad, 1974, p. 94.

القرى والأرياف، يتم فيها التدريب برئاسة ضابط فرنسي برتبة ملازم أو نقيب فهي تشكل حيا سكنيا متميزا محاطا بالأسلاك الشائكة من كل الجهات[1].

2- إنشاء فرق الحركة:

ففي 19 ماي 1955م كان الفشل الذريع في تصفية عناصر جيش التحرير الوطني فكان الاستدعاء الاحتياط من طرف ادغار فور ومن باتنة استدعى غاستون بارلنج 14 إطارا قديما من اطر الشؤون الأهلية وضباط الشؤون الصحراوية[2]، فكان الغرض من إنشائها لمواجهة توسع وامتداد الثورة، فكان أول ظهور لها بالأوراس والذي بلغ عددهم سنة 1 جويلية 1955م إلى 176 حركي بأريس،20 بدوار أشمول، و70 بكميل ولما عجز الجيش الفرنسي في القضاء على الثورة في عامها الأول اتخذت الحكومة الفرنسية قرار يوم 23 أوت 1955م باستدعاء الجنود الاحتياطيين, فمن 70000 جندي عام 1954م إلى 882820 عسكري عام 1960م إضافة إلى العتاد الحربي من طائرات ومدفعيات ودبابات وقنابل نابالم بتدعيم من الحلف الأطلسي[3].

وعلى غرار ذلك تم إنشاء أو تكوين مجموعات (أفواج) الدفاع الذاتي، التي بلغ عددها 60 ألف للدفاع عن القرى وبلغ عدد المجموعات المتنقلة لحماية الريف (GMPR) 10 آلاف و30 وحدة بوادي تافه و40 بكيمل بالإضافة إلى وحدات (GMS) كانت تعمل في إطار حماية الأقسام الإدارية المتخصصة (SAS) و(SAU) في المدن، بحيث وصل عدد الأفواج إلى 1198 في ديسمبر 1961م، كما يذكر العميد Massu في كتابه (le torrent et la digué) بأن النقيب (Sirven) كان يعمل بالتنسيق مع ضابطي القسمين الإداريين (SAU) Rouleau Pifrman والنقيب (léger) كما نجد المؤلف (Mourice Faivre) قدم أرقام إحصائية عن ذلك وهي كالتالي: في يناير 1957م، كان يوجد 2.186 حركي و4800 عضو في GMS و15.000 إضافي لحماية إدارات (SAS) و(SAU) و95.000 عضو في الدفاع الذاتي (منهم 6.000 غير مسلحين)[4].

كما نجد برفيلية ذكر في مقولته له :« بأن فرنسا ضحت بجنودها المسلمين في حين أن قانون الجنود الإضافيين لا يمت بأية صلة مع قانون جنود الجيش النظامي والحال أن مصير الجنود الإضافيين

1- جمعة بن زروال ، المرجع السابق، ص 203.

2- ليلى تيتة، المرجع السابق ، ص ص 104، 105.

3- عمار عمورة، نبيل داودة، **الجزائر بوابة التاريخ (الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى غاية 1962)**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، ص ص 351، 352 .

4- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص ص 262، 347.

كان محددا منذ الوهلة الأولى في طريقه وطبيعة تجنيده ». فحسب مقولته يؤكد على أن فرنسا كانت بحاجة ماسة إلى هذه الفئة فهي كانت بمثابة اليد اليمنى للمستعمر في تحقيق أهدافه ولولاها لاستطاع العدو التوغل داخل الأعراش(1).

بحيث نجد أن الشؤون العسكرية كانت تحت تصرف حراسة متألفة من المخازنية والتي كان العدد الأقصى لها 50 لم يتم بلوغه إلا نادرا، إلا الفرقة الإدارية المخصصة بأريس تجاوز العدد بها 150مخزنا، فهي تمثل أول فرقة من الحركة على مستوى القطر الجزائري وأول فرقة إدارية متخصصة
للجنرال بارلنج، فارتفع عددها في سنة 1956م إلى 14346 مخزنا وفي شهر جوان 1959 بلغ 19441 مخزنا، بحيث أعطى روكس أرقام إحصائية 17000 مخزن سنة 1957 و17442 إلى 20000 مخزن سنة 1961م وفي سنة 1962م وصل عددها من 15000إلى 23000 مخزن(2). غير أن أريس أول من شهدت تشكيل لفرق الحركة وكان ذلك على يد الكابتان "انجلادا" مكونين برئاسة الآغا السبتي معشي(*) ، فتركزت عملياتهم بالضبط بدوار واد البيوض وتيغانمين ولذلك كان في الأوراس لوحدها في شهر جويلية سنة1955م حسب إحصائيات مونتانيون: 176 حركي باريس، و200 في دوار آشمول و70 في كيمل. أما بالنسبة لفرق الدفاع الذاتي(**) قدر العدد بها 170 في دوار آشمول و30 في واد الطاقة و40 في كيمل(3) .

وكما يضيف أحد الضباط الفرنسيين لمهمة الحركة قائلا:« كانوا يعرفون خلفيات الأهالي ويتحدثون لغتهم وقادرين على الاحتكاك بهم من أجل الحصول على المعلومات الضرورية للتنفيذ الخطط العسكرية» بحيث نرى أن مهمتها الأساسية من خلال الدراسات في كشف الطرق واستطلاع الوضع عند استعداد القوات الفرنسية لشن غاراتها العدوانية على القبائل، وكما تذكر الإحصائيات أن أغلب ضحايا الجيش الفرنسي من هذه الفئة لأنهم كانوا بمثابة الدرع الواقي للعدو، إضافة إلى مساعدتهم في محاولة تهدئة مختلف فئات الشعب عن طريق الدعاية(4).

---

1 – جمال يحياوي، المرجع السابق، ص 164.

2 – قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص 177.

* أول من جاء الى الإداري "راي" لكي تسلحه فرنسا والذي عمل الى جانب الكابتان لكحل على تجنيد 50 شخصا، حمل كل واحد منهما خرطوشة ، أنظر: **جمعة بن زروال، المرجع السابق، ص 69، 70.**

** وهي عناصر مشكلة من جزائريين واوربيين مضادة لجيش وجبهة التحرير الوطني ، لا تتقاضى أجرا عن عملها كونها تنظم نفسها فقط قي حالة الدفاع عن البلدة لتصدي كل هجوم مفاجئ ظهر أول فوج لها رسميا في 10 نوفمبر 1954م بتاغت (مشونش).أنظر: **ليلى تيتة، المرجع السابق، ص 70.**

3 – قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص 156.

4 – يحياوي جمال، المرجع السابق ، ص ص 167، 168.

3- تجنيد الحركة (القومية):

أ- الأسباب المباشرة لتجنيد الحركة:

بعدما انشأ النقيب سلفيي مدرسة كون بها 40 شابا دربهم على السلاح ولقنهم بعض التعليمات الإدارية والبوليسية لمدة 30 شهر، بحيث سمي هذا التشكيل بالحركة وذلك اشتقاقا من (الحركية) والتي كان لها نتائج إيجابية في الإيقاع ببعض الخلايا النشطة لجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير ولهذا السبب الأمر الذي أدى بالسلطات الفرنسية إلى تعميم نظام الحركة(القومية) والذي بدوره أصبح يكتسي

الصبغة الرسمية إثر صدور تعليمة صادرة عن الجنرال لوريلو بتاريخ 8 فيفري 1956م ولما تمت ترقيته إلى منصب مفتش عام للعمليات النموذجية ليشرف على إنشاء هاته الفرق عبر كامل الوطن، فكانت عكس الوحدات الأخرى تتقاضى مبلغ مالي يقدر ب 750 فرنك فظهرت أول أفواجها في منطقة الونشريس إذ تشكل أول فوج من الحركة قوامه 100 فرد لينتقل إلى 1000 يؤطرهم النقيب هنتيك(HANTI) المعروف بحركة الباشاغا بوعلام، وبتحقيق الإدارة الفرنسية لانتصارات نهاية 1956م والتي بلغ عدد قواتها ب 450.000 جندي وشراءها لكمية كبيرة من الأسلحة مما جعل لاكوست يقول بأنه سيتم القضاء على التمرد كما يصطلح عليه في صيف 1956م[1]. فكانت من الأسباب والظروف الحقيقية التي يراها إيف كوريار والتي بدورها كانت الدافع إلى التجنيد في الصف الفرنسي ويرى بأن انضمامهم ماعدا وسيلة لتصفية حسابات شخصية والاعتناء بالسلب والنهب والقمع وغير ذلك[2].

أما حسب رأي محمد حربي يرى بأنهم استعملوا كأدوات للمستعمر من أجل توريطهم وتحميلهم أخطاء جيش التحرير الوطني فلم يكونوا عملاء لبلدهم بل مرتزقة فقط. فهنا نجده يعارض من يصطلح عليهم عملاء أو عمل ويؤكد ذلك من خلال قوله لأن من بينهم من اختطف وجند بالغصب وهناك من الفلاحين التحقوا بسبب سوء الأوضاع والتعسف والفقر، وكذلك من بينهم المغامرون الذين لم تكن لديهم من وراء ذلك أي وازع أخلاقي، أما حسب الجنرال (موريس فيفر) بأن اختيارهم راجع إلى محفزات متنوعة من بينها: ضعف الأعيان والجيش الفرنسي، التعلق بالنظام وأنهم محببين لفرنسا، سوء معاملة جبهة التحرير للأهالي، التنافسات القبلية والرغبة في الانتقام، البطالة والعون الغذائي[3].

---

1 - لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص 156.

2 - Yves Corriere, Op.cit. p 95.

3- محمد حربي، « **من الهيمنة العثمانية إلى الاستعمار الفرنسي الجزائر في المنظار**»، تر: فاطمة الزهراء قشي على الموقع: www.djazairnews.info/tahlite.htm يوم 2013/12/06 على الساعة 11:30.

لكن بن العقبي الصالح يرى بأن من الأسباب الأساسية في اختيارهم والتي تميزها فرضيات ومن بينها: ضعف القياد والأعيان على سكان المداشر للانضمام في خدمة مصالحهم. الإغراءات بالمناصب والألقاب والتحفيزات المالية، دافع الانتقام من جبهة التحرير الوطني والصراعات السياسية والعسكرية والتصفية الجسدية للعملاء، البطالة والفقر وسوء الأوضاع المعيشة لدى سكان الأرياف والمدن، إجبار بعض الجزائريين على التجنيد بالقوة في الجيش الفرنسي[1].

بالإضافة إلى كل الفرق هناك حركات أخرى أظهرت عدائها للثورة التحريرية مثل: حركة بلونيس بالولاية السادسة، وحركة كوبيس عبد القادر الجيلاني بالولاية الرابعة، وحركة سي الشريف بالولاية الرابعة, حركة عبد الله السلمي بالولاية السادسة كذلك، وأخير حركة الباشاغا السعيد بوعلام بالولاية الرابعة الذي أسس فرق الحركة في منطقة بني بودوان[*] وهو العميل لفرنسا، كان ضابطا في فرق الصبايحية برتبة نقيب والذي مارس الأفعال الشنيعة فكان أخواه مجندين خدمة لفرنسا اللذان توفيا أثناء الحرب العالمية الأولى(1914م/1918م). ولكنه رغم التهديدات والإنذارات من قبل الثوار لم يتعض أبدا، فاعدم على يد الثوار هو وعمه، و من أشهر الفرق أيضا بسبب قوة نشاطها وهي حركة القائد أورابح[**] في الولاية الثالثة الذي شجع الناس على حمل السلاح مع فرنسا ضد جبهة التحرير وبذلك انتشرت العدوى إلى القوى الأخرى بلغ عددها 10 قرى[2].

بالإضافة إلى ذلك نجد معظم الكتاب اتفقوا على هؤلاء بالخيانة والبعض الآخر يرى بأن الحاجة والإرغام من بين أهم العوامل التي دفعتهم للتجنيد في فرق الحركة والقومية إبان الثورة التحريرية بدأ تجنيد الحركة في فرق احتياطية للجيش الفرنسي بشكل رسمي مع مطلع سنة 1957م حين بلغ عددهم 3500 في جانفي منه تم سرعان ما تزايد عددهم فبلغ في جويلية 1957 إلى 11000 حركي وفي ديسمبر 1957م بلغ العدد إلى 17000 حركي وفي سبتمبر 1958م بلغ إلى 30.000 جندي، ليصلوا إلى حدود 60.000 حركي في منتصف 1960م.

وبإدراك العدو أن العنصر الغريب لا يحقق الغرض المطلوب في المنطقة فبدأ بتجنيد العملاء،(من القوم استعملهم ضباط المصالح وهي قوة أهلية غير منظمة المهام العسكرية، والتي كان يطلق عليها

---

[1] – بن العقبي صالح، **عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 154.

[*] قبيلة بربرية متعربة تقطن في نواحي أورليان فيل (الشلف) ، أنظر: **دومينيك فارال، المرجع السابق، ص 216.**

[**] قائد سيناتور ممثل منطقة القبائل في البرلمان الفرنسي أسس حركة مضادة للثورة في منطقة فرعون وضواحيها بالقبائل تتكون من فرق الحركى والقومية قضى عليها من طرف جبهة التحرير الوطني بإشراف من العقيد عميروش.أنظر: **جمعة بن زروال، المرجع السابق، ص 204.**

[2] – جمعة بن زروال، المرجع نفسه، ص ص 203، 204.

«الحرس الوطني» والتي كان تنظيمها استراتيجيا يستهدف التحكم والسيطرة على القبائل لان العناصر كانت بمثابة عيون وآذان وأقدام وأيادي لضباط المصالح من أجل توطيد ركائز الاحتلال بالمقاطعة وبكامل أنحاء البلاد، على اتصالا مستمر ودائم بتلك العناصر) بحيث كانوا متخصصين ومتشددين في عمليات الاستنطاق والتعذيب، ويقدمون لهم المساعدة ويؤدون الخدمات الصعبة التي تقف عائقا أمامهم للتوغل داخل القرى والتسلل ليلا والقيام بعمليات الخطف والقتل في أماكن مجهولة وذلك في أوائل 1950م منها فرق اللفيف الأجنبي أمثال: (السفاح بيجار).

فكانوا يقومون بمختلف الأعمال بدل ضباط العدو لأن ذلك كان من بين خططهم وحيلهم فالعربي يقتل أخوه وسقط التهمة عليه ويخرج الضباط بريئين من هذه التهمة ويعملون على تقديم المساعدات للسكان ويظهرون بثوب المنقذ والصديق اللدود للشعب وهذا ما لاحظناه من خلال دراستنا للمهام، ولكن كل تلك الأعمال والأدوار تعكس وتعزز حقيقة ما ذهب إليه « بوعلام باشا آغا» في قوله:« حيث مرت السنوات 1954م، 1955م، 1956م،غير أنه لم يوجه إلينا النداء، ذلك أنه لو وجه النداء منذ الساعة الأولى للمسلمين، لقامت جميع القرى بتعيين مسؤولين عنها للقيام بالاتصال مع الجيش الفرنسي وتقديم معلومات دقيقة وصحيحة عن التجمعات التي تعقد وهو ما يجعل عمل الجيش فاعلا وسريعا...» فحاول هنا من خلال كلامه إنصاف عمل الحركة المناط بهم وتجنيدهم لجانب العدو الفرنسي[1].

بحيث أكد ذلك كاتب الدولة للدفاع السيد (شوفالي) بقوله:« بأنه لابد من الاستعانة بأصحاب الأرض الذين تزكيهم الإدارة الفرنسية وأذنابها (القياد) و(الباشا آغا) فقد تم تكوين كوما ندوا من الحركة خلال الثلاث الأشهر الأولى للثورة بأريس، في حين اعتبرهم شوفالي بأنهم مكملين لدور المكاتب العربية ووحدات الجيش الفرنسي، وبذلك تواصل تكوين كتائب الحركى والصبايحية والدفاع الذاتي».

وقد استطاع الأستاذ المتخصص في علم الأجناس (جون سيرفيي) الذي كان ينطق باللهجة الشاوية المحلية بحيث استطاع تجنيد الكثير من سكان الأعراش المحلية مستغل في ذلك الفقر، الحرمان، ضعف الوعي، السذاجة كما ندد الجنرال (صالان) بجهودهم من خلال مراقبتهم لأي دوار و الاتصال مع الشعب وإظهار الشجاعة الكبيرة خاصة في المعارك، وهذا ما جعل استخدامهم أساسيا وايجابيا جدا، فمنذ شهر ديسمبر 1954م بدأت عملية البحث عن العناصر وأوكلت لهم مهمة تجنيد عدد من عشيرتهم المقربين ويكون في ذلك الاختيار إما لتجنيد إلى جانب العدو كحركة أو السجن أو الالتحاق بجيش التحرير.

---

[1] – لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص ص 320، 325.

وفي يوم 12 فيفري 1955م تم استدعاء 10 كتائب من الطابور المغربي بالأوراس يعرفون بأصحاب البرانس (برانس بيضاء كلباس خاص للحركة تميز لهم وللتمويه). كما استعانوا في المجال برجال العلم الجامعيين أمثال: (جون سيرفيي) الذي يعرف كذلك اللغة العربية فيما ساعده على ذلك علم الأصول الجنرال (دي كورنو) في تكوين فرق الحركة خاصة في محيط أريس بمنطقة الأوراس بالتعاون مع القائد السبتي والصالح بن عمار فروجي وبوشكيوة في أريس وعلى بوحنيشة في كيمل ومحمد أو عباس في قابس وآخرين(1).

بالإضافة إلى ذلك هناك دوافع أخرى لانضمام المخازن للفرق بحيث نجد بعض الكتاب منهم ودفيفي و(س.بوتييه) و(س هاري) بأن دافعهم كان وراء حاجياتهم إلى العيش ومحاربة جبهة التحرير الوطني وله حسابات لتصفيتها معها، وكذلك خدمة لفرنسا وهي من أبرز الدوافع، فكانوا يمثلون النواة الصلبة للفرق (... والتي من الملاحظ أن تلك العناصر لم تكن تخضع لتنظيم إداري أو عسكري دليل على أنها كانت مقيمة وسط الأهالي لكنها تستجيب عند الحاجة فقط من أجل تبليغ أوامر السلطة العليا وتعليماتها، والمساهمة أكثر في المحافظة على الأمن والاستقرار بالبلاد بهدف السيطرة على النقاط الحساسة من البلاد) وكان فرارهم من جيش التحرير الوطني راجع إلى عدة أسباب منها: تهديد عائلاتهم, وجود مشاكل سياسية مع الحركة الوطنية الجزائرية، وكانت لهم ستة حوافز لانضمامهم، قصد التأمين الاقتصادي بنية الثأر جراء اعتداءات جيش التحرير الوطني، ورغبة في مساندة السلطة والحصول على السلاح[2].

وهذا لا ينفي من وجود الخراطات تلقائية في صفوف الحركة منهم الموظفون والعسكريون المتقاعدون والأعيان، وقدماء المحاربين في الحرب العالمية الثانية والمتجنسون بالجنسية الفرنسية، وبالإضافة إلى أسباب أخرى دفعتهم للانخراط منها أسباب اجتماعية واقتصادية كسبب الفقر والبطالة أو قبلية كتنظيم بن الشريف بالولاية الرابعة التي قاد جيش الحركة إلى غاية سنة 1962م[3].

بحيث كانت وحدات الحركة تنقسم إلى ثلاثة أصناف وهي: الحركة (النظاميون) وهم فئة المتعاقدين مع جيش الاحتلال بدافع الرزق والانتقام من جبهة وجيش التحرير الوطني. الحركة (شبه النظاميين) وهم ثلاث فئات: المفرزات المتنقلة للحماية الريفية (GMPR) وكان يشرف على إنشاءها العقيد لوروا، والمقررات

[1]- محمد الصغير هلايلي، المرجع السابق، ص ص 123، 125.

[2]- قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص ص 175, 187.

[3]- الغالي غربي، فرنسا، المرجع السابق، ص 27.

الأمنية المتنقلة (GMS) وفئة المخازنية الملحقة عمليا سلك (لاصاص). والحركة المساعدون وهم فئتان مسلحون غير نظاميين مهمتهم محاولة تأطير سكان الأرياف والدواوير[1].

كما يذكر محمد حربي بأنه كانت هناك حالات استثنائية بصورة واعية وحرة، بمعنى بكل استيعاب وتناقش فكان تجنيد المرتزقة من المناطق الريفية خاصة، وذلك بتشجيع من وجهاء كبار المسلمين وذلك للدفاع عن مصالحهم وامتيازاتهم التي كانت تحميها ويدعمها الجيش الفرنسي. وكما يقول بأن هناك حالات أخرى التحقت من خلال الإغراء بالمال والذي لعب دور كبيرا في جلب المواطنين خاصة الريفيين الأميين والفقراء، كذلك ضم التجنيد انضمام الشباب الجزائري جراء العمليات التي عرفتها الجزائر منها عمليات التصفية في سنة 1955م في الصومام وملوزة ، والتي كانت نتيجة ممارسات بعض مجموعات جيش التحرير الوطني والتي بدورها أثارت الأحقاد فكانت الدافع للتجنيد في صفوف الجيش الفرنسي[2].

ب- ولقد مرت عملية تجنيد الحركة بالجزائر على ثلاثة مراحل:

- <u>المرحلة الأولى (1956/1955)</u>:

بحيث جاءت فكرة إنشاء جنود إضافيين منذ نوفمبر 1954م، من طرف جوان قوجور (jean Vanjour) الذي كان مدير لأمن العام بالجزائر عندما كانت أغلب الفرق العسكرية للجيش النظامي بالهند الصينية، ولكن كان أو لظهور وإنشاء لهذه الفرق في جانفي 1955م، وهي المجموعات المتحركة للحماية الريفية (GMPR) وسميت فيما بعد بالفرق المتحركة للأمن (GMS) مكلفين بالحفاظ على الأمن في المناطق الريفية والغابية، كما يطلق عليهم اسم آخر هو (الحراس الريفيون) أو قومي من المدنيين والمحاربين القدماء مجندين من طرف الشرطة، فكانت المرحلة الأولى كنوع من التحدي للجزائريين بتجنيد من يحاربهم من بين أبناء جلدتهم.

- <u>المرحلة الثانية (1958/1956)</u>:

ففي هذه المرحلة أصبح عامل الانتقاء وتحول التجنيد لاعتماده على عامل الخبرة العسكرية والكفاءة السياسية، وتم إدماجهم في الجيش فبدأت فعالياتهم تظهر أكثر كما نجد الجنرال لوريلو (lorillot) أنه قرر في فيفري 1956م تشكيلهم في كل حي، ونجد أيضا روبير لاكوست أنه في شهر أفريل حدد قواعد تأسيس وتنظيم الحركة وذكر بأنه لا توجد تهدئة إلا بواسطة الجزائريين أنفسهم لمطاردة الثوار.

[1] - محمد عباس، الثورة، المرجع السابق، ص ص 375، 376.

[2] - خالد نزار، المرجع السابق، ص 40.

- **المرحلة الثالثة (1962/1959):**

في هذه المرحلة ازداد عدد الجنود الإضافيين وتجاوز عددهم مائة وعشرة آلاف حركي، ففي بداية 1959م حصل الجنرال شال (shalle) على موافقة من الجنرال ديغول لمضاعفة عدد المجندين بحيث تجاوز عددهم من 28 ألف إلى 56 ألف في نوفمبر 1959م ووصل حتى 60 ألف حركي[1]. كما نعرف أن من بين أهداف الاستعمار من تجنيده لهذه الفئات وذلك لتحقيق أهدافه الرامي إليها في البلاد وهي كالتالي:

1- إحداث الفتنة والعداوة على مستوى البادية لإحداث الفرقة بين مكونات المجتمع وذلك بتسليط فرق الحركة على الأحياء المتعاطفة مع الثورة وعائلات الثوار خاصة.

2- استغلالهم إعلاميا ليظهر المستعمر لمواطنيه وللعالم بأنه الثورة صنعت أفراد مغامرين.

3- تشجيع الأعوان التقليديين للإدارة والمتعاطفين معها بتجنيد حراس لها كحركة من بين أقاربهم وأتباعهم.

4- الاستعانة بهم على جلب المعلومات وتسخيرهم في شتى الأدوار التي استعصت عليهم أدائها.

5-استعمالهم كحراس ومراقبين للتجمعات السكانية.

وكان من أهم أهدافهم استعمالهم في مقاتلة إخوانهم الجزائريين حفاظا على الدم الفرنسي, مستغلين في ذلك سذاجتهم وجعلهم بالإضافة إلى مغريات أخرى مثل: الأجر الزهيد والتباهي بحمل السلاح بحيث نجدهم متخفين بزي لباس مدني تحت غطاء تسميات مختلفة ، مثل: منتخبين، مساعدين، مستشارين، مخبرين، جواسيس سريين، ورغم كل الأعمال التي قاموا بها إلا أن الإدارة الفرنسية لم تثق يوما بولائهم لها، بحيث جعلت من يراقب تصرفاتهم ورصد تحركاتهم فنصبت قائدا فرنسيا مجهزا براديو مواصلات ليبقى على اتصال دائم مع القيادة وليستنجد بالطائرات عند الضرورة، وهذا لم يمنع من بين الحركى من خدم الثورة خفية ومثال ذلك مجموعة كبيرة من حركة (عرش التوابة) ومجموعة (بني ملكم) ومن اختار التطوع بالعمل داخل الثكنات ليكون عينا للثوار[2].

4- الدور السياسي والعسكري للحركة:

أ- الدور السياسي للحركة:

فتمثل عملهم بأن فرنسا كانت تظن بأن العلاقة بين الشعب وجنود جيش التحرير الوطني لم تكن على ما يرام وذلك لعدة مشاكل فعمدت إلى تشكيل القوة الثالثة والتي كانت من أبناء الجزائريين وذلك لمعرفتهم لغة الشعب وعاداتهم وتقاليدهم جيدا ولتوسيع الهوة بينهم فكان هذا العمل بداية لعملية التأثير والتشويش قبل

1- Tom charbitte ,Op.Cit, pp. 13, 14.

2 - هلايلي محمد الصغير، المرجع السابق ، ص ص 126، 127.

هجومات 1955، وبالإضافة إلى أن بعض زوجات الحركة اللواتي كن يتربصن بعولتهن ليلا خلال نومهم ليسرقن الذخيرة العربية ويسلمنها للمجاهدين وهذا دليل على الدور الكبير الذي لعبته المرأة أثناء الثورة التحريرية[1].

بحيث كان الجنرالات يتوقعون من أن الحركة هم النواة التي قد تستقطب العناصر المحلية لصفهم ومعارضة القادة الثورية، ففي 19 ماي 1955م تم استدعاء الاحتياط بعد الفشل الذي ألحق بالجيش الفرنسي في الأوراس والنمامشة ومثلت هذه السنة "سنة الأخطاء الفادحة"[2]، وفي آواخر 1957م وآوائل1958م ابتكرت المخابرات الفرنسية حيلة أخرى للقضاء على الثورة بارتداء الحركة (القومية) نفس لباس المجاهدين والمتمثل في الألبسة التقليدية لديهم (القشابية والشاش) برئاسة ضابط فرنسي وذلك باقتحام البيوت والتظاهر بحسن النية للإدلاء ببعض المعلومات عن المجاهدين، ولكنها باءت بالفشل فتم اختراع سياسة أخرى تمثل في سياسة الأرض المحروقة، فكان من بين الشخصيات الأكثر بروزا هي وحدة الباشاغا بوعلام وكوبيس (kobus) اللذان ارتبطا اسمهما بالخيانة والمكر [3].

ب- الدور العسكري للحركة:

كانوا متطوعين عسكريين والمساعدة في تمديد العمليات العسكرية ومعرفتهم الجيدة بالطبعة الجغرافية والتضاريس, والتركيبة الاجتماعية وتشابك القبائل والأسباب, ساعد ذلك الضباط على تمديد الحرب إلى كل المناطق خاصة في عمليات التربيع[4].

لكن بالرغم من كل العمليات القتالية ووفاء المخزن فما مدى الثقة التي يوليها الضباط لهم؟ بحيث في هذا الاتجاه برز موقف (س. بوتييه) بعدم نزع السلاح منهم في الليل فذلك دليل على الثقة في المقابل شرح هاري بأنه لم يكن يثق فيهم بشكل مطلق فنزع الأسلحة في الليل ويكون مقرهم خارج البرج دليل على أن مقر الفرقة معرض للهجوم وأن المخزن هو العنصر الأساسي في المحافظة والقضاء على ضابط الفرق، ونظرا لكل هذه الأحداث اقتضت الضرورة على بناء مقرات المخزن خارج البرج لعدم الثقة بهم، كما أشار ذلك بعض الضباط أمثال: كونيخيرو الذي ذكر بأنه كان يتوخى الحيطة والحذر من هذه الفئة، وعلى ما يؤكده الملازم الأول جيوفري (Geoffray) بأن قتل زوجته كان على يد أحد المخازن ، لكنه كان العكس مع بعض

---

1 – محمد الشريف عباس، **من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)**، دار الفجر، 2005، ص 79.

2 – خالد نزار، المرجع السابق، ص ص 29، 30.

3 – عمار جرمان، المرجع السابق، ص ص 117, 118.

4 – جمال يحياوي، المرجع السابق، ص ص 167، 168.

الضباط الذين كانوا يثقون بهم ثقة عمياء حسب تصريح أ.دومونبير والذي كان معاقا جسديا لكن لا أحد انتهز تلك الظروف ليتخلوا عني، كما نجد (س. بوتييه) وضع كل الثقة الكاملة فيهم.

وفي الأخير رغم ضغوط جبهة التحرير الوطني وعداء السكان أدى إلى بقاء المخازن مخلصين وأوفياء لخدمة فرنسا[1]. فمن بين لشخصيات الفاعلة في هذا الميدان وهو سي بوعلام الطيبي اسمه الحقيقي هو أو صديق الذي استلطفه العدو في فيفري 1958 بسرعة كان مسؤولا عن قسم الصحافة والإعلام، و يطلق عليه لقب (بوعلام المنحوس) لأنه كان معروفا ويتعرضه لعمليات تمشيط شكل متكرر !

كما نجد عبد القادر بالحاج، فكان يدعى أيضا كوبوس، أما فيما يخص هيئة أركان كوبوس هي في الغالب تتكون من(4 أو 5 أفراد) منحوا لأنفسهم رتبة رائد، أو نقيب وأخذوا إلى مقر قيادة الولاية[2].

فكانت من بين العائلات المتنفذة الذين استغلتهم فرنسا لصالحها مثل عائلة بن قانة وبن شتوف، وبن ناصر، فكان اغلب الأسر من طبقة أبناء القياد والباشا آغاوات بتوليهم عدة مناصب عسكرية كرتبة نقيب وعقيد ومن أشهرهم: الكولونيل بن داود الذي درس في كلية سان سير الحربية الفرنسية ساعدت عائلته للدخول مدينة وهران[3]. وكما يذكر شارل روبير آجرون أنه في منطقة الجنوب ظهرت العديد من العائلات التي خدمت الجيش الفرنسي ومتطوعين في مختلف المناطق الجزائرية[4].

لكن حسب رأي مصطفى عشوي بأن هناك حركات أخرى إضافة إلى ما ذكرناه ويؤكد بأن فرنسا استغلت رجال الصوفية(الطرقية) لبعض شيوخ الزوايا لمحاربة الثورة وجبهة وجيش التحرير الوطني وذلك عن طريق إرغامهم على إصدار خطب ونداءات لمنع الشباب الالتحاق بصفوف الثورة وكسر ذلك التلاحم الشعبي، فكان تعامل شيوخ الزوايا مع الصف الأخر للحصول على امتيازات وألقاب ومناصب[5].

ج- القضاء على الحركة ونهاية مهمتهم:

بعدما تعرفنا بأنهم كانوا وسيلة في يد المستعمر لتحقيق أهدافه السياسية والعسكرية وقلب ففرنسا النابض في كل دوار، فبالرغم من أنها كانت تمثل قوة مهمة لضباط المصالح إلا أنها كانت محل شك وريبة في نظرهم، فيما يتعلق بولاءها وإخلاصها لفرنسا. فكانت هذه الفئة تشكل كذلك من بين العقبات التي طرحت وبدأ الجيش الفرنسي في تطبيق إستراتيجية للتخلص منها: التقليل من عددهم، وتجنب تجنيدهم، زيادة على

---

[1]- قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص ص 175، 187.

[2]- مصطفى تونسي، **من تاريخ الولاية الرابعة سيرة أحد الناجحين**، تر: أوذاينية خليل، دار القصبة، الجزائر، 2012، ص ص 50، 70.

[3]- جمعة بن زروال، المرجع السابق، ص ص 4، 7.

[4]- شارل روبير أجرون، **جزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ص 346.

[5]- شعبان محرز، مصطفى عشوي، **مذكرات مجاهد من اكفادو**، دار الأمة، الجزائر، 2006، ص 72.

أن رؤساء البلديات وحكامها لم يكونوا ينظرون عادة بعين الارتياح لسلك القياد، ولكنه مع حلول شهر جويلية 1961م ازدادت الدعاية الفرنسية عن طريق مكاتب(لاصاص) حول الخطر الذي يهدد تلك الفئة والتي أصبحت هذه الأخيرة تخشى على أرواحها من الطرفين، بحيث بدأت تتنكر للدور السياسي والعسكري. وفي نهاية 1961م صدرت تعليمات لتسريح جميعهم[1].

وذلك بعد تفطن الحركة (القوميون) لحقيقة العمل المناط لهم فأخذوا يهربون إلى الجبال فاضطرت السلطات إلى فعل ذلك بحيث في الأخير أصبحت قضية الحركة مشكلة بالنسبة للسلطة الفرنسية[2]، فكان يتم توقيفهم بناء على وشاية من المواطنين، كما نجد أن عز الدين مؤلف كتاب الفلاقة، أنه تعمد لذكر لشخصية الخونة(أسمائهم) واقتصر أو اكتفى على الحرف (س) ذكر بأنه كان عميل فرنسي، وكان الذين حكم عليهم بالإعدام تعلق في أعناقهم ورقة كتب عليها: (س) حكم عليه بالإعدام من قبل المحكمة الثورية لباليسترو (الأخضرية) أعدم يوم 7 سبتمبر 1955م.

كما كانت جبهة التحرير الوطني لا تعفو عن بعضهم وأن تكون متسامحة كقول المؤلف:« ليتني تمنيت العفو على بعض الأشخاص لكن جبهة التحرير منعتني أن أكون متسامحا»، فكانت تتم الإعدامات في حالات استثنائية فقط[3]. فبالنسبة للموالين للثورة فكانت القاعدة من يعمل ضد الجبهة يعتبر خائن ويستحق الموت، فالبداية تكون بتوجيه إنذارات بإرسال رسائل التهديد أولا فإن لم تكن هناك استجابة من طرفهم فلابد من التصفية الجسدية، لكن حسب ما جاء في التقارير الفرنسية بأن الإعدامات مست أشخاص لهم مهام رسمية كالقياد، حراس...الخ، بحيث ركزت السلطات الفرنسية جهودها على إتباع سياسة هدفها القضاء عليهم ومنع كل اتصال بينهم وبين السكان وذلك من خلال تكثيف عمليات التمشيط والمداهمة للمنازل والعمل الدعائي فكانت أول عملية تمشيط بناحية فم الطوب، دوفانة، تيمقاد، وفي يوم 30 نوفمبر 1954 كانت أول عملية ترحيل إجبارية[4]. كما جاء في تصريح ليونار في 21 جانفي 1955م بمقر العمالة قائلا:« تصفية المنطقة والقضاء النهائي على التمرد يتطلبان شهورا عديدة بسبب ما يخلفه الميدان والمحيط من صعوبات كبيرة ومتنوعة، إن عدد الثائرين في الأوراس 1000 رجل وإن الإمدادات اللازمة لإقرار الأمن والسكينة تحتاج إلى 4 ألف عسكري »[5].

---

[1]– جمال يحياوي، المرجع السابق، ص ص 168, 170.

[2]– مجلة أول نوفمبر، « **ميثاق مؤتمر الصومام الوثيقة السياسية الأولى للثورة الجزائرية**»، عدد خاص، 20 أوت 1973، ص 3.

[3]– الرائد عز الدين، **الفلاقة**، تر: جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص ص 68, 69.

[4]– ليلى تيته، المرجع السابق، ص81.

[5]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 117.

فمن خلال الدراسة تبين لنا بأن كل عنصر من هذه الفئة يمثل جاسوسا لصالح العدو ورهينة في نفس الوقت، فالشطر الأول من خلال التزويد بالمعلومات حول الأماكن الغير المعروفة لدينا: وتبليغنا بسرعة فائقة عن الأوامر القادمة من السلطة العليا عن طريق التأثير على القبائل من أجل كسب الكثير من أفرادها إلى القضية الفرنسية، لأن تلك السياسة لم تكن في الحقيقة سوى وسيلة لإحداث الفتنة بين الأهالي، إذ كثيرا ما حالت دون وحدة الأمة ضد القوات الفرنسية.لأنه تبين لنا بأن اختيارهم كان يتم على أساس أن تكون هذه العناصر أو الفئات مؤثرة وذكية وقادرة على فهم أهداف السياسة الاستعمارية.

<u>الفصل الثالث</u>: الحرب النفسية ودور ضباط المصالح داخل المعتقلات

<u>المبحث الأول</u>: الحرب النفسية الدعائية في الجزائر

<u>المبحث الثاني</u>: دور ضباط المصالح في الحرب النفسية داخل المعتقلات

<u>المبحـث الثالـث</u>: إسـتراتيجية الثـورة فـي مواجهـة المصـالح الإداريـة المتخصصة

إن وحدة الشعب الجزائري التي كانت تحت راية جبهة التحرير الوطني أدت إلى إفشال كل أساليب المستعمر، وهذا بدوره ما جعل السلطات الفرنسية تحاول من جديد تبني أسلوب للقضاء على الثورة والمتمثل في الحرب النفسية (سياسة الإصلاح والعصا في آن واحد). باستعمال وسائل متنوعة مثل الدعاية المكتوبة والمناشير المنطوقة بواسطة مكبرات الصوت المرئية كالسينما والفرق الطبية الجوالة أو الثابتة والفرق الرياضية والنوادي الثقافية والحرفية للشباب والشابات لإنجاح مخططهم، وعليه أسس نظام (لاصاص) عونا للنظام العسكري في إخضاع الشعب بالقوة وبالحرب النفسية. دليل على أن كل ثورة لا تأخذ الجانب النفسي بالاعتبار فإنها لا تنجح، إذن ما هي الحرب النفسية كمصطلح، وما الغاية من إتباعها؟ وكيف مورست هذه السياسة على الشعب الجزائري وهل حققت مبتغاها؟

المبحث الأول: الحرب النفسية الدعائية

1- <u>تحديد المصطلح</u>:

بعد إدراك خبراء الحرب وضباط المخابرات الفرنسيون في علم النفس ودراسة طبائع البشرية والسلوكية للشعب الجزائري، بأن الثورة تعيش وسط الشعب كالسمك داخل الماء وأن كل محاولات القضاء على الثورة لا تأتي بثمار جيدة لطالما الثوار يعيشون وسط الشعب وتزويدهم بكل حاجياتهم, وهذا ما جعل بالسلطات الفرنسية تفكر من جديد في طرق أكثر نجاعة ومردودية لفصل المجاهدين عن (المحيط الشعبي)، فكان اهتداؤها إلى وسيلة أكثر عنفا ودموية فلا يستطيع الإنسان تصور مدى وحشيتها (الحرب النفسية) والتي بدورها كانت تهدف إلى القضاء على عقول الشعب بالتأثير النفسي واستمالته بطريقة غير مباشرة وهذه ما تسمى بعملية (غسيل المخ)[1].

فمن أجل تحديد المصطلح وكل ما يتضمنه من دلالة وأبعاد ووسائل تطبيقه لا تخرج عن القمع العسكري بكل أنواعه، والذي يدرس ضمن تخصص علم النفس الاجتماعي وعلم النفس العسكري والذي بدوره عرف تطور خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية باستخدام الدعاية والإشاعة والأساليب السيكولوجية بغرض التأثير على نفسية ومعنويات العدو وزعزعة ثقة الجماهير لأنفسهم و لقادتهم فهو يهتم بتفتيت عزيمتها وإضعاف إرادتها. فالحرب النفسية تعد إذن جزأ من الحرب الشاملة لأنها تشن قبل الحرب وأثناءها على أنها لا تستعمل المواجهة المباشرة بل تجنح إلى طرائق آخرى لتحقيق أهدافها[2].

[1] – عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،(د.د.ن)، الجزائر، ص 69.

[2] – لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص ص 298، 299.

أما بالنسبة لمصطلح الحرب السيكولوجية فهي حسب تعريف محمد بلعباس تعني إنشاء أجهزة إعلامية تطلع الرأي العام بنشرات وإذاعة (صوت البلاد) وبأشرطة سينمائية لغسل الأمخاخ وللتأثير نفسيا على الجماهير فتأسست مصلحة التحرير الوطني، وقادها الكولونيل (لاشروا)[*] والنقيب (ماسي جاك) وإنشاء سينما متنقلة في الريف للإشادة بمزايا الاستعمار في البلاد[1] . « حسبهم الإنسان الجزائري متخلف في جميع الميادين لا يدرك معنى الحضارة والتقدم ولكسب الشعب وتأييده من إتباع هذه الوسيلة ».

كما نجد أن الجنرال ماسو (قائد الفرقة العاشرة للمظليين)، أحد المعجبين بهتلر وموسوليني، قد ألقى على ضباطه عدة محاضرات يمدح فيها ضرورات التعذيب، ذلك أنه كان (خبير) في ما يعرف بالحرب السيكولوجية ولتوضيح هذه الأخيرة وزعت كتيبات على الجنود، كما تضمنت على وجه الخصوص « خوض الحرب في الجزائر يعني أن تكون مدمرة ومهدئة في الوقت نفسه»، بالإضافة إلى عبارة « كن حذرا في كل مكان، فالكمين هو السلاح رقم واحد لرجل العصابات وإمكانات الروح الشرقية على هذا الصعيد تتفوق على كل تصوراتك له، بالطبع ليس كل المسلمين إرهابيين، ولكن كل واحد منهم قد يكون الإرهابي الذي يهددك»[2]، كما نجد الجنرال بيجو كان يقصد من العمل النفساني بأنه الاستحواذ على العقل[3].

بحيث يمكن القول بأن العمل السيكولوجي حسب التعريف الرسمي الذي قدم في 29 جويلية 1957م هو: « تنظيم التدابير والوسائل المتنوعة المعدة لتنوير الرأي العام وتوجيه العواطف، موقف وسلوك الأوساط الحيادية أو الأصدقاء بغية معارضة التأثير المعادي وإثارة المودة الفاعلة للمعتدلين ودعم العزم والإرادة المحاربة (أوساط الصديقة) فنلاحظ أن مفهوم الحرب النفسية يختلف عن مفهوم العمل النفسي، وهي تعتبر غير أخلاقية قائمة على (التفعيل المنهجي للتدابير) والوسائل المعدة للتأثير والرأي العام والعواطف وموقف العدو وسلوكه». لكن الإدارة الاستعمارية لم تفرق بين مفهوم الحرب النفسية والعمل النفسي بل قامت بالأمرين معا وأعدت لذلك مدارس لتكوين ضباط من أجل خوض هذه الحرب وقد جندوا لإنجاح هذه الحرب وسائل هامه إدارية وإنسانية ومادية[4].

---

[*] هو الكولونيل شارل لا شروا، منظر التأثير السيكولوجي ومؤسس المكتب الخامس في الهند الصينية ، وكان مسؤولا عن التأثير السيكولوجي كذلك في وزارة الدفاع الفرنسية قبل أن يقود المهمة في الجزائر. أنظر: **محمد العربي ولد خليفة، الاحتلال الاستيطاني في الجزائر(مقاربة للتاريخ الإجتماعي والثقافي)، ط2، ثالة، الجزائر، 2008، ص 210.**

[1]– محمد بلعباس، المرجع السابق، ص ص 147، 148.

[2]– محمد الدرعي، " **فظائع الجيش الفرنسي في الجزائر أثناء الثورة الجزائرية** "، مجلة الرؤية، المرجع السابق, ص 183.

[3]– مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 340.

[4]– سليمان الشيخ، **الجيش تحمل السلاح أم زمن اليقين دراسات تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة**، تر: محمد حافظ الجمالي، (د.د.ن)، بيروت، 1986، ص 333.

كما نرى أنه قد شغل مفهوم العمل السيكولوجي طوال السنوات اهتمام المنظرين وأسال الكثير من الحبر حسب ما نشرته المحلات العسكرية المختصة، لن تتمثل حرب الجزائر في الاستيلاء على الأراضي فقط، بل ستكون حرب آراء « بمعنى لن يكون النصر العسكري أي تأثير في غياب تأييد الجماهير »(1).

كما أقر في هذا الشأن الجنرال ماسو بأهمية خلايا جبهة التحرير الوطني فقال:« إذا لم تكسر هذه المنظمة العميقة فإن جبهة التحرير إذا وضعت السلاح وطالبت بانتخابات حرة فإنها ستفوز بـ 80% من الأصوات بدون بذل أي جهد من جانبها »(2). في حين اشتد الخلاف بين خبراء الإعلام في تحديد مفهوم كلمة الحرب النفسية، ولم يتوصلوا ويتفقوا لحد الأن إلى وضع تعريف دقيق وشامل لهذا المصطلح الذي تطور خلال وبعد الحرب العالمية الثانية. بينما أطلق عليها الإعلاميون تسميات آخرى عديدة منها: غسل الدماغ، حب المعتقد، الحرب الباردة، الحرب السياسية، حرب الأعصاب، ولكن كلها تعني مفهوما واحدا.

فالأخصائيون عرفوها بأنها:« الاستخدام المدبر لفعاليات معينة معدة للتأثير على آراء وسلوك مجموعة من البشر بهدف تغيير نهج تفكيرهم وهي تشمل بمعناها الواسع إستخدام علم النفس لخدمة الهدف ». وكما عرفها بول ليناجر والذي يعد من بين الرواد الذين كتبوا عنها للوصول إلى تعريف شامل لها: « إنها إستخدام الدعاية ضد العدو مع إجراءات عملية آخرى ذات طبيعة عسكرية وإقتصادية أو سياسية، بما تطلبه الدعاية»(3).

وعليه فالحرب النفسية هي عملية منظمة شاملة تستخدم فيها من الأدوات والوسائل ما يؤثر على عقول ونفوس واتجاهات الخصم بهدف تحطيم الإرادة والإخضاع ، نجدها تعتمد على أساليب وصيغ مختلفة، إلا أنها تتداخل مع بعضها البعض لتصل بالنهاية إلى تحقيق غرضها ومن أهمها: الدعاية لغرض ترويج معلومات وآراء هذه الأساليب، فما هو مفهوم الدعاية؟ وما صلتها بالحرب النفسية؟

كما نجد أن الحرب النفسية والعمل السيكولوجي (التأثير على النفس) ارتبط أساسا بالعمل الدعائي المتمثل في الدعاية والتي تعتبر حربا من نوع آخر. فسلاح الدعاية هو في نفس الوقت عملية ضد الجزائريين للتأثير على آراءهم وأحاسيسهم وتصرفاتهم خدمة للإدارة الاستعمارية وكلفت بهذا العمل مصلحة الدعاية ومصلحة التنشيط وكذا المصلحة السيكولوجية لتدعم أكثر مع بداية جانفي 1957م وذلك بإنشاء المكاتب

1 – كلود ليزرو، المرجع السابق، ص ص 210، 211.

2- الغالي غربي، « **الاستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام (1956،1957)** »، مجلة الرؤية، العدد الثالث, المرجع السابق, ص 75.

3 – القوات الأردنية الخاصة، الحرب النفسية بين الخصائص والغايات والأهم من ذلك كيفية مقاومتها على الموقع : w.w.w.defense– Arab. Com /vb / threads /23475 يوم 16/ 04/ 2014 على الساعة 57 : 17

الخمسة من طرف هيئة أركان الجيش الفرنسي لتتكفل بنظم الحرب النفسية في إطار حرب الجزائر[1]، فالدعاية تعد كجزء من السياسة الداخلية والخارجية للسلطة الاستعمارية، تكون خفية ومستترة وأخرى تكون مباشرة ومكشوفة عندما يحدث التحرك الجماهيري، كما تحدد درجات تطور الإرهاب تبعا لقوة المقاومة، وصمود الجماهير، كما أنها تسعى لممارسة عمليات الإرهاب الفكري للوصول إلى الأهداف الموسومة، فهي تعتبر كأداة في يد المستعمرين ضد مصالح الشعب المستعمر تتحول إلى شكل من أشكال العنف والإرهاب[2].

وتعريفها كمصطلح:« محاولة مقصودة وواعية لتثبيت اتجاه أو تعديل اتجاه أو رأي يتصل بمذهب أو برنامج فهي تنقل حقائق موضوعية وصادقة». فبذلك تؤثر على العاطفة وغرائز العقل بالمنطق والحجج القوية تعتمد على الأكاذيب وإنصاف الحقائق المنزوعة عن إطارها، كما يمكن أن نعرفها بأنها من حيث هي سلاح حاد وفعال جدا باستعمال الآلات الكاتبة والسحب بغية الإكثار من المطبوعات الخاصة بجبهة التحرير الوطني[3].

أما بالنسبة للرائد عز الدين والذي ذهب إلى القول بأن:« الدعاية كانت تشكل عنصر أساسيا في أي حرب ثورية، فإن المناشير والمطويات والوقائع الكاريكاتور تثير ردود فعل أفضل مما تفعله الخطب الطويلة، فلا تحمل كلمة الدعاية معنى سلبيا وحصرها في معنى حشو العقول ويعني ذلك إهمال الجوانب الإيجابية والإبداعية فكان هدف مصلحة الدعاية بقيادة بوعلام أو صديق، تحرير الأوضاع والرجال والأفكار وتحريض المقاتلين والجماهير على التفكير المستقل، كما هدفت إلى كسر الشعور بالعزلة الناتج عن حرب العصابات[4]. كما نجد كذلك الهادي درواز والذي بدوره ذهب إلى القول بأن الدعاية جاءت لفضح أكاذيب ضباط الشؤون الأهلية(لاصاص)(SAS) وكشف مؤامرتهم ودسائسهم وتزويد جيش التحرير الوطني بكل تحركات العدو وكشف الخونة والعملاء وكشف مخططات العدو وأهدافها السياسية والعسكرية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية[5]، فالدعاية في غالب الأحيان لها وظيفتين: أولا: تقوم بتضخيم أبسط انتصار وتسعى لتحقيق العبء النفسي الناجم عن أي انكسار وحتى تقوم بذلك عليها أن تكون مدعمة بإيديولوجية

1 - Guy Perville, « Armée, F.L.N, O.A.S : La guerre des progandes l'historie, N° 292(Paris : ov 2004) p.59.

2 – أحمد حمدي، **الثورة الجزائرية والإعلام**، ط1 مزيدة ومنقحة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 47.

3 – أحمد حمدي، **مبادئ الإعلام والدعاية لدى جبهة التحرير الوطني وتطبيقاتها في صحيفة المجاهد من 1956- 1962** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر معهد علوم الإعلام والاتصال، جوان 1985 ، ص ص 128، 143.

4 – الرائد عز الدين، المرجع السابق، ص 185.

5 – الهادي درواز، **الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954 ، 1962** ، دار هومة، الجزائر، ص 92.

قوية، وتسعى لإقناع الجماهير المتمردة لنصرة العدالة وتحسين وضعية الفرد[1]. فكيف ظهرت هذه الحرب؟ وإلى أي حد استفاد المستعمر من تطبيقه لهذه الوسيلة لإخضاع الجماهير من خلال التأثير النفسي؟

أ- فكرة إنشاؤها:

- جذورها التاريخية:

فرغم كل الإجراءات التي استعملتها السلطات الفرنسية في جعل عازل بين الشعب الجزائري وجيش وجبهة التحرير الوطني إلا أنها أخفقت في مساعيها والمتمثلة في التحكم في السكان. والتي تعود فكرتها إلى حرب العصابات المكتشفة في الهند الصينية بعد معارك طاحنة بين الجيش الفرنسي وجيش التحرير الفيتنامي بحيث كان كل طرق يرمي إلى ربح الحرب وإلحاق الهزيمة بالخصم وذلك من أجل الاستيعاب الجيد للدروس وإيجاد الأساليب المضادة لمواجهته، وبعد سباق مرير انهزم الجيش الفرنسي في معركة (ديان بيان فو) فوجد نفسه أمام حرب من نفس النوع على الجيش الجزائري على أمل ربح الحرب والأخذ بمبدأ الاستفادة من التجربة الأولى لتفادي الهزيمة مرة آخرى، لكنه يبادرنا سؤال يتمثل في: هل كانت الحرب على الجزائر مجرد إعادة الولاء والاعتبار للجيش الفرنسي والتخلص من عقدتها النفسية لخسارتها في حرب الهند الصينية؟ أم أن استعمار أرض الجزائر كان حقل تجارب لحرب العصابات المضادة؟

فتم نقل الفكرة من الهند الصينية إلى الجزائر، فبعدما تعرفت المؤسسة العسكرية الفرنسية على حرب العصابات في الهند الصينية فوجدت بأنها حرب تحرير وطني على حق من خلال التلاحم القوي بين الطليعة (الشباب) الثورية والجماهير العريضة. فكان لابد من البحث عن أسباب نجاحها للتوصل إلى الوسيلة والأسلوب الأنجح لمجابهة مثل هذه الحرب، والإدراك بأن الدور الذي يلعبه الجماهير وهو الركيزة الأساسية لربح الحرب. وفي الأخير منيت حرب العصابات المضادة بالفشل، وظلت جراء الهزيمة غالبية الضباط الفرنسيين في عقدة كبيرة وتتوهم بأن خسارتها بغية الاستقلال الأمثل للوقت لدراسة الأساليب المضادة للثورة لكن العكس فالانتصار كان حليفنا (هذا دليل على عدم تقبله للخسارة فبقى بين القيل والقال للتقليل من العقدة النفسية)، من حيث التسمية نجدها تعددت لها الأسماء مثل: حرب مضادة للثورة، حرب العصابات المضادة، الحرب الثورية المضادة، لكن هناك وجود تناقضات صريحة حول ذلك، فكان القاسم المشترك بين مكونات(نظرية الحرب النفسية) هدف وحيد وهو: إخماد حرب التحرير الجماهيرية. ذلك من خلال التحكم في السكان باستخدام الحرب النفسية والاستخبارات وذلك انطلاقا من مشاهد واقعية تفسر بصورة خاطئة ومشوهة،

---

[1] - دحو فغرور، «**حرب العصابات (دراسة للمفاهيم والممارسة)**» ، مجلة الذاكرة، العدد السادس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2000، ص ص 166، 167.

فكان التفسير الخاطئ وهو الخصم في السكان عن طريق الرعب والإرهاب والدعاية والتحريض، أما بالنسبة للاستنتاج لابد من محاكاة التحكم أي حرمانه من السند القوي وهو السكان، ومثل ذلك يجب التحكم فيهم بجميع الوسائل وكان في مقدمتها (الحرب النفسية) فتمثلت وظيفة هذه الأخيرة التحكم في السكان وافتكاكهم من رقابة الخصم وإرغامهم التخلي عنه، بحيث مثلت الحلقات الفلاقة، والتي تصدت لها الثورة بوضع ترسانة من الوسائل والإمكانيات، فكان هناك منظرين لامعين في هذا الميدان حرب العصابات المضادة.

ومن أشهر أسماء وزارة الدفاع منهم: لا شروى(lachroy)، روكول (Rocolle)، وبوني (Bonnet)، هوغار (Hogar)، والنقباء أمثال: سواريس (Souyris)، هنري مارتان (Henri Martin)، كلود دالماس (Caude Delmas)، كانوا ينشرون أبحاثهم في مجلة الدفاع الوطني والمجلة العسكرية بالإعلام، أما في الجزائر فمن الأسماء التي احتلت المراتب الأولى: العقداء روج ترانكي (Roger Trinquier) غودار (Godard) وانطوان أرغو (Antoine Argoud) كانت منشوراتهم بالفرنسية والعربية .

كما يرى روجي ترانكي بأن العامل الأساسي هو السكان وإخضاعه بجمع الوسائل، أما بالنسبة للرائد غودار والذي يعتقد بأن السلاح النفسي هو الأفضل وسيلة للتحكم في السكان وأكد بأن الجبهة نجحت بفضل هذا السلاح، أما الذين يرون بأن السمات نظرية الثورة المضادة دائمة التناقض يؤكدون بأنهم متمردون وتارة أخرى فلاقة وأن السكان لا يتبعونهم جراء الرعب والخوف، وأن كل مسلم في نظرهم فلاق فيجب استئصاله من الجذور نهائيا لكي لا يعود يظهر مرة أخرى في الوجود، فهمهم الوحيد كسب السكان[1] (الاستحواذ على عقولهم) « دليل على التحكم في عقولهم ثم التحكم في أجسادهم ».

كما نجد أنطوان أرغو كان من بين المعجبين بالنازيين والذي تفنن في قتل السكان، وكل من تعاون مع الجبهة، أما بالنسبة للكولونيل ترانكي أنهى مشواره كمرتزق في مناجم النحاس بإفريقيا، صاحب فكرة (الحرب الحديثة) في الجزائر، متخصص في (تنظيم السكان)، والحرب المضادة كان محورها الأساسي هو العمل السيكولوجي الذي كان ضد الجبهة ومنافس لها لكسب معركة الرهان، لكن نظرية الثورة المضادة حكمت على نفسها بالفشل منذ البداية لأنها انطلقت من مقدمات لم تكن لها أي علاقة بالواقع، فتجاهلت الدعم الجماهيري لها، والرغبة في التحرر.

لكن في النهاية ظهرت سمات وهمية أو صورة مشوهة تماما عن الجبهة والجماهير، ولكن كانوا (يسبحون داخل وهم أو بحر من الأوهام والخيال، وعلى أن الثورة المضادة تعتمد على التحليل النفسي أكثر ما تعتمد على سوسيولوجيا، فإذا نظرنا إلى مجملها نجدها تشكل رؤية كاريكاتورية، وسعوا لإلحاق الهزيمة

---

[1]– الصالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص ص 258، 260.

مستخدمين نفس الطرق على الأقل في اعتقادهم أن سيخدمونها للانتصار على الفيتناميين، واستخدام الطرق المنهزمة بها، بحيث سببت الثورة خسائر في الأرواح وأضرار بدنية ومعنوية بالغة القسوة في أوساط الجزائريين لكنها لم تؤدي إلى التحكم والاستحواذ على عقول السكان، فضل التحرر الوطني متغلغلا في أعماقهم وأخفقت سياسة التحكم في السكان و(التربيع) والحرب النفسية، بالرغم من الدور الإيجابي للجيش الفرنسي الذي أبعد شبح الهزيمة العسكرية عنه الذي ظل يلاحقه سنة 1956م، ولكن ذلك لم يكن كافيا لكسب الحرب نهائيا، فجيش التحرير رغم ضعفه إلا أنه حقق النصر الكبير[1].

لأنه في نفس سياق تطبيق الإجراءات العسكرية القمعية المذكورة سابقا، فرأى الجيش الفرنسي للتمكن من القضاء على الثورة نهائيا لابد من الاعتماد على الحرب النفسية أو الضغط النفسي للتأثير على السكان من خلال العمل على تجهيز المصالح السيكولوجية بكل الوسائل المادية موازاة ذلك بغزو الأرواح لإحكام السيطرة على كامل المناطق[2].

بحيث نجد أن الحرب النفسية يعود الاهتمام الفرنسي بها إلى العار الذي ألحق بشرف المؤسسة العسكرية الفرنسية، وكلما تلقت المؤسسات العلمية المختصة دراسات وتحليلات ممضاة من طرف الضباط الذين عايشوا الهزيمة والتي تصب كلها حول تقييم التجربة الفرنسية وأسباب الانكسار العسكري وفي الأخير توصلوا إلى أن الحرب الثورية تعتمد في استمراريتها على تلاحمها مع القاعدة الشعبية، كما أثبتت تجربتهم الفيتنامية بأن إستخدام القوة تجاه الآخر غير كافية فلابد من التفكير في أسلوب مغاير وإيجابي على الجانب الفرنسي، فاهتدوا إلى الحرب النفسية والدعاية قصد التأثير وإضعاف المعنويات وإظهار فرنسا بمثابة الملاذ[3]، فأنشأت سنة 1956م إدارة العمل السيكولوجي والإعلام في مكتب وزير الدفاع الوطني تحت إشراف العقيد لاشروا (la cheroy) وكما أنشئ داخل هيئة الأركان المختلطة بمكتب دراسات واتصالات(B.E.L) كلف بالعمل السيكولوجي، على أن يعمل مع مراكز التنسيق بين الجيوش (C.C.L) وأنشئ في المدرسة العسكرية الفرنسية « مركز تعليم للسلاح السيكولوجي» كما أنشئ في الجزائر (مركز تعليم للرد إلى السلم ولمقاومة المتمردين(C.I.P.G) في آرزيو، وأحدثت أيضا هيئة ضباط متنقلين (O.I) يقومون بوظيفة مستشارين عسكريين في قضايا العمل السيكولوجي[4]. وعرفت الحرب تطورا بعد تعيين

1- الصالح بلحاج، المرجع السابق، ص 268.

2- مسعود فلوسي، **مذكرات الرائد مصطفى مراردة "ابن النوي" شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى**، دار الهدى ، الجزائر، 2003، ص140.

3- الغالي غربي« **الإستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام (1957،1956)** »، **مجلة الرؤية** ، العدد الثالث، المرجع السابق، ص ص 72، 73.

1– سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 233.

صالان في 1956/11/08م هدفه القضاء على الخلايا السياسية والإدارية لجبهة التحرير الوطني التي تنشط في المعتقلات والسجون والمحتشدات في المدن والأرياف بحيث عرف برنامجه بـ (تحطيم وبناء) ولكنها مع مجيء الجنرال (غوصو) سنة 1956م والذي كانت مهمته تخريج ضباط العسكريين من المدارس مدربين على الطرق والأساليب والفنون الجديدة للحرب النفسية مهمتهم شرح أهداف ومبادئ وأسس الحرب[1].

أما حسب رأي محمد العربي ولد خليفة يذكر بأنه بعد تحدث وزير الجيش بيار دابيزني عن الحرب في الهند الصينية، انبثق عن تصوره نظرية التأثير السيكولوجي وقال بصدد ذلك: « نحن بحاجة لثورة مضادة على نفس المستوى». فقام بإنشاء مدرسة (آرزيو) والمكاتب الخمسة المكلفة بالدعاية السيكولوجية، بحيث أجرى المكتب المحلي لمقاطعة الجزائر منذ خريف 1955م، تجارب علمية لتطوير سبل التأثير السيكولوجي وتجلت الإدارة السياسية لحكومة غي موللي (G.Mollet) بمتابعتها وتطويرها بإنشاء هيكلين مكملين لها هدفهما شن حملات تطهيرية واسعة وإقناع الإطارات والجنود، ونذكر بأن الحرب الثورية هي حرب إيديولوجية، نجاحها أو فشلها مرهون بمدى التأثير النفسي الممارس على الشعب[2].

لكن على ما هو ملاحظ من خلال المراجع نجد بأن الحرب النفسية لم تكن أمر مستحدث وجديد على الساحة الثورية دليل ذلك على أن تاريخ ظهورها يعود إلى المكاتب العربية التي أنشأت خل الفترة الممتدة من سنة 1833 و 1890م[3].

ويعود الاهتمام بها إلى التجربة المكتسبة من حرب الجيش الفرنسي في الهند الصينية، كانت من بين أولوياتها فصل الشعب عن دعمه لثورته (بالنفس والنفيس)، مع إصدار في ذلك الوقت عدد خاص من مجلة (الدفاع الوطني) عن الحرب النفسية والثورية حيث طبع منها حوالي 50.000 نسخة، كما يمكن اعتبار مصادقة الجنرال (Paill Ely) على الوثيقة المسماة: « Instruction provisoire su l'emploi de l'arme psychologique » بداية التطبيق الرسمي لهذه الإستراتيجية في المناهج والبرامج الدراسية، حيث قام بتدشين مركز للتدريس على إستخدام الحرب النفسية واستخلاص القادة الفرنسيين إستخدام التهدئة من التجربة الفيتنامية، وكان العمل غير كافي ولهذا تطلب وجوب استكماله بعمل نفسي ودعائي[4]. كما نرى بأن الفرق السيكولوجية سبقت ميلاد مكتب العمل السيكولوجي.

1- الغالي غربي، **مجلة الرؤية**، العدد الثالث، المرجع السابق، ص ص 75، 76.
2- محمد العربي ولد خليفة، المرجع السابق، ص ص 209، 212.
3- لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص 300.
4 – الغالي غربي، فرنسا، المرجع السابق، ص 158.

فمن بين أساليب الحرب النفسية المميزة لها عن غيرها في إخضاع الجماهير والتي تمثلت في: المحاكمات الصورية للمساجين من المجاهدين والحكم بالإعدام على آلاف من المقبوض عليهم، منح خمسة آلاف لمن يتولى تنفيذ عملية بواسطة (المقصلة) وكثيرا ما يتولاها الخونة الجزائريين (عديمي الضمير) والقتل دون محاكمة، قتل الأب أمام عائلته أو قتل الأولاد بمحضر الوالدين للمبالغة في الإرهاب والحرب النفسية، المباغتة للشعب في الليل، التمثيل بجثث الشهداء وتشويهها ذلك ما حدث من تمثيل لجثة الشهيد البطل (علي النمر) في قرية يابوس جوان 1958م، قيام بعض العسكريين الفرنسيين اللعب بحجم الجماجم البشرية وجعلها نافضات لبقايا سجائرهم وغيرها[1].

كما نجد مصطفى مراردة تحدث بهذا الشأن فيما يخص أعمال الضغط النفسي من خلال إنشاء لجان لأجل الدعاية وإقناعهم بتغيير الأوضاع وإفسادهم بالدعوة إلى التقدم والعصرنة خاصة فئة الشباب كما ذكرنا سابقا من خلال المنشورات من بينها: إنشاء البث التلفزيوني والإذاعي المحلي في كل المراكز الحضرية بهدف بث الالتباس والبلبلة والفوضى والعدوات داخل العائلات الجزائرية، فكان خلال عملية (غسيل المخ) يقدم لهم الدواء والغذاء بصورة جيدة حتى يستعيدوا عافيتهم وتحسينهم بالحلاقة وإلباسهم على نمط الجيش الفرنسي، ويقدمون إلى عائلاتهم ويقال لهم:« انظروا الأن كيف ابنكم وكيف هو، لقد فهم الحقيقة، إنه لا يمكنه عمل شيء ضد فرنسا، قارنوا بين حالته السابقة وحالته اليوم». وهذا ما يسمى (بالترغيب والترهيب)[2].

لقد تبين لنا من خلال ذلك أهداف الحرب النفسية منها: تحطيم قيم وأخلاقيات الشعب الذي توجه إليه بإجراء عمليات غسيل الدماغ ، غرس بذور الفرقة بين أبناء الشعب الواحد، فشل كافة معتقداته ومثله التي يؤمن بها، فكانت غايتها الأساسية متمثلة في شل عقل الخصم وتفكيره ونفسيته وتحطيم معنوياته وبث اليأس، والتشجيع على الاستسلام والقضاء على كل أشكال المقاومة عنده (فردا، جماعة، مجتمعات)، لأن من خصائص هذه الحرب كونها لا تسعى للإقناع بل تحطيم القوة المعنوية للخصم، وتحطيم الوحدة المجتمعة والنفسية للخصم وفق تخطيط معين بقصد التأثير على عقول ومشاعر وأعمال مجموعة من البشر[3]. فبعدما تعرفنا على مفهوم الدعاية كمصطلح والتي تعد من بين أهم آليات الحرب النفسية التي تتركز عليها وبمثابة العنصر الرئيسي في الحرب وهذا ما يوضحه ويؤكده محمد العربي ولد خليفة الذي أسهب في شرحه لهذا الأسلوب المتبع والنوع الجديد لترسيخ فكرة (الجزائر فرنسية) وذلك حسب ما يزعمون

---

[1] – مختار فيلالي، **محاضرة بعنوان « أساليب القمع والتعذيب الوحشي والحرب النفسية ضمن مخطط القضاء على الثورة الجزائرية »، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات جمعية أول نوفمبر لتقليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس**، باتنة، 1994، ص ص 91، 92.

[2] – مسعود فلوسي، مذكرات مصطفى مراردة، المرجع السابق، ص ص 132، 143.

[3] – القوات الأردنية الخاصة، الموقع السابق.

عن طريق الإشادة بمزايا المستعمر بعرض صور مختلفة لبنايات الصلب، ومشاهد تعليم الأطفال، العناية الطبية الفرنسية وتركيز جهودهم ضد الميول الاستقلالية وترويج صورة سلبية للعدو.

فكانت ميزة الدعاية الرئيسية هي العنف، بينما نجد مسؤولو الدعاية الذين يسعون جاهدين لتجريم أفعال العدو، وقيامهم بترويج الفكرة القائلة بأن المطالب التحررية التي قادها الشعب نابعة عن نزعة إجرامية، فلابد للتصدي لها، كما خصها في حديثه أيضا عن المدرسة الفرنسية للأمراض العقلية التي أولت اهتماما كبيرا لعلم الإجرام، والدليل على ذلك تواجد أنطوان بارو (Antoine Parot) المشرف على عيادة الأمراض العقلية بالجزائر لإيجاد العلاقة بين الأمراض العقلية والإجرام فنلاحظ على أن فكرته لاقت رواجا لدى النخبة العلمية القائلة بأن الإنسان حسب تصورها ودراستها « شمال إفريقيا مطبوع بالبدائية ومجرم بالفطرة» دليل على أن سكان شمال إفريقيا بدائيين بطبعهم وهذا ما يولد لديهم العنف والإجرام.

كما كان يتبع عمليات غسيل المخ طريقة التجهيل والإيحاء إلى السجين بأنه ارتكب ذنبا معينا يعمد السجان إلى جعله غير محدد، والغرض من ذلك هو إيقاظ الإحساس بالذنب وبقاءه تحت التعذيب والسجن الانفرادي حتى يضطر إلى تصديق كل التهم الموجهة إليه من خلال الاستجوابات الطويلة التي تدوم من 15 إلى 20 ساعة يوميا، وهذاما يزيد من انهيار الأعصاب وفقدان التركيز وقلة الأكل والنوم القليل[1].

وذلك في كتابه المشهور تحت عنوان « بدائية أهالي شمال إفريقيا وآثارها في علم الأمراض العقلية» خصص ذلك لشرح الفكرة القائلة: « توجد لدى البدائيين قابلية للعنف ضد النفس وضد الآخرين ولردود الأفعال المتهورة والنوبات الحركية النفسية الحادة ». لأنه يعتبر حسب قوله بأن السلاح الأول للدعاية هي اللغة لأنها أسبق من الفعل ذلك من خلال الألفاظ المختلفة مثلا: الفلاقة[*]، لصوص الطريق العام، وهذا ما يؤكد على أن سكان شمال إفريقيا أناس "برابرة متوحشون" أما حسب رأي "داين" (Dine) الذي اتخذ نظرية العلاقة بين الأنا والآخر والتي بدورها توازي المعادلة: الأنا طيب، والآخر مجر، فتوجب على الشعب إذن الاختيار بين أحد الأمرين[2].

---

[1] – علي خلاصي ، « **أساليب التعذيب والتنكيل التي مارستها فرنسا ضد الشعب الجزائري(1954، 1962)**» ، مجلة التراث ، عدد خاص بالذكرى الأربعين لثورة نوفمبر الخالدة ، تصدر عن جمعية التاريخ والتراث الأثري لمنطقة الأوراس، العدد السابع، جمادى الثانية 1415هـ،نوفمبر 1994م، الجزائر. ص 203.

[*] وهي من الألفاظ لذم جبهة التحرير الوطني، ولعل اللفظ آت من الفلق الشطر: أي بمعنى يفلقون الرؤوس وانعدام هذا اللفظ وأصبح يتداول لفظ الخارجون عن القانون.أنظر: **عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات، المرجع السابق، ص 65.**

[2] – محمد العربي ولد خليفة، المرجع السابق ، ص ص 213، 216.

وبعد ذلك مباشرة ظهرت المكاتب الفرعية في مدينة الجزائر وقسنطينة ووهران فكان تأثير تجربة الهند الصينية واضحا، بحيث كان المكتب الجهوي مسيرا من طرف الكولونيل (قوسي فرنسوا) القائد السابق للمكتب السيكولوجي في الشرق الأقصى، وتم إرسال كمية كبيرة من وسائل الدعاية التي استخدمت في آسيا مباشرة إلى شمال إفريقيا من 31 مارس 1955م، فكانت هذه الأخيرة من بين الوسائل المستعملة في الولاية الثانية تلك الوسيلة الخطيرة، في حين بدأت المصالح الخاصة للفرنسيين وأعوانهم في شن الحرب فقد كانوا يلقون المناشير فكان الهدف من وراءها تحطيم معنويات المجاهدين فدامت العملية شهرين كاملين بتوزيع المناشير والخطب التي كانت يلقيها بطبيعة الحال ضباط الشؤون الأهلية[1].

❖ فكانت من بين العناصر الأساسية للحرب النفسية التي وجدت فيها مجالا رحبا:

ترسيخ الأكذوبة الكبرى بأن الثورة إلا مجرد تمرد وعصيان قامت به عناصر منحرفة بتوجيه جبهات أجنبية خارجية، أنها ثورة متعصبة وأحيانا رجعية عربية، وأن الثوار إنما هم (الخارجون عن القانون)[**] عصاة، قطاع الطرق ...إلخ، وإنهم لا يمثلون الشعب وبالتالي لا يملكون قاعدة شعبية والتركيز على خرافة (الجزائر الفرنسية) بشتى السبل[2].

بحيث نجد أن الحرب النفسية كانت تركز جهودها أكثر على فئة الشباب والنساء باستعمال وسائل الدعاية كالصحافة المكتوبة والإذاعة، والسينما لمحاولة صرف اهتمام هذه الفئة عن الثورة بكل الوسائل كالرياضة والإكثار من النوادي وتكوين مؤطرين متشبعين بالثقافة الفرنسية[3]. فكانت تطبق عملها بقاعة خاصة (غسيل الأمخاخ)، والتي يصطلح عليها بأنها عبارة عن بهو فسيح يتسع لأكثر من مئة مقعد مملوء بالكراسي تقابلها سبورة ومسطبة ومكتب للدرس، تلقى على المعتقلين دروس ومحاضرات لتثقيفهم وتنويرهم، فكانت الدروس يومية صباحية، ومدة الحصة ساعتين فقط، فكانت تقدم باللغتين الفرنسية والعربية لاستمالتهم ولغسل أمخاخهم وتحويل أفكارهم عن الثورة خاصة من خلال إجراء اختبارات تجرى نهاية كل أسبوع وفي

---

[1] – تعقيب صوت العرب، **من تعقيبات الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة** ، مجلة أول نوفمبر، العدد 58، 1982، ص 53.

– كان الفرنسيون يريدون من وراء إطلاقها الإساءة إلى الثورة الجزائرية أن الثوار ما هم إلا عصابة خرجت عن القانون وهي عبارة شبه لفظ "الفلاقة" وهي الذم والتحقير.أنظر: **عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص 46.

[2] – عبد الكريم رمضاني، « **20 أوت 1955 منطلق حاسم في توجيه أحداث الثورة** »، جريدة المجاهد، العدد 1464، 26 أوت 1988، ص 40.

[3] – نجاة بيه ، **المصالح الخاصة والتقنية لجبهة (جيش التحرير الوطني 1954 ، 1962)**، تصدير: د.أبو القاسم سعد الله، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2010، ص ص 124، 125.

محاولة منها لتثبيط قوى جيش وجبهة التحرير الوطني فادعت الهدوء التام لاسترجاع ثقة الجزائريين بها لخوض المعركة فركزت على التوجيه والإعلام[1].

في حين كانت تقدم الدروس للسجناء يوميا عن عظمة فرنسا و(جرائم الفلاقة) وهذا ما يسمونه كما ذكرنا بـ (غسيل الدماغ)، كما توجد لمسؤول الدعاية مهام مختلفة يقوم بتسييرها، فحسب علي الكافي والذي عدد مهام مسؤول الدعاية والأخبار وهي كالتالي: قيامه بتنظيم مراكز البريد، جمع المعلومات وتبليغها للقيادة إحصاء الشهداء وجرد أعمال القمع ، إحصاء المجندين في صفوف الجيش الفرنسي، كشف هوية الخونة ورصد الجبابرة[2].

ب- نماذج من الدعاية الفرنسية: وفي إطار العمل السيكولوجي ضد السكان تبنت الدعاية الفرنسية إبان فترة الاحتلال الكفاح المسلح تطبيقا للسياسة التي دعى إليها (سيتفان غزال) وتنفيذا لذلك سارع الجنرال بارلنج بتكوين جيوش من خبراء الغزو النفسيين الذين قدموا من المغرب الأقصى والهند الصينية، وكان من جملة الوسائل التي استخدمتها مصالح الحرب النفسية الملايين من النشرات التي كانت توزع يوميا[3].

بحيث كان الهدف من ورائها تشويه سمعة القيادة وعزلها عن الشعب وذلك بالإعتماد على عنصر الإشاعة المغرضة هدفها خلق نوع من القلق والارتباك والحيرة لدى المجاهدين، وقد استخدمت أيضا الأسطوانات المسجلة إضافة إلى الإذاعة لكسب الرأي العام والدولي والمحلي، كما عرفنا سابقا بأن الحرب النفسية عرفت تطورا فضيعا إلا بعد تعيين صالان (SALAN) في نوفمبر 1956م.

فكانت من بين شعارات المكتب الخامس ترسيخ تلك المناشير، و البحث عن إطارات مختصة لمحاربة الجبهة فوقع الاختيار على بعض المنتخبين ورؤساء البلديات والمحاربين القدماء وفرق الحركة والقومية والدفاع الذاتي وقد تفطنت مصالح المكتب الخامس لأهمية عنصر الشباب فأنشئت عدة مراكز تكوينية، فكانت مهمة الضباط العسكريين متمثلة في: تبيان ضخامة مصلحة المكتب الخامس فقد وصل عدد المستخدمين العاملين في المصالح النفسية والإعلامية سنة 1958م إلى 884 ضابط و603 ضابط مساعدا زيادة على1740 جنديا موزعين على 660 دائرة إدارية[4].

---

1 - محمد الطاهر عزوي، ذكريات, المرجع السابق، ص 60.

2 - علي الكافي، المرجع السابق، ص 122.

3 - عبد الحميد زوزو، **محطات حاسمة في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة** ، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 414.

4 - الغالي غربي، فرنسا، المرجع السابق ، ص ص 163، 173.

فقد وصفت أو بالأحرى نعتت المصالح الفرنسية المتخصصة في الحرب السيكولوجية النفسية (الروحية أو المعنوية) عن طريق الدعاية والإعلام والإشهار في الحرب والسلم بوصف وتشويه صورة المجاهدين والمناضلين بمختلف الصفات الحيوانية والحشرات والزواحف والجن وغيرها، كالعقارب والجراد والأفاعي عن طريق الصور المتحركة والثابتة والكاريكاتور، والأشرطة الوثائقية والسيناريوهات من أجل التأثير على الرأي العام الفرنسي والدولي (العالمي) بصفة عامة والرأي العام الجزائري خاصة بأنهم (قطاع الطرق مجرمون)، (خونة إرهابيون)، (خارجون عن القانون)، (فلاقة)[1].

ج- أنواع المناشير الدعائية:

بحيث استعملت السلطات الفرنسية العديد من المناشير[*] الدعائية التي كانت تلقيها الطائرات العسكرية كما ذكرنا سابقا في الجبال والقرى والمداشر والتي تبين بأن تجريم الآخر يتم باستعمال لمثل هذه الصفات من رموز رسومية منبثقة عن الخيال الغربي (حسب تصوراتهم الخيالية لصورة المجاهدين) فمن بينها:

المنشور 1: والذي يحمل لصورة ثلاثة لصوص يوجهون مسدسا في وجه الشخص الذي توجه إليه الصورة، ويدل على أن الضرائب التي كانت تفرضها جبهة التحرير الوطني على الأهالي والتي تعتبر كسرقة ومن يتعرض فيعتبر ضحية التجاوز، كما أننا لا نلاحظ ذكر التجاوزات التي ارتكبها الجيش الفرنسي في حق المجاهدين، ومن هنا نلتمس حدود الدعاية.(أنظر الملحق الخاص بالصور) (أنظر الصورة رقم1)

المنشور 2: والذي كان يحمل لصورة الأشرار بذقونهم بنظراتهم العدوانية وهم يرتدون البلدة المخططة وعلى رؤوسهم طاقية السجناء الصغيرة وعليها إشارة (FLN) على أذرعهم، لكنها في الحقيقة كانت كعلامة يتعرف العدو من خلالها على عناصره، فبالنسبة لوصف المنشور يدل على اقتحام (المتمردون) وهم المجاهدون بيتا لعائلة جزائرية ويقطعون عليها رزقها، وقيام أحدهم بتهديد رب العائلة بكلمات مشينة أما الآخر فيتناول طعام الأطفال الذين يظهرون بأنهم يصرخون في وجه المتمردون، فالمغزى من هذه الصورة: تظهر بأن جبهة التحرير الوطني تقوم بقطع الأرزاق وتأخذ لقمة العيش من أفواه الأطفال الجزائريين وتركهم جوعا وأن الجيش الفرنسي هو المنقذ، وهنا يقوم أسلوب الدعاية بإظهار صورة الجيش الفرنسي على أنه القوي وله القدرة على

1 – محمد قنطاري، **من بطولات المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي**، تقديم: عبد العزيز بوتفليقة ، دار الغرب للنشر والتوزيع،(د.ب.ن)، ص 196.

* تطلق على المطبوعات التي سحبت على آلة السحب تثبت في الشوارع ومن أشهرها: المنشور الذي وزع ليلة أول نوفمبر 1954، فهو وسيلة من وسائل الإعلام الثورية، وكما وزعت مناشير في عام 1955م على جميع نواحي الأوراس ملونة بالأحمر والأخضر تحمل عبارة« يحيا سيف الله ضد الخونة الحق فوق الجميع » ومنذ هذا التاريخ شرع تنفيذ العقوبات ضدهم. أنظر: **عبد المالك مرتاض، المعجم، المرجع السابق، ص 83.**

مكافحة الأمن (الإجرام) وأن هذا الأخير من فعل أبناء بلدكم وأن الاستعمار لا علاقة له بذلك. كما هناك نص منشور آخر يدل على ذلك من خلال العبارات التالية: « لقد وصل الجيش الفرنسي! الجيش الفرنسي هنا! وصل ليخلصكم من الأوباش المتواجدين بينكم، هؤلاء الجبناء الذين ينتهزون فرصة حلول الظلام لتخريب ممتلكاتكم وخداعكم، ساعدونا على تحقيق الأمن والعدالة والحرية. هلموا إلينا! لأن الذي يهرب منا لديه ما يخفيه لذلك فهو عدونا وسنطلق عليه النار، « وذلك لكسب الجماهير في صفهم وتغير نظرتها لجبهة التحرير الوطني». (أنظر الصورة رقم2).

المنشور 3: والذي يحمل صورتين اثنتين ومن الملاحظ تظهر بنفس الشخصية رجل بدين يرتدي بدلة من ثلاث قطع، واضعا طربوشا على رأسه وكانت عبارة وجهه يجلس بكل فرح وارتياح دليل على وضعيته المادية، ماسكا بيده اليمنى حزمة من الأوراق النقدية مع الابتسامة العريضة. بحيث الصورة الأولى، متكئا على شجرة وهو يجمع المال من الفلاحين الفقراء تحت وطأة تهديد عنصر من جبهة التحرير الوطني.

أما بالنسبة للصورة الثانية فيظهر الرجل البدين رفقة امرأة يصرف الأموال التي جمعها من الفلاحين وخسارتها في كازينو (بتونس) وما يلاحظ على الصورتين نجد نفس الملاحم للرجل البدين وهو (نفس الابتسامة وموضع الجلوس) فبالنسبة للصورة الأولى تحمل عبارة (الفلاقة فكوالك دراهمك) والصورة الثانية تحمل عبارة (شوف كفاش يخسروهم في الحرام) بمعنى المتمردون يسلبون أموال ويصرفونها قادتهم ببذخ، وهذا ما يفسر على أن الشعب الجزائري بالرغم من ظروف عيشه من شقاء وحزن وفقر، فثقوا في الجيش الفرنسي وسلمه سلاحك وزوده بالمعلومات ذلك في المقابل إعطاء الحماية والمكانة لك.(أنظر الصورة رقم3)

المنشور4: يحتوي المنشور على صورة تتمثل في وصف الفلاقة على هيئة حشرة (الجراد) تظهر برأس بشري يحمل نظرة عدائية وهو المنشور الأكثر شيوعا في الحملة الدعائية[1] من خلال العبارة أنتم تحاربون الجراد حاربوا أيضا الفلاقة الجرادة الحالية وانضموا بعزم إلى جانب التهدئة[2].

لأن الجراد في نظر الفلاحين الجزائريين بمثابة شر مدمر(عاهية) بإتلاف حقولهم نهائيا وهذا ما يعتبر بأن الفلاقة شأنهم شأن الجراد على التخريب والتدمير يأتون على الأخضر واليابس، وهذا واضح من خلال المنشور باستعمال العبارات منها: الحرق، القطع، الخراب، الجوع والشقاء ويعني هذا (الموزرية) ولابد من التحدي لذلك بمكافحة الجراد والقضاء عليه نهائيا وهذا ما تصرحه العبارة القائلة:« أنتم تحاربون الجراد

[1]- محمد العربي ولد خليفة، المرجع السابق، ص ص 217، 221.

[2]- الغالي غربي، « **الإستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام (1957،1956)** »، مجلة الرؤية، المرجع السابق ، ص 74.

فحاربوا أيضا الفلاقة، لكونهم جراد الجراد الذي يهاجمكم الساعة، قفوا بحزم، إلى جانب الجيش الذي سيجلب لكم السلم ».

وهذا ما يدل على أن السلطات الفرنسية بالغت كثيرا في وصف الفلاقة من خلال تجريدهم من كل صفاتهم الآدمية وتشبيههم بالحيوانات بمختلف الصفات والمصطلحات الدنيئة. بحيث ساهمت عوامل عدة في الزيادة من حدة الخطاب باستعمال اللون الأحمر خاصة الذي يوحي بالعنف والهلع مثل الصورة التي تظهر في المنشور الرابع وغيره بإظهار صورة المعتدي الملثم يظهر منها سوء النظرة العدائية والحاجبين المقطبين وذلك لترسيخ رمز اللصوصية في أغلبية المناشير.(أنظر الصورة رقم4)

كما ورد ذكر الجراد في القرآن الكريم مثل: القمل والضفادع بعثه الله إلى فرعون وحاشيته لإنذارهم:« فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ آيَاتٍ مُفَصَّلَاتٍ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُجْرِمِينَ »(سورة الأعراف، الآية 133)، وكقوله تعالى: « فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ(6) خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنتَشِرٌ (7) مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ » (سورة القمر، الآية 6-7).

<u>المنشور رقم5:</u> فبالنسبة لوصف الصورة تظهر لنا صور لأربعة عقارب اثنين على اليمين واثنين آخرين على اليسار وفي وسطهما يقف رجل فلاح جزائري تظهر عليه علامات الخوف من خلال تعابير وجهه وفمه وهو فاغر دليل على أنه يصرح من شدة الخوف، وذو عينين جاحظتين، وذراعاه ممدودتان إلى السماء للهرب من العقارب الأربعة المحيطة به « من الذي يخلصك من هذه العقارب المسمومة» .

فبالإضافة إلى حشرة الجراد في المنشور السابق فزاد العدو من درجة التبليغ باستخدام صورة العقرب معروفا على أنه حشرة مخيفة وخطيرة جدا في مجتمعنا هذا والتي تؤدي إلى الموت وهذا ما يظهر بأن مناضل جبهة التحرير الوطني شبيه بالعقرب فلابد من سحقه كما يسحق العقرب (والتي نظهر هذه الأخيرة بأجسام ضخمة كما يذكر المؤلف بأنها ذو أجسام مغرقة بالدقة بمؤخرات الذيل مدببة ومعقوفة، بكلاليب ضخمة يغمر جسمها الشعر وأنظارها موجه للرجل المسكين (لا حول ولا قوة له) [1]

كما يوجد مقابل هذا المنشور شعار يهدف إلى زرع الطمأنينة في قلوب الجزائريين:(فرنسا هي وحدها القوية بما يكفي والقادرة على سحق التمرد، يجب مساعدة الجيش الذي سيوفر لكم السلم)، فكان هدف السلطات الفرنسية محق فكرة الجزائر الجزائرية وترسيخ والإبقاء على فكرة الجزائر فرنسية التي دعا إليها جاك

---

1 – محمد العربي ولد خليفة، المرجع السابق، ص ص 224، 227.

سوستال والقضاء على التمرد ومختلف أعمال الشغب التي يمارسها المنحرفين والخارجين عن القانون (المجاهدين).(أنظر الصورة رقم5)

المنشور 6: تظهر في الصورة فلاح جزائري يصيح من شدة الألم والخوف، رافعا ذراعه لحماية رأسه، ويظهر وراءه امرأة وطفلا صغيرا أما الصورة السفلى يظهر بها منظر ثعبان، كتب بجانبه جبهة التحرير الوطني (FLN) وهو يهدد الساق اليمنى للرجل الفلاح، وتظهر لنا رجل الجندي الفرنسي بمظهر المنقذ ولاختيار الثعبان دون غيره من الحيوانات له دلالته في ذلك حسب قول آلان جيربرانت (Alain Gheerbrant): « يتميز الثعبان كالإنسان تماما عن باقي الفصائل الحيوانية، ولكن هذا المخلوق ذو الدم البارد، عديم القوائم، الخالي من الشعر والريش، وخلافا للإنسان يتمركز في بداية السلسلة التطورية، التي بلغ هذا الأخير ذروتها، وعليه يصبح الإنسان والثعبان خصمان متكاملان، مما يسمح لنا بالقول أن في الإنسان بعض طباع الثعبان».

فكانت صورة الثعبان كالعقارب لسمومهما القاتلة، والغاية من ذلك مادام الشعب يتصرف كالحيوانات وفقد إنسانيته فلابد من معاملته على ذلك الأساس بالعقاب، أما بخصوص إستراتيجية تشبه الإنسان بالحيوان مقارنة بإستراتيجية المفردات الطبية التي استعملت في هذا المنشور، وذلك على حد تعبير غابرييل بريس (Gabriell Péries) يؤكد على أن التحليل اللساني لبعض المقالات الصادرة في المجلات العسكرية وخطابات الضباط تعمل على تكرار المصطلحات المرضية، وتمثيل العدو بالميكروب فيجب التخلص منه واعتبار الجيوش مجرد مبيدات للحشرات ويقتلها سنكون حققنا النصر واستأصلنا الداء، وهذا ما بدوره يعطي للجندي الفرنسي صورة إيجابية من خلال الأعمال المشار إليها وإظهار العنصر الآخر على أنه فيروس أو خطير وفتاك، لكن ما الغاية من الإكثار والتبليغ والتشهير من خلال هذه المناشير الدعائية؟، في حين أن السلطات الفرنسية استعملت العديد من الإجراءات للقضاء على الثورة، فلما كل هذا العنف والشراسة للحط من شأن الجزائري وإظهاره بصورة الخصم؟[1].(أنظر الصورة رقم6)

المنشور 7: مكتوب بالفرنسية وترجم بالعربية والذي يحمل عبارة جبهة التحرير الوطني (FLN) وفيها بعض التشققات تدل على كسر جبهة التحرير الوطني ويمر على العبارة خط مكتوب عليه علامة لا (NON) فكانت عبارة عن نداء للفلاقة: لا شورة والانضمام إلى فرنسا بحيث عملت الدعاية الفرنسية على إصدار عدد كبير من المناشير تصور فيها القادة على أنهم لصوص، انتهازيون وذئاب يأكلون بعضهم بعضا[2].(أنظر

1 – محمد العربي ولد خليفة، المرجع السابق، ص ص 227، 229.

2 – محمد قنطاري، المرجع السابق، ص ص 206، 207.

الصورة رقم7). فكان الهدف الأول والأخير للدعاة هو الحط من شأن المناضلين الجزائريين والتركيز خاصة على (الفلاقة) أما بخصوص الألفاظ المستخدمة أشار كل من رافاييل برانش (Raphaelle Branche) وسيلفي تينو (Sylvie Thémault) بأنها كانت ذات دلالات سياسية وعسكرية من جهة: فأعضاء جبهة وجيش التحرير الوطني بأنهم جنود بمعنى الكلمة، فهم مقاتلون ومقاومون، ويؤكدون على أن مفردات جبهة التحرير الوطني لا تخلو من الدلالات الدينية، فالمقاتل (المجاهد) وبموته يلتحق بجماعة (الشهداء). فكان ذلك كله في إطار التقليل من شأن الكفاح التحرري عامة والجزائري خاصة[1].

كما نجد بأن السلطات الفرنسية لم تتورع حتى في إستخدام المغنيين الجزائريين لتخفيف مآربه، وأغراضها الدعائية. بحيث كانت الدعاية النفسانية جزء لا يتجزأ من إستراتيجية الجيش الفرنسي بتأسيس المكتب الخامس (المختص في الحرب النفسية والتأثير العقلي) في كل مكان ليحضر منشورات ببث أكاذيبه في إذاعة (صوت البلاد) والتي استماعها في المعتقلات والمحتشدات، في القاعدة تتكفل الأقسام الإدارية في الريف (SAS) وفي المدن (SAU) بمراقبة كل تحركات الشعب لتسيطر عليه "بالإعانة والجوسسة"[2].

فللحرب النفسية مؤسسات (مصالح) تقوم عليها في تأدية عملها المناط بها، فما هي هذه الوسائل؟ وما هي الغاية من الاعتماد عليها؟.

2- مؤسساتها

فبالنسبة للخضر شريط يذكر بأن مؤسساتها تتمثل في أمرين هما: المكتب الخامس والفصائل الإدارية المتخصصة، أما بالنسبة لوسائلها تتمثل في وسائل مختلفة، فبالنسبة للمكتب الخامس ذكر بأنه بعد فترة من اندلاع الثورة تعززت قيادة الأركان للناحية العسكرية العاشرة وبتنظيم جديد عرف باسم المكتب الجهوي للعمل النفسي بموجب القرار المؤرخ في 1 مارس 1955م، وكما ذهب هنري دسكومبان في تحديد مفهومه بقوله: « تتمثل مهمته في التكوين والإعلام ودعم وحدات الحفاظ على النظام العام والعمل السيكولوجي تستهدف الشعب والخارجين عن القانون»، ومن أهدافه وأبعاد العمل النفسي يقول لاكوست في 2 جويلية 1956م : «... إن العمل النفسي يتوخى جذب النفوس والقلوب وتحضير اتفاقات المستقبل، ذلك أننا نريد إنجاز جزائر جديدة جزائر في الإطار الفرنسي... »[3].

---

[1] – محمد العربي ولد خليفة، المرجع السابق ، ص 219.

[2] – أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي– مرحلة الثورة– 1954، 1962**, ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص 229.

[3] – لخضر شريط وآخرون ، المرجع السابق، ص ص 306، 307.

أما حسب رأي محمد عباس فيرى بأنه يعد من بين مصالح الحرب النفسية ويعود تاريخه إلى إنشاء وزارة الدفاع الفرنسية لمصلحة العمل النفسي والإعلامي "information Service Paction Psyologique et’" في شهر مارس 1956م في عهد (Maunoury Bourges) وعين العقيد (l'acheroy) رئيسا لها.

فكانت من بين مهامها الإشراف على التكوين والإعلام وتدعيم مختلف الوحدات القتالية للجيش الفرنسي والتكفل بإدارة وتوجيه العمل النفسي، وفي شهر يناير 1957م تحول إسم المصلحة إلى المكتب الخامس والذي تمثلت صلاحياته الإشراف على كل ما يتعلق بالتهدئة والقضايا الجزائرية له مصالح عدة أهمها: مصلحة الصحافة والإعلام ، مصلحة الإرشاد للمكتب الأول، مصلحة الاستعلامات النفسية للمكتب الثاني، المصلحة الاجتماعية للمكتب الرابع .

أما بالنسبة لمصلحة مهام الحرب النفسية أشرف عليها مكتب الدراسات والارتباط التباع لقيادة الأركان، فهو شكل من 34 ضابط و32 ضابط صف و138 من العسكريين و12 من النساء العسكريات التابعة للجيش البري، ولتعويض النقص استعان الضباط بالحركة لتعليم السكان وتوعيتهم ليتم تعيينهم في وظائف كمسؤولي دواوير أو شيوخ قبائل وفرق عسكرية للدفاع الذاتي، بحيث تهدف سياسته إلى تحقيق هدفين: إدماج المرأة الجزائرية في المجتمع الفرنسي، وحرمان جبهة التحرير الوطني من خدماتها، مهمتهم الرئيسية في تحرير النساء الجزائريات وذهب المكتب الخامس يدعم ويشجع تأسيس جمعيات نسائية على سبيل المثال: جمعية التضامن النسائي أسستها السيدة (Salan) والسيدة (Massu) سنة

1958م، وكل هذا راجع إلى أنه بعد التجارب المرة في الهند الصينية جهز العدو نفسه بمكتب خامس يتولى مهام العمل السيكولوجي في الاتجاهين:

أولا: الحفاظ على معنويات جنوده وإقناعهم بضرورة التضحية والدفاع عن شرف فرنسا في إفريقيا. أما **ثانيا:** تثبيط عزائم جيش التحرير الوطني، وإضعاف استعداده للصمود والمقاومة. وفي يوليو 1956 م استكمل المكتب بإنشاء كتائب خاصة مهمتها كتابة المناشير الدعائية، لبث دعايتها مباشرة في التجمعات السكانية، وتبلورت مهامه ودوره أكثر فأكثر، بعد تعيين العقيد لاشروا على رأسه، هذا الأخير مارس بمعية رجاله الحرب النفسية على السجناء والمعتقلين في المحتشدات، واستهدف بالدرجة الأولى المثقفين وكان نجاح هذا المكتب محدود بفضل تصدي مناضلي جبهة التحرير الوطني، كما نلاحظ أيضا استعمال بعض المصطلحات(كالخرافة) (حياد الشعب) وتقديم الثوار بصورة الخارجين على القانون وخرافة (القوة دين المسلم) وخرافة ديغول « إذن المكتب استغل عودته ليحاول إيهام الجزائريين بأن لا أمل في التحرر»[1].

---

[1] – محمد عباس، **الثورة** ، المرجع السابق، ص ص 396، 399.

فمن خلال الرغبة في الوصول إلى إحداث القطيعة الجزائرية بين الشعب والثورة (همهم الأساسي) والعمل على زعزعة صفها من الداخل والرغبة في تجسيد أهداف وتحقيق مهمة الضباط رصدت إمكانات مادية كبيرة فإن وسائلها وآلياتها لم تكن على شكل واحد وإنما تنوعت وتعددت وهذا ما حفز القائمين على توجيه وإدارة الحرب على الإبقاء عليها وتطويرها فتمثلت وسائلها وأدواتها بالأساس في الآتي:

أ- **مجموعات (وحدات) مكبرات الصوت والمناشير:**

والتي تعد على جانب كبير من الأهمية ظهرت إلى الوجود خلال شهر جوان 1956م، وهي تابعة للمكتب الخامس عززت بست ضباط وتسعة عشر صف ضابط و60 جنديا مجندا، وزودت بطائرة عمودية صوتية وأخرى مزودة بمكبر الصوت، وقد يتوزع القائمون على إدارتها إلى أربعة فصائل (فصيلة القيادة والاستعلامات خاصة بالمعلومات، وفصيلة العمل لتنظيم جلسات العمل السيكولوجي وفصيلة اختصت بإعادة الإنتاج والنشر (البث الإذاعي والسينمائي)، واضطلعت المجموعات في عملها الأول بمجال الدعاية لأجل الترغيب من خلال مخاطبة الناس خاصة.

بحيث أخذت دعايتها ثلاثة أبعاد رئيسية تمثلت في: الدعاية المنطوقة لتركيز على إذاعة التصريحات وبث أنواع شتى من الموسيقى باستخدام الأشرطة السمعية المسجلة، وتوزيع المناشير واللوحات الإشهارية ذات الدعاية المركزة التي تحمل شعارات دعائية والأخبار المحلية الخاصة لكل

منطقة على مدى تثبت هذه المناشير على الجدران وعلى حوافي الطرقات الرئيسية ومداخل المدن والقرى بالإضافة إلى بث أفلام سينمائية مضحكة ذات طابع كوميدي كل ذلك من أجل دحض الدعاية الموازية لجبهة التحرير الوطني, كما نجحت المجموعات في إفشال الإضراب المدرسي وتفويضه ابتداء من 4 فيفري 1957م، فتمثل هدفها الأساسي في التقرب من عقلية السكان والتأثير عليهم.

ب- **الفرق الطبية الاجتماعية القريبة:**

تم إنشاؤها سنة 1957م حيث كانت تضم طبيبة وممرضة أو مساعدة مسيحية ومساعدتين مسلمتين مهمتهن التركيز على النساء المسلمات الجزائريات بضبط اتجاه الرأي العام النسوي الجزائري لاتخاذ قرارات مناسبة قادرة على صياغة عقلية المرأة الجزائرية صياغة جديدة بعد إدراكهم لموقع المرأة الجزائرية المسلمة من عملية التحرير ودورها الرئيسي في حركة التغيير بحيث تم اختيارهن من العنصر النسوي من الفرنسيات ثم تجنيدهم خصيصا لتلك المهمة وكن يخضعن للنظام المدني، قد وصل عددهم إلى 315 امرأة و141 امرأة من المسلمات الفرنسيات و80 امرأة أوروبية و94 من أوروبيات الجزائر موزعون على 171 فريقا على

الناحية العاشرة[1]. وفي بداية 1959م أنشأت 500 ملحقة نسائية في مراكز الفرق الإدارية المتخصصة تشرف على النساء اللواتي يقمن بالأعمال اليدوية وتلقيهن الإرشادات الصحية، في هذا الإطار أوضح القائد كارد (GARDES) لضباط الجيش الفرنسي مهام الفرق الطبية الاجتماعية قائلا:«لا يجب بأية حال من الأحوال أن تنسوا بأن إنشاء الفرق الطبية الاجتماعية هدفها القيام بمساعدة النساء المسلمات اللواتي هي نصف عدد سكان الجزائر، يجب أن يصحب الحصص الطبية الاجتماعية انعقاد اجتماعات دعائية للمشاريع الفرنسية ضد جبهة التحرير».

بحيث كانت تتراوح مدة الأفلام ما بين 10 إلى 30 دقيقة معظمها تتعلق بمسألة (الحايك) معروف منذ القدم أن المرأة الجزائرية بعد من ألبستها التقليدية الموروثة ومازالت قيمته إلى يومنا هذا (والانتخابات، التعليم يعرض فيلم بعنوان (الحجاب الذي يسقط) مدته 27 دقيقة، وعن الانتخابات كان يعرض فيلم بعنوان (المرأة في المدن ستنتخب)إ أما بالنسبة للتعليم كان بداية جانفي 1959م وتم إنشاء 40 مركزا اجتماعيا، كما نجد قانون 5 فيفري 1958م الذي يمنع الحقوق السياسية للمرأة أملا في كسب أصواتها الانتخابية في الاستحقاقات المستقبلية للمشاريع الديغولية[2].

ج- <u>المساعدة الطبية المجانية:</u>

أنشأت هذه المصلحة في شهر جويلية 1956م تتمثل مهمتها في تقديم وتوفير المساعدات الطبية اللازمة سواء بالعلاج أو المتابعة الطبية، قد تحمل هذه المسؤولية أطباء عسكريون منهم حوالي 50 طبيبا من اللفيف الأجنبي تحت مسؤولية رئيس (لاصاص) وقد بلغت الاستشارات المجانية تسعة عشر ألف (19000) سنة 1956م بلغت سنة 1959م مليون وثلاثمائة ألف استشارة.

د- <u>الملحقات النسوية للشؤون الجزائرية:</u>

نلاحظ أنه ثمة قواسم مشتركة بينها وبين فرق المساعدة الطبية، تركزت مهمتها على التأطير والتربية وتقديم الإسعافات الأولية لذوي الحاجة في الزمان والمكان ويندرج عملها في سياق العمل المدني.

هـ- <u>عملية الزرق ومحاولات التفجير الداخلي للثورة:</u>

لم تهضم إدارة الاحتلال الهزيمة النكراء من خلال ما عرف بعملية العصفور في إطار سعيها لإيجاد قوة مناهضة لجبهة جيش التحرير الوطني، حيث استطاعت قيادة الثورة على مستوى الولاية الثالثة أن تحسن التعامل مع العملية وأن تسيرها لصالحها جعلت قوات الاحتلال على رأسهم (جاك سوستال) يثقون به ثقة

---

1 – لخضر شريط وآخرون ، المرجع السابق، ص ص 314، 319.

2 – ليلى تيته، المرجع السابق، ص ص 228، 229.

مفرطة باختراق من الثورة بعد نظر عميق ودراسة تحليلية للتجربة تم الاعتماد على خبراء الحرب النفسية لتسلل والنفاذ إلى حصن الثورة[1]، فهذه العملية كانت ذات طابع سياسي استخباراتي عسكري أشرف عليها النقيب الفرنسي (ليجي) المسؤول عن مكتب الاستعلامات والاتصالات في منطقة القبائل[2].

والتي تعد من أبرز وأخطر صور الضغط النفسي تعود جذورها نهاية سنة 1957م وبداية سنة 1958م وقد كان وراءها العقيد غودار، أما النقيب ليجي تولى عملية التنفيذ الميداني لها، وكما تسمى العملية أيضا بالقضية الهامة لكنها رغم تجنيد الأجهزة الإعلامية لها في تحمس ونشاط، لم تلق بدورها أي نجاح. ولتطبيق سياسة التواصل مع السكان من خلال المعلمين من خلال العلاقة مع أولياء التلاميذ، ومسيري ديار العسكري بالإبقاء على التواصل على المجندين القدماء، جمعيات المحاربين القدماء، المنازل الريفية في المراكز الصغيرة والمساعدين الاجتماعيين بالمدن مع الشرط التحدث باللغة العربية والأمازيغية.

وكما يؤكد الجنرال بونفر (Beanfre) بتحديد وضع الجزائر والتصريح على أن العمل العسكري لا يكفي للقضاء على الثورة، فلابد على فرنسا أن تستعيد هيمنتها على المسلمين الجزائريين وبأن القوات الفرنسية لا تستطيع فعل كل شيء بمفردها ولتحقيق وتطبيق هذه السياسة وجب عليها أولا معالجة الأمور التي يعاني منها المجتمع الجزائري خاصة الريف (لأنه الوحيد الذي عانى أكثر من ويلات المستعمر على عكس المدن) مثل: البطالة، مشكل الأجور، التسلط الإداري، والذي بدوره أعطى النتائج التي تؤكد بأن العمل العسكري لا يكفي لوحده للقضاء على الثورة والثوار[3].

فاستند في حديثه على التقرير الأساسي الذي قدمه الجنرال شال سنة 1959م، والذي من شأنه توضح مختلف الوسائل والتنظيمات لكسب الشعب والتي تمثلت في: المصالح المركزية للشبيه ومراكز التكوين الشبيه الجزائرية (CFJA) والتي كان عدد 35 مركزا للتكوين التمهيدي، والذي كان تحت إشراف مسؤول المناطق الشرقية والوسطى والغربية يديرها مدربون عسكريون، ففي سنة 1959م تم تجنيد حوالي 1368 شاب وتأسيس مصالح متخصصة تشرف على التكوين المهني لهؤلاء الشباب[4].

فبالإضافة إلى تلك المؤسسات هناك مراكز أخرى استعملتها الحرب النفسية، فما هي هذه المراكز؟ وإلى أي مدى ساهمت في إحداث القطيعة بين الشعب والثورة؟ وما الهدف من تأسيسها؟.

1- لخضر شريط آخرون، المرجع السابق، ص ص 319، 333.

2- جودي أتومي، **العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ**، مطبعة حسناوة، الجزائر، 2005، ص 190.

3- ليلى تيته، المرجع السابق، ص 106.

4- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص ص 22، 23.

- **مراكز التكوين الخاصة بالرجال:**

كان كل مركز يعمل على استقبال متربصين من الشباب الجزائري والكهول تتراوح أعمارهم ما بين 25 و30 سنة يقسمون حسب مستواهم التعليمي وأعمارهم، أما بالنسبة للدروس فكانت تلقى عليهم مبادئ في التربية المدنية والصحية والمعارف الإدارية العامة الجزء القليل فقط، وبعد التخرج تمل دورهم في نشر الأفكار الاستعماريين بين أوساط الشعب خاصة منها مقاطعة الثورة والثوار وكانت الأهم والإشادة بدور فرنسا الحضاري، وفي أول أفريل 1959م تم تأسيس 12 مركزا لأداء نفس العمل ولأهداف فكان كل مركز يضم حوالي 30 و40 متربص جزائري لأداء مختلف المهام، أما بالنسبة للمراكز النسوية بلغ عددها 110 مركزا للفرق الطبية والاجتماعية عملت على تعليم النساء حول مبادئ التربية المدنية الفرنسية والصحية والوقائية بهدف كسب النساء لصفهم وإبعادهم عن الثوار، ومثلما وقع الاهتمام بالرجال والنساء هناك مراكز أخرى اهتمت بالشبيبة.

- **مراكز الاهتمام بالشبيبة:**

تأسست سنة 1957م وكان جنسية المدربون عسكريون جزائريون متطوعون ومدعوون إلى الخدمة العسكرية كان يتم تدريبهم لمدة أربعة أشهر فكانت المواد الأساسية تتمثل في: التربية المدنية، التربية البدنية، والتربية الأخلاقية، وكان المركز يتكون من 21 ضابطا وعاملا و60 ملازما ومرشحا، فكان المدربون يؤدون مهامهم بحسب الفرق من اثنتين إلى ثلاثة، فكان عدد المدربين حوالي 1332 مدربا من تاريخ 10 جوان1959م، وكانت تلقن كذلك المبادئ الفرنسية بهدف جعلهم الجناح الأيمن (حرس وقومية) فكان التلقين والتنشيط يتم في: النوادي الرياضية، مراك تكوين الشباب، نوادي الشباب، فكانت كل إطارات مصالح التكوين تتألف من 20 ضابطا عاملا ومائتي ملازما ومرشحا، وكان المركز يقع في مدينة (issoire) الفرنسية لتغليط رأي الجزائريين وإلى جانب ذلك توجد مدرسة للذكور تأسست مدرسة أخرى للمدربات الإناث المسلمات بمدينة (NANTES) الفرنسية منذ جويلية 1959م[1].

المبحث الثاني: دور ضباط الشؤون الأهلية (لصاص) في الحرب النفسية داخل المعتقلات

1- دور ضباط الشؤون الأهلية في فصل العلاقة بين المعتقل وزوجيته خارج المعتقل:

أخذ رجال (لاصاص) يتبعون حياة المعتقل في المحتشد ويلاحقون زوجته في القرية أو في المدينة ويبادرون باستجواب بعض من المعتقلين ويناقشون معهم في الإدارة حول حياتهم الاجتماعية وحول سياسة فرنسا وأعمال المجاهدين كذلك يعدون بالخروج من المعتقل حرا طليقا، على مدى نصف شهر تقريبا، أو

[1] – يوسف مناصريه، المرجع السابق، ص 27.

شهر على الأكثر وأبعد تقدير، وحينئذ ينشئ المعتقل المستجوب بفكرة الخروج، ويكف عن متابعة الدروس، ويرقب أمتعته وكما يكثر من الحديث مع زملائه في المحتشد ويكاتب أهله بقرب الرجوع وتفعل الرسالة فعلها في الزوجة والأولاد.

ولا ننسى بأنهم يتابعون هذه المراسلة بعناية وكثب، يكرون الاستجواب والحوار من جديد بأسلوب الوعد والترغيب بعد ذلك فيتصلون بالزوجة على أساس أن زوجها يرفض الخروج من المعتقل، ومن ثم تهدده في مراسلتها بالطلاق وترك أولاده لكي تتزوج من جديد برجل آخر، والرقابة من طرف رجال (لاصاص) كانت مستمرة لكل الطرفين في المراسلات انتظارا لما تسوء به العلاقة بين الزوج وزوجته وتنتهي حتما إما بثبات الزوج على المبدأ تبعا للثورة ويكون الطلاق، وإما بالاحتلال العقلي لابسا (قومي وحركيا) بمعنى الانضمام إلى فئة القوم والحركة وأمام المحاولات النفسية التي يطبقها (لاصاص) في
المعتقلات والمحتشدات لتقطيع أوصال المجتمع في المستقبل القريب والبعيد، لأن أولاد المتخاذل وسيعبرون بأنهم أبناء الخائن، وتبقى نقطة سوءا في تاريخ العائلة لا تمحى إلا بالاغتراب.

2- **<u>دور لاصاص في تحطيم الشخصية السياسية داخل المعتقلات:</u>**

بعد تعرفهم وإطلاعهم على التركيبة الاجتماعية للمعتقلين داخل المحتشد بمنحهم رخصا لبعضهم لزيارة أهاليهم لمدة أسبوع أو أسبوعين على الأكثر وقد مارسوا هذا الأسلوب مع بعض الشخصيات السياسية ويقاطعوهم فتنهار معنوياته، وهم تحت مجهر(لاصاص) ثم يتخذون أسلوبا آخر للتهدئة بنقله إلى محتشد آخر يهيأ منه الخروج أو إطلاق سراحه. حين حاول البعض الترشيح للانتخابات فمنعوا من تقلد المسؤوليات السياسية لأن الذي رجع إلى المعتقل من تلقاء نفسه كأنه فر من الثورة، ومع ذلك يبقى مشبوها ويصاب بالعقدة النفسية، وهذا التشويه لا يقل أهميته وتأثيرا عن تشويه ألقاب الجزائريين بالألقاب المتنافرة القبيحة، وقد تنبهت بعض الدول الشقيقة في المغرب العربي فشجعت الشعب بالإعلام وتسهيل المحاكم لتبديل ألقاب التشويه وتعويضها بأسماء ذات وقع حسن على السمع والسامع[1].

3- **<u>دور ضباط الشؤون الأهلية في تكوين العملاء من المعتقلين داخل المعتقلات والمحتشدات:</u>**

إذا كان العدو الفرنسي يجند (القوم والحركة) في الخارج بواسطة الإغراء والترهيب ف (لاصاص) يؤدون دورها في المحتشدات والمعتقلات، فيعمدون بالأخص إلى استدراج ضعاف النفوس مما مروا بمرحلة التعذيب قبل الوصول إلى المعتقل، فيعاودون الكرة بالترهيب وبأسلوب التخويف والرجوع إلى العذاب من جديد، وهنا تنهار العزائم بعض النفوس، ويجند العملاء من داخل المحتشد، وأحيانا يمزج رجال لاصاص في

1- محمد الطاهر عزوي، **ذكريات**, المرجع السابق، ص ص 27، 30.

الاختيار بين البسطاء والمثقفين بين الانضمام إلى فرنسا وبين جبهة التحرير الوطني بدون ضغط ولا تهديد تكون برفع الأيدي، بحيث إذا رفع واحد يده يتبعه الجميع خشية أو مجاملة، ومن ينحاز إلى فرنسا يطلق سراحه والعكس يبقى رهين الاعتقال، كما وقع في معتقل (بوسوي 1957)، إذ نودى من طرف (لاصاص) على 96 معتقلا، ولما خيروا وجرت العملية إنجاز عشرون إلى فرنسا ورجع 76 رجلا إلى المحتشد رافعين رؤوسهم مع جبهة التحرير إلى الممات، ومكثوا بجانب الإدارة داخل الثكنة العسكرية يحيون (العلم الفرنسي) كل صباح ومساء لمدة أسبوع ويؤدون الأدوار المسرحية كأن شيئا لم يكن، أثر على قليل من ضعاف النفوس، واختاروا العمالة أن يلبسوا (قوما وحركة) ومن حسن الحظ أن الثورة أشد وأقوى نفسيا وسيكولوجيا[1].

فكان التغلغل في الأوساط الشعبية قناعة تعمقت لدى القادة الفرنسيين خلال سنة 1956م، فتجلى ذلك في المراسلات التي كانت بين (SALAN) و(Trinquier) و(Massu) تم تبادلها خلال هذه السنة، بوجود رغبة هؤلاء في استهداف الشعب واختراق صفوفه، ويظهر ذلك من خلال الفقرات التالية من الرسالة التي كانت بين (Trinquier) إلى (salan) إذا يقول: « هنا يتضح من الوهلة الأولى أنه لا تصادفنا أية صعوبة في تجنيد العملاء من أجل الدعاية... ويضيف ويقول أنا متيقنا من أننا سنجد في الجزائر، وفي أوساط الجزائريين الموجودين بفرنسا، من يصلح لهذه المهمة بعد تكوين بسيط..بعد ذلك أضاف إلى قوله..عندما ندس هنا في الجزائر شهريا عشرين أو ثلاثين عميلا بتكوين جيد، سنتوصل في وقت مقبول إلى الحيازة على المعلومات (الهم الوحيد) اللازمة في مرحلة أولى، ثم تعفين المقاومة الوطنية في مرحلة ثانية، أما إذا استمر اعتمادنا على القوة العسكرية وحدها لاستئصال العدو...فالوقت سيطول بنا»[2].

4- دور ضباط الشؤون الأهلية في تشجيع الحزبية والطائفية داخل المعتقلات والمحتشدات:

يكشف العدو بمنح اللغة العربية، وبإحداث الشقاق بين المعتقل وزوجته، وبتشويه بعض السياسيين بمنح الرخص، وبتكوين العملاء من داخل صفوف المحتشدين إذ فتفننوا في إثارة النعرات الطائفية والجهوية وإحياء الحزبية، فنرى رجال لاصاص وقت ما يبحثون معتقلا يسألونه عن قبيلته، وعن الجهة التي ينتمي إليها، وعن اللغة التي يعرفها ويتقنها وعن لهجته في ناحيته، وهل هو نوميدي أو عربي، وإذا كان النوميديين يشكره ويمدحه وينبهه أن العرب جاءوا مستعمرين، بينما فرنسا جاءت بالحضارة ونلاحظ بأن مكبرات الصوت في زاوية ويفتح عليها المذياع من إدارة (لاصاص) ولا قوة للمعتقلين في غلقها، ويسمعون لكل الاسطوانات المتنوعة كالوهراني والعاصمي والبلدي والبجاوي والقسنطيني والعنابي والأوراسي والصحراوي والسطايفي، ومن

[1]- محمد الطاهر عزوي، " **المعتقلات أثناء الثورة التحريرية** "، مجلة التراث، جمعية التاريخ والتراث الأثري لولاية باتنة، العدد 03، مطبعة عمار قرفي، باتنة، الجزائر، 1988، ص 73.

[2]- Mohamed Teguia, Opcit.p.236.

ثم يبنى رجال (لاصاص) على التمعن في التفرقة وعلى إحياء الجهوية، مما يثير كوامن الضعف والخضوع والإذلال.

فاستغل بذلك رجال (لاصاص) مفعول الفن في النفوس المريضة، ويكرون نفس الأسئلة، ويحببون الحياة الاجتماعية، ويرغبون فيها مع الأهل والأقارب، وأن في نيتها إعطاء الاستقلال للجزائر، ومن اختار الانفصال عنها يسقط في أحضان الشيوعية الديكتاتورية، وإذا أردتم أن تعيشوا في رخاء وطمأنينة وأمن واستقرار وحضارة ورقي وتمدن، فكونوا مع فرنسا في سياستها واقتصادها وثقافتها.

5- دور ضباط الشؤون الأهلية في استغلال الإعلام داخل المعتقلات والمحتشدات:

تختلف المعتقلات عن السجون بشراء الكتب بالمراسلة وبدخول الصحافة الفرنسية كمختلف أنواعها إذا يعرضون عليهم كل الاسطوانات التي سجلت فيها خطب العملاء والمنظمين إلى صفوف الجيش الفرنسي من جيش التحرير، كما يستمرون في إذاعة (صوت البلاد) la voie du blade صباحا ومساء والتركيز على إسماع المعتقلين نشيد (لامارسياز) والموسيقى العسكرية، كما تفرض عليهم خطب كل الحكام الفرنسيين في الجزائر خاصة خطب الجنرال ديغول والجنرالات القائمين بانقلاب 13 ماي 1958، أما قانون الإطاري (la poi cadre) فيكاد يحفظه المعتقلون من كثرة الترداد، وتأتي بعده خطب الجنرال ديغول، وتعتبر كتابا مقدسا يصيحون بها صباحا ومساء. وأحيانا يستدعي بعض المعتقلين الاستجواب والتحاور حول مضمون الخطاب وأهدافه السياسية[1].

المبحث الثالث: إستراتيجية الثورة في مواجهة المصالح الإدارية المتخصصة

1- مواجهتها للحرب النفسية

فبالرغم من كل الإجراءات العسكرية والتعسفية التي قامت بها الحكومات الفرنسية تجاه الشعب الجزائري لفصله عن قاعدته الثورية وخنقه في عقر داره من أجل تهدئة الوضع وكسب ثقة السكان، ورغم كل محاولات العدو من المناورات والدعايات المضللة والإذاعات والصحف والمنشورات والعملاء وبرنامجه الذي كان يعرف في الإذاعة باسم (صوت البلاد) يتكلم العملاء فيها باللغة العربية لتغليط المواطنين، ونظرا لحجم خطورة الحرب النفسية على راهن ومستقبل الثورة. كان الدافع لقادة ومسؤولي الثورة عقد اجتماع طارئ ضم عقداء الولايات الداخلية لكون جبهة التحرير كانت واقفة لها بالمرصاد لدحض كل الأقاويل والأكاذيب والأخذ بالجانب النفسي وذلك لرفع معنويات الشعب حتى يتيقن بأن الثورة قادرة على ملاحقة أعداء الوطن أينما

1- محمد الطاهر عزوي، ذكريات, المرجع السابق، ص ص 30، 35.

وجدوا كغلاة المعمرين، والعملاء، وضباط المخابرات والجندرمة والشرطة وأعضاء منظمة اليد الحمراء[1]، لأن مثل هذا النوع ينبغي مواجهته بشدة وصرامة باتخاذ التدابير اللازمة لوقف نشاطها بالتنسيق مع فعاليات الحرب النفسية الأخرى، وفي مقدمتها الإعلام الذي تقع عليه مسؤولية كبيرة بالكشف عن أهداف العدو أمام الرأي العام المحلي والعالمي كوسيلة من وسائل الدعاية المضادة، وهذا ما يؤكده محمد السويدي في قوله: « تثير مسألة الارتباط بالجماهير مسألتين مهمتين أمام الثورة مدى قدرتها على الحركة ، وأن تكون جماهيرية فكرا وسلوكا، ومدى قدرتها على تحريك الجماهير وتوجيهها وقيادتها»[2].

- بحيث تمثل مواجهة الثورة للحرب النفسية باتخاذ الحلول التالية:

أ- الإعلام المنطوق:

وذلك رغبة في إيصال الثورة الجزائرية إلى الشعب الجزائري في الداخل فبرزت إلى الوجود إذاعة (الجزائر الحرة) على الحدود الجزائرية المغربية، وصوت الجزائر من تونس والقاهرة وليبيا والثورة الجزائرية من القاهرة، وصوت الجزائر من دمشق وبغداد، وقد ارتكزت المادة الخبرية الإذاعية على الأنباء العسكرية، أما في يوم 3 ماي 1958م، ذكر روبير لاكوست عن استغلال الثورة الجيد للإذاعة يذكرها صراحة:« أن الإذاعة في منظور الكثير من الفرنسيين تعتبر وسيلة تسلية في الوقت الذي جعلت منها بعض الدول سلاحا للدعاية».

ب- الإعلام المقروء:

ممثلا في جريدة المقاومة ثم جريدة المجاهد باللغتين العربية والفرنسية من خلال ضبط وتحديد سير وقائع المعارك والهجومات والكمائن[3]. بحيث كان استغلال الإعلام والدعاية المضادة باعتبار ذلك سلاح يخاطب مباشرة العقول ويؤثر على النفوس. فكان كرد فعل لمواجهة الدعايات والسموم المغرضة التي تروجها المخابرات لزرع الشك والفرقة والشفاف بين الصفوف بحيث أنشأت خلية للطبع والنشر بالأوراس، اختصت بطبع كل أنواع المناشير سواء كانت للمتعاملين مع العدو من حركة والصبايحية والمنتخبين والجواسيس والعملاء والمكاتب العربية، وما كان يوزع على المواطنين لرفع معنوياتهم وتحذيره من شراك المخابرات الفرنسية وكما كانت تطبع كذلك رسائل شكر وعرفان بالجميل للمحببين والمتعاطفين مع الثورة، ورسائل أخرى

1- لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص 334.

2- محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 28.

3 – لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص ص 335، 337.

للتهديد وإنذار ووعيد لكل متعاون ضد الثورة، فكانت تلك المناشير بمثابة مرآة عاكسة لما يجري بداخل البلاد وتأثيرها على الرأي العام المحلي والدولي ومن أشهر النثريات (مجلة الوطني)[1].

<u>ج- إنشاء هيئة المحافظون السياسيون</u>: وكما يصطلح عليه (بالمفوض السياسي) ويطلق هذا اللقب على ضابط أو ضابط صف من المجاهدين، وكان يشترط في تعيينه الثقافة الكافية، والوعي السياسي المتين، فكانت الغاية من جبهة التحرير الوطني في تأسيس لمثل هذه الفئة أو الهيئة: تنظيم الشعب وإرشاده سياسيا بالإضافة إلى الدعاية والأخبار ووضع خطط لمواجهة الحرب النفسية ضد العدو، فالمحافظ السياسي الذي يعد أشد خطورة في منظور إدارة الاحتلال بحكم وظيفته وأدواره وأهدافه من حيث النوعية والإرشاد ومحاربة الآفات الاجتماعية في الوسيطين المدني والعسكري والقيام بتسجيل عقود الزواج والطلاق والميراث والمواليد والوفيات، بحيث كانوا يختلفون من حيث الرتب العسكرية ابتداء من رتبة العريف إلى الرائد، وكان يتم اختيارهم وفق معايير ومقاييس تتمثل في: فصاحة اللسان, النضج السياسي, حسن السيرة والثقة التامة، وذلك بمساعدة المسبلون[2].

بحيث كانت مهامهم تقتصر بالدرجة الأولى على الجانب السياسي من خلال نشر الوعي في الأوساط الشعبية ومحاربة الدعاية والأفكار الاستعمارية, وخلق حوافز التعبئة الشعبية لإفشال خطط الحروب النفسية خاصة، وعنصر آخر ذو أهمية كبرى لربح المعركة باللجوء إلى تعبئة الجماهير وذلك راجع إلى طابع التخلف والخراب وكلها عوامل تلح باستعجال هذه الوسيلة الرئيسية في يد الجزائريين، سواء يخص مسألة الإصلاح الزراعي ومشاكلها التنظيمية ومشاكل السكن، ومحو الأمية، والصحة، فكان لابد من إحداث وإبقاء روح التعبئة في أوساط الجماهير وهو الطريق المؤدية إلى جعل الجزائر دولة عصرية وبالجو الأخوي والحماس الشعبي يضمن تحقيق المنجزات الكبرى[3].

كما عددت جريدة المجاهد مهام المحافظون السياسيون وتذكرها في الآتي: تنظيم وتثقيف الشعب، الدعاية والأخبار، الحرب النفسية (حرب العصابات)، العلاقة مع الشعب، العناية بالأقلية الأوروبية، العناية مساجين الحرب، إعطاء الرأي في جمع برامج النشاطات العسكرية لجيش التحرير الوطني[4]. وعليهم تحسين

---

[1] – محمد الصغير هلايلي، المرجع السابق، ص 153.

[2] – عبد المالك مرتاض، المعجم، المرجع السابق، ص 163.

[3] – إسماعيل دبش، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962**، مرجعية لترشيد حاضر ومستقبل سياسة الجزائر الإقليمية والدولية، دار هومة، الجزائر، 1999، ص ص 108، 109.

[4] – أحسن بومالي، « **من التقنيات والمبادئ التي عممها وفننها مؤتمر الصومام**»، <u>جريدة المجاهد</u>، العدد 1463، 19 أوت 1988، الجزائر، ص 13.

التربية السياسية للمجاهدين عبر عقد اجتماعات دورية للإعلام والتربية، والسهر بالقوة على رفع معنوياتهم وذلك كله للتصدي للدعاية المغرضة لمصالح الإدارية المتخصصة[1]. إضافة إلى المحافظ السياسي يوجد العامل الطبي وهما اللذان قاما بالدور في آن واحد، فالأول كان يسير جنبا إلى جنب مع الطبيب ويقوم بمدة تطول وتقصر في شحن عزائم الشعب وتهديم ما قام به ضباط المكتب الخامس الفرنسي (المصلحة السيكولوجية) أما الثاني كان يقوم بمعالجة المرضى[2].

د- <u>الصرامة والشدة مع المعادين لطريق الثورة:</u>

فإن استمرار وديمومة الثورة ركن أساسي في تحقيق الاستقلال الوطني، الذي وطأه الغزاة بغير وجه حق، ذلك معلق على شرط تنقية صفها وتعزيز خطها وتقوية حركتها بأشد صرامة وأقوى صلابة، فإن عقوبة الإعدام طالت كل من تطاول على الثورة وتعاون مع قوات الاحتلال, الأمر الذي زاد من ثقة الشعب بالثورة ومن مخاوف المتعاونين مثلما حدث مع (علي شكال) الذي اغتيل سنة 1957م، وأن خلال شهري أفريل وماي 1956م قتل حوالي 211 قوما و259 خائن بالولاية الثالثة و60 قوميا و135 خائنا غرب قسنطينة بالأخضرية و19 قوميا و52 خائنا بعنابة.

هـ- <u>تعميق الثقة بين الثورة والشعب:</u>

على هذا الأساس نجد أن مسؤولي الجبهة عهد في البداية إلى تنظيم الشعب والتعبئة والتصدي للدعايات الاستعمار، فإن عمق ومستوى الثقة المتبادلة بين الشعب وقادة الثورة كان العامل الأساسي في دفع الثورة قدما باتجاه تحقيق مكاسبها، بالإضافة إلى مد جسور الثقة بين الشعب والسلطة(جبهة وجيش التحرير الوطني) وتعميقها والتواصل الحقيقي مع المواطنين والاستماع إلى شكاواهم وآرائهم ومناقشتها معهم[3].

بحيث كانت مهمة البحث عن المعلومات على المستوى العسكري والثقافي والاجتماعي عن طريق تكثيف العمل النفسي والدعائي بين السكان بمعنى (زرع الفتنة بين الأهالي الجزائريين) ولتحقيق أهداف تلك الإستراتيجية خصصت في ذلك المجال مبالغ مالية لشراء ذمم الجزائريين فكانت من بين الأساليب المستخدمة من قبل المصالح: استغلال الاختلافات العرقية وتعميق (مبدأ فرق تسد)، كذلك البلاغات الكاذبة المثبطة للمعنويات والحملات الدعائية بإرغام المساجين والأسرى الاعتراف بأسرار الثورة[4]، وما ذهب إليه الهادي

---

1 – جمال خراشي، المرجع السابق، ص 542.

2 – د.عقبة، **الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة حول فظائع الاستعمار الفرنسي في الجزائر**، ج2، المجلد الثالث، قصر الأمم من 08 إلى 10 ماي 1984، ص 111.

3 – لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص ص 341، 343.

4 – الغالي غربي، فرنسا، المرجع السابق، ص 183.

درواز في تصدي المواطنين للأساليب الوحشية التي فاقت(الإنسانية والأخلاقية) على حد قوله: محافظة الجزائريين على أصولهم العربية والإسلامية فأطلقت عليهم صفة الجهاد والاستعداد للدعم اللوجستيكي للثورة، فرغم كل ذلك من « قوة وفظاعة أساليبه التي أحيانا يعجز العقل على وصف وتصور درجة بشاعتها» مما استحال على العدو اختراق صفوف الأعراش والقبائل بالرغم ما قامت به مصالحها المتعددة، فجاءت الدعاية لفضح أكاذيب ضباط الشؤون الأهلية (SAS) وكشف مؤامراتهم ودسائسهم وتزويد جيش التحرير الوطني بكل تحركات العدو وكشف الخونة والعملاء ومخططاته وأهدافه السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية وكسف مدى آثارها، فبالرغم من كل تلك الأساليب والدور التي قام به ضباط الشؤون الأهلية داخل المعتقلات، فكيف كان رد فعل جيش وجبهة التحرير الوطني على عمل (لصاص)(SAS)[1].

ولما نعود إلى سنة 1955م وبالضباط إلى هجومات 20 أوت 1955م نلاحظ بأن هدفها العام تمثل أساسا في إفشال سياسة الوالي العام (جاك سوستال) وبتوسيع (نطاق)الثورة في أوساط الجماهير الشعبية لتحضنها على حد مقولة العربي بن مهيدي المشهورة: «ألقوا بالثورة إلى الشارع فليحضنها الشعب». أما بالنسبة لهدفها الخاص تمثل في تحقيق ضغط القوات الفرنسية على منطقة الأوراس[2].

2- مواجهتها للمصالح الإدارية المتخصصة

أ- <u>تصدي الثورة على عمل المصالح الإدارية المتخصصة:</u>

ولدراسة السبل الكفيلة للتصدي لعمل الأقسام الإدارية المتخصصة بعد إعلان العدو والحرب وبأنها ستكون مستديمة لاسترجاع زمام الأمور والمبادرة وتصبح فرنسا (الآمر والناهي) في أمر تسيير شؤون الشعب والنازعات بالقوة من أيدي الجبهة وجيش التحرير الوطني، وبسبب فشل الإجراءات المتخذة من طرف الجبهة والجيش ضد الخونة والعملاء الذين اختاروا الصف الآخر قوة ومقدرة التنظيم السياسي والإداري ولتصنيف الخناق على الجبهة أنشأت مصالح أو أقسام شبيهة لها تعرف باسم (المصالح الإدارية الحضرية) (SAU) بقيادة الجنرال راؤول سالان (Raoul Salan) هدفه من ذلك كسب سكان الأحياء القصديرية، كل ذلك من أجل استرجاع ولاء فرنسا (الوطن الأم) وبإحرازها انتصارات فانتابها الطمع في إتمام العملية بأسلوب آخر يمثل في عملية التهدئة المشهورة لدى (جاك سوستال) "ربع الساعة الأخيرة"، فنلاحظ على العدو أنه كان يمارس سياسة (الجزر والعصا) أي ممارسته القمع من جهة والنشاطات الاجتماعية والاقتصادية لكسب ولاء السكان من جهة آخرى، فكانت التجمعات السند الأكبر للمجاهدين من

[1] - الهادي درواز ،المرجع السابق، ص ص 87، 92.

[2] - علي زغدود، **ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية**، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، 2004، ص 140.

خلال قراءة وترجمة المنشورات الصحفية للولاية قبل توزيعها.« فكان دافعها حاسما لتأليب السكان على العدو ومواجهته حتى النهاية»[1].

أما بالنسبة لموقف الثورة من المصالح الإدارية المتخصصة تمثل في: قامت العملية إنشاء (فرق الكوماندو)[*] المتخصص في تصفية الضباط الفرنسيين والمتعاونين معهم، منع السكان من أي اتصال أو علاقات معها، ولم تكتف الجبهة فذهبت إلى إتباع أسلوب آخر من حيث تكثيف من الهجمات ضد المصالح وشن العمليات العسكرية ونصب الكمائن ضد دوريات المخزن، وإنشاء نظام المجالس الشعبية الذي يتكفل بتأطير السكان وتوعيتهم ووازى ذلك من تكثيف الدور الاجتماعي من خلال تقديم المساعدة لعائلات المساجين والشهداء، أما عن الخسائر المادية والبشرية التي ألحقت بالجيش الفرنسي منذ تأسيسه للمصالح الإدارية المتخصصة إلى غاية 09 مايو 1960م، وصل إلى 77 ضابط أما عدد القتلى وعناصر المخزن فقد وصل إلى 441 عنصر[2].

فبطبيعة الحال حاولت أجهزة الدعاية الفرنسية استغلال المنظمين إليها من أبناء الجزائريين فكان العكس على ما تصورته من خيانة هؤلاء، لكن في أرض الواقع نجد العكس تماما من خلال تلاحم الثوري بين الجماهير الشعبية في المنطقة، لأن من المفارقة كانت مصلحة الدعاية والإعلام في الجبال تمثل أكبر سند لجبهة التحرير الوطني من خلال الصحافة الاستعمارية التي بافتراءاتها وتقاريرها الكاذبة أججت لدى نفوس الشعب الجزائري الغضب وروح الانتقام وإرادة الانتصار فكانت أغلب العناوين الرئيسية في الصحف تحمل أخبار هزائم الجيش الفرنسي في منطقة الأوراس والقبائل وفي غابات القل ومتيجة والونشريس، فالصحافة كانت دائما تتكلم عن "الربع الساعة الأخير"، وعليه فأغلب الجرائد الاستعمارية نجدها مليئة بالحديث عن عملية التهدئة[3].

كما يذكر قريقور ماتياس في هذا الشأن أعمال المنظمة السياسية (ج.ت.و) ضد الفرق وذلك بعد إدراك الجبهة لخطورة انتشار الفرق فابتداء من 24 مايو 1955م بالأوراس قامت عصابة من الجبهة بقيادة شيحاني بشير باغتيال الحاكم الإداري دوبوي (Dupuy) والاستيلاء على وثائقه ومنها تقرير للجنرال

---

[1] – ميكاشير صالح، **حرب التحرير الوطنية في مراكز القيادة للولاية الثالثة 1957–1962**، دار الأمل، اكفادو،2012، ص ص 47، 48.

[*] وهي وحدات القتال متنقلة توجد داخل كل جبهة لمقارعة العدو ومناوشاته، وهي فرق خاصة متطوعة لضرب المستعمر غير ملزمة بالاستقرار في جبهة القتال معينة، ولا بمنطقة جغرافية محددة مهمتها ملاحقة العدو بضربات مدروسة، لها كامل الحرية في التنقل.أنظر: **محمد الصغير هلايلي، المرجع السابق، ص 183.**

[2] – الغالي غربي، فرنسا, المرجع السابق، ص ص 185، 186.

[3] – الرائد عز الدين، المرجع السابق، ص ص 134، 183.

بارلنج فشكل هذا الأخير كومندوس انتحارية ضد توسيع الثورة وفشل ضباط الشؤون الإسلامية وإجبار السكان على عدم الاتصال بهم.

أما بالنسبة لمجابهة الجبهة لهذه الفرق بحيث يذكر المؤلف بأن الإجابة على ذلك تتمثل في وثيقة عثر عليها في جيب جثة أحد قواد جيش التحرير الوطني, سيتم نشره في صحيفة الأسبوع في الجزائر (la semaine en Algérie)، لما لها من أهمية كبيرة في توضيح وتصور أهداف ووسائل الفرق, ويرى لهذه الأخيرة بأنها تريد تثبيط العزائم وزرع الشكوك وكسر اتحادهم وتزوير العقيدة فكانت من بين وسائلها: الدعاية والفساد والتخويف والتقتيل الجماعي وغيرها. فتمثلت أعمالها في إقامة هيكل إداري وتشكيل وتكوين جماعات الدفاع الذاتي لكسب ولاء السكان. فكيف كانت إستراتيجية جبهة التحرير الوطني في مجابهة الفرق الإدارية المتخصصة؟

ب- طريق محاربة جبهة التحرير الوطني للفرق:

فكانت من خلال ثلاثة طرق تمثلت فيم يلي: **الطريقة الأولى:** وذلك القيام بإزعاج منظم ومتكرر ضد الفرق والدوريات (المخزن) والدعاية من خلال توزيع المناشير وبث الأفلام (العمل النفسي, المدارس (المعلمون) والورش (مقاولات البناء والتعمير والعمال والبناؤون) لتعريف بالجبهة ولا ننسى اغتيال العنصر الأساسي وهم العملاء وجماعات الدفاع الذاتي والمخبرين).

الطريقة الثانية: والتي تمثلت في إقامة شبكة خاصة بدعم السكان على مستوى كل قسم لمراقبتهم وحراستهم لمنعهم من الاتصال بالفرقة ووضع المشتبه فيهم تحت المراقبة وكل ذلك من أجل الدعاية المضادة للفرقة والقيام بعمليات اجتماعية متبوعة ضد أساليب الفرقة فهي ترمي إلى إنشاء منظمة سياسية إدارية(1).

الطريقة الثالثة: فكانت ترمي إلى« توريط » السكان بدفعهم إلى القيام بعمليات تخريبية، وتشكيل الحراس والمخابئ. فإن هذه الطرق الثلاث طبقت فعلا ضد الفرق وذلك من خلال استعمال العنف وتشكيل منظمة سياسية إدارية واستعمال السكان في أعمال الدعم والإمداد للجبهة، وفي سنة 1958م تم العثور على وثيقة لدى أحد قواد اللجنة الوطنية من الولاية الخامسة والتي جاء في محتواها:« بأن الفرق تشكل خطر دائم يحوم حول الثقة التي منحها لنا الشعب، وقائد الفرق أيضا عنصر خطير في توجيه الجزائر إلى طريق الإنحلال، بالإضافة إلى تواجد المساعد الإجتماعي ما هو إلا عنصر هام بين يدي العدو. والتجمع حول هذه الفرق يبدو بمثابة ملاذ للسلام وقطع العلاقة بين جبهة التحرير الوطني والسكان، وفي المقابل ولأول مرة، تمت الإشارة إلى خطر ضابط الفرق من حيث عمله الإقتصادي أو الإجتماعي عكس ما ذكر سابقا من حياة أفضل للسكان، بناء الهياكل وغير ذلك من الإنجازات.[1]

---

[1] – قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص ص 162, 165.

كما جاء في محتوى الوثيقة نعتها للتجمعات بأنها تشكل خطر، كما بينت الوثائق بأن جبهة التحرير الوطني كانت واعية بالخطر فشرعت المنظمة بتنفيذ الأعمال المقررة بالوثائق لمجابهة الفرق، أولها في ميدان البطاقات الهوية بشن هجومات عليها، فكان جواب أغلبهم بضياعها، لكن الإدارة تمسكت برفضها بتحديد بطاقة أخرى، وأحيانا يقول بأن الفرق هي التي انتزعت منه أوراق الهوية، لكن المنظمة السياسية الإدارية لا تنخدع، وظل السكان في حرج بين الفرق والمنظمة في حين قامت هذه الأخيرة بتصعيد أعمالها بمنع التصويت في الانتخابات فكانت توصياتها بعدم الانتخاب ولكنها باءت بالفشل وأرغمت الإدارة المحلية بالاستقالة بتاريخ31 جويلية 1956م.

فكان بسبب رسائل التهديد من الجبهة استقال (الباشا آغاوات) والقياد وأتباعهم. فتمثلت أعمال جيش التحرير بمحاربة الأعمال الاقتصادية فكان رد الفعل بذبح عدد من التجار فتمت المواجهة بينهم بغض النظر عن الطابع الاقتصادي للمشروع فقررت الهيئات السياسية للجبهة بشن إضراب عام ابتداء من 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957م.

ونستنتج بأن الجبهة لم تتوقف من رسائل التهديد بإعلانها عن ثمن رؤوس بعض الضباط مثلا: فارنورى حدد ثمن رأسه بألف فرنك، فمن بين 73 ضابط وصف ضابط قتلوا من سنة (1955 و1962) فكانت الفرقة الإدارية المتخصصة تمثل في نظر جيش التحرير الوطني والمنظمة السياسية الإدارية عقبة بمعارضة عملها المدني، فتمثل هدف الطرفين الاستحواذ على (قلوب وأرواح) السكان[2].

فإن العمليات المضادة لجبهة التحرير الوطني مست أكثر منطقة الأوراس، كما جاء في تقرير الجنرال بارلنج في 05 مارس 1956م أنه في بداية من 15 فيفري 1956م مارست جبهة التحرير الوطني ضغطا في المجال السيكولوجي خاصة والسياسي عززت ونظمت عصاباتها المسلحة جيدا وهدمت كل ما يرمز للوجود الاستعماري وركزت تهديدها بصفة خاصة على المراكز الحضرية[3].

فبعد قطع الطريق أمام جاك سوستال سعى عبان رمضان لتقوية التنظيم الثوري بالجزائر العاصمة وبدأ في كتابة سلسلة من المناشير التحسيسية لتوجيه المجتمع الجزائري على الالتحاق بالكفاح وتوجيه إنذارات للحركة الوطنية الجزائرية التابعة لمصالي الحاج[4]. ورغم كل ذلك هل استطاعت المصالح الإدارية

---

[1] – قريقور ماتياس, المرجع السابق, ص ص 162, 165.

[2]– قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص ص 165, 172.

[3] – لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص 250.

[4] – ليلى تيته، المرجع السابق، ص 109.

المتخصصة أن تقف في وجه النشاط (ج.ت.و) وانضمام الجزائريين إلى الكفاح المسلح؟.. وهل نجحت في عزل الشعب عن الثورة والثوار؟

فبعد تعمد القيادة في معركة الجرف على تنظيم أيام مفتوحة على الثورة وسط الأعراش بدأت الفرق (لاصاص) لإلهاء السكان وأعيانهم عن أداء واجبهم إزاء الثورة، فقررت القيادة أن تسبق الفرق والمخابرات لتوعية السكان وإقناعهم بنجاحات الثورة فكان الفشل حليف الفرق[1].

بحيث كانت النتيجة بأن الفرق الإدارية المتخصصة لم تلاقي القبول المطلوب وذلك استنادا على ما تبينه الملاحظات التي استخلصها رؤساء المصالح بحيث تميزت الفترة ما بعد الهجومات بقوة جيش وجبهة التحرير الوطني. بحيث لقيت صعوبة في التواصل مع السكان، وواجهت مشاكل عدة من حيث عدم إقبالهم الكبير على المدارس، المصالح الاستشفائية، وذلك راجع إلى قوة الجبهة في إطار دعوتهم لمقاطعة المؤسسات الاستعمارية.

كذلك كان هناك عائق آخر واجهوه تتمثل في تشكيل الهيكل للمصلحة كذلك تجنيد المخازنية والهيكل الضروري لعملهم، بحيث قدمت الاحصاءات عدد المخازنية لكل مصلحة إدارية متخصصة وهي كالتالي: 36 مصلحة إدارية متخصصة لها أقل من 10 مخزني و105 مصلحة لها أقل من 10 مخازني، و30 مصلحة لها أكثر من 30 مخزني، بالإضافة إلى 121 مصلحة لم يكن لها أي مخزني بإنشاء مصلحة أريس التي ضمت 150 مخزني، فوصل العدد الإجمالي لمجموع المصالح في جوان 1956م إلى 3500 مخزني، كما واجهت أيضا صعوبة آخرى تمثلت في المساهمة في تنفيذ مهام المصلحة دليل على ذلك كما جاء على لسان رؤساء المصالح الإدارية المتخصصة في اجتماع لهم بخنشلة في 23 فيفري 1956م، فأقر السكان الإعجاب بأدوارهم في المجالات المختلفة ولكن لا يبوحوا بذلك إذا تعلق الأمر بالبحث عن المعلومات عن المجاهدين، وأمر آخر النقص في تكوين فرق الدفاع الذاتي[2].

فتمثل فشل (لصاص)(SAS) في كون الضباط يتجاهلون حقيقة التطور الذي حدث في الجزائر، وفي أوائل العهد الاحتلال كانت أساليبهم تجد لها صدى في ظروف التأخر المسيط، لم تجد لها أي تأثير فبالتالي كان الفشل الذريع، غير أن هناك ضباط من طراز استعماري حاولوا تجربة (الكومندوس سود) تزعمها

---

[1] – محمد الصغير هلايلي، المرجع السابق، ص ص 153، 160.

[2] – ليلى تيته، المرجع السابق، ص 169.

الكابتان وتسو بمساعدة (شرايير) بتأييد الجنرال دي لولارديير فكان هدف (الكومندوس السود) اتصالهم يرمي بالذات إلى الحصول على معلومات ذات طابع عسكري من خلال الأحاديث المتنوعة[1]،

وكانت من أهم أسباب فشلهم العوامل التالية: لم ينجحوا في مهمتهم والمتمثلة في تأليف قلوب الأهالي واستمالتهم إلى السلطات الاستعمارية بمختلف وسائل الترغيب بإظهار العناية بشؤونهم الصحية والاجتماعية والثقافية، وفشلهم كذلك في تجنيد فرق (الحركى والقومية) لاستخدامهم في تعذيب الأهالي والتشكيل بهم، وفشلوا في زحف الثورة، فبالنسبة للجانب النفساني تمثل فشلهم في: فشل الضباط في مهمة استمالة السكان ليس اشتداد القمع والإرهاب والظلم الممارس من طرف الجلادون الفرنسيون ضدهم، فعمدوا في أوائل شهر نوفمبر إلى تأسيس منظمة لهم باسم: تجمع الحركات الوطنية بالجزائر والصحراء لمعارضة ديغول والعمل على تحقيق فكرة الإدماج الميتة.

كما ظن الضباط بأن سبب فشلهم لعله في وجود مراكزهم بجانب المراكز العسكرية وهذا مما أدى إلى تنفير السكان منهم. فكان الأمر صعب للاستغناء عن وجود القوات العسكرية بجانبهم[2]. لكنه دائما يطرح السؤال نفسه: في ظل كل هذه الظروف كيف استطاعت الطلائع الأولى (الفئة الشبابية) لجبهة وجيش التحرير الوطني الصمود والتحدي لها؟ وما هي العوامل الأساسية التي جعلت الجبهة تنجح وتفرض نفسها القائد والممثل الشرعي الوحيد للشعب، والناطق الرسمي باسم الثورة؟ .

فكان ذلك من خلال: الإيمان المطلق بالقضية الوطنية وبقدرات الشعب والثقة فيه على حد قول ديدوش مراد الذي أفضح بذلك:« ليس لدينا غير حظ ضئيل للخروج أحيانا من هذه العمليات ولكن آخرين سيأتون ويحلون محلنا..» سرعة الحسم والبث بتطهير الصفوف من الخونة، إقامة هياكل الثورة ومؤسساتها في أحضان الريف، تعبئة الجماهير وتجنيدها وكسب ثقتها، واستمالة المتمردين المتخاذلين بشتى الطرق والوسائل، إقامة شبكة قوية من القوات السرية، تحطيم البنيات التحتية لاقتصاد العدو، تحطيم معنويات العدو وإضعاف هيبة السلطة الاستعمارية وتعزيز سمعة الجبهة انضمام عدد كبير من الإطارات السياسية وقادة الأحزاب القديمة للثورة، تنظيم الشعب في منظمات جماهيرية على نطاق واسع في الجزائر والخارج[3]، فكانت من بين الوسائل النشاط والدعاية المحافظة على جبهة التحرير الوطني كقاعدة وحيدة للثورة الجزائرية، فمن أبرز ركائزها العمل على تنظيم الثورة في كامل الأقطار وتوعية المقاومين في الجبال سياسيا وامتلاك إطارات

[1] – جريدة المجاهد، "**قصة القمع الرهيب, المسؤولية الجماعية**"، المصدر السابق، ص 13.

[2] – يحيى بوعزيز، فرنسا, المرجع السابق، ص ص 236, 294.

[3] – جريدة المجاهد، " **من التقنيات والمبادئ التي عممها وثمنها مؤتمر الصومام**", العدد 1464، المرجع السابق، ص 41.

مكونة سياسيا بالإضافة إلى الإجابة بسرعة وبوضوح على كل الأكاذيب، وفضح التحريضات وتعميم شعارات جبهة التحرير الوطني مع مضاعفة مراكز الدعاية مع الآلات الراقنة وورق الطبع وإعادة طبع الوثائق الوطنية وطبع نشرات أو منشورات محلية ونشر كتيب حول الثورة، لأن الدعاية ليست معناها الإثارة فقط بل تتميز بالعنف الكلامي العقيم والفاشل في أكثر الأحيان, فرغم كل أكاذيب الدعاية الفرنسية[1]. فكان الشعار الذي تحمله الثورة التحريرية هو التواصل اليومي بين الشعب والثوار, وكل الجهود التي بذلتها فرنسا والتي لا تزال تهدف إلى تحطيم ذلك الشعار وتفكيك وحدة الشعب والجيش وأواصر الأخوة بينهم, لكن هل الفرنسيون يدركون بأن ما يحاولون بلوغه هو المستحيل؟

فكانت من بين عوامل تفوق الثورة على المصالح الإدارية المتخصصة تتمثل في: الأمانة والصدق والإخلاص ووحدة التفكير والتصور لدى المجتمع الجزائري (تأصيل فكرة الجهاد في نفوس المجاهدين والشعب ضد العدو الفرنسي والمرتدين إلى الصف الآخر من الخونة من الحركى والقوم، والتفاف الشعب حول الثورة وازدياد ثقته الكاملة في جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني واستعداده لردود الفعل الفرنسية وتحمله للأعمال الوحشية من أجل الثورة،الانسجام والتحكم في العمل الثوري عسكريا ومدنيا على حد سوى بالإضافة إلى الطاعة والانقياد والثقة في القيادة، والتعاون والتكامل الحقيقي بين الشعب وجيش التحرير الوطني، إلحاق الهزيمة بأعتى قوة عسكرية عالمية مدعومة بسلاح الحلف الأطلسي، واللفيف الأجنبي من أبناء بعض الدول الإفريقية والمعمرين والحركة والخونة، وحاملي البطاقات البيضاء، وخاصة المصالح الشؤون الأهلية (SAS) والمكتب الخامس المخصص في الحرب النفسية والمكتب الثاني المتخصص بالتعذيب والاستخبارات، واليد الحمراء كجناح عسكري[2].

وهذا دليل على أن القادة الفرنسيين لما شاهدوا نجاح أساليب التنظيم الثوري ولكن غفلوا عن أساس التأييد الشعبي فكان في نظرهم إلا المظهر الشكلي، بعد تجربة الهند الصينية في الفيتنام الذي استطاع إقناع الضباط الفرنسيين بعدالة قضية الفيتنام فظنوا أن المسألة هي الإقناع وغفلوا لما يستند عليه هذا الأخير، من عدالة وحق، ومن التعذيب والتشريد والتقتيل حاولوا الاستفادة من تلك التجربة وتطبيقها في الجزائر وهذا ما سعى لتحقيقه المكتب النفسي التابع للجنرال (سالان) والذي يشرف عليه الجنرال لاشوروا، لأنه في الأخير كانت النتيجة مثل مثيلتها في الهند الصينية بتطبيقه التقليد الهزلي بالوسائل الحديثة لأنه لم يدرك في النهاية

1 – علي زغدود، **صفحات من ثورة التحرير الجزائرية**، متيجة للطباعة، 2006, ص ص 45، 64.

2 – الرائد عمار ملاح، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962**، دار الهدى، عين مليلة، 2005، ص ص 225، 228.

ذلك التلاحم الشعبي حول الثورة، ولهذا السبب فشلت أساليب الحرب النفسية التي استعملها الجيش الفرنسي[1].

فرغم كل الإجراءات التعسفية التي قامت بها السلطات الاستعمارية لمنع تقديم يد العون لثوار والثورة، لكن بالنظر لهذه التجارب لم تجدي أي ثمار مرجوة، فكان العكس كانت العلاقات تزداد تلاحما وترابطا بين الثوار والشعب، فكان كلما سقط شهداء جددهم من جديد وقتل أضعافهم من العساكر الفرنسيين، فكانت بينهم الروح النضالية والدفاع عن الوطن بكل ما يملكون[2].

لما حلت سنة التخلي سنة 1962م ضاعت الأوهام عن المخازن منها من اختار التعاون مع فرنسا والآخر من اختار الجزائر مستقلة، وبحلول يوم 17 فبراير 1962م نشر القرار بتأسيس مراكز المساعدة الإدارية واستكمل بقرار آخر بتأسيس مركز للمساعدة الإدارية يوم 23 مارس و29 مركزا حضريا، كما يوضح التقرير الأدبي ليوم 28 ديسمبر 1961م أومال (محافظ المدية) (بأن الموظفون كانوا يؤدون واجبهم بأحسن حال و من صميم قلوبهم بمعنى على الأقل أنه أعطى قلبه، وهذا ما أدى بمصلحة الشؤون الجزائرية بالانقراض).

أما بالنسبة للتقرير الثاني لبوغاري بأن أمام انقراض تلك الأخيرة قام هذا العمل الخيري بترقية الناس إلى حياة أكثر حضارة خلال خمس سنوات، ولولاه لبقوا يعانون من الشقاء والجهل والوسخ، من الملاحظ على التقريران كان يسعيان لتثمين الجهد الحضاري من طرف الفرق الإدارية المتخصصة وعماله، وفي شهر مارس 1962م فكان تصور مهمتهم إلا في إطار الجزائر الفرنسية، وفي منتصف نهار 19 مارس 1962 وضع حد لفكرة الجزائر الفرنسية بموجب وقف إطلاق النار، والإعلان عن نهاية تجربة الفرق، وفي الفترة ما بين شهر مارس وجويلية، انسحبت الفرق الإدارية تدريجيا مثل زميلاتها، ونزع الأسلحة من مجموعة الدفاع الذاتي والمخازن من طرف ضباط الفرق، ولم يبقى سوى الشباب الاحتياطيين، وفي يوم 26 أبريل 1962 انسحبت ثلث الفرق ، وتم تسريح المخازن مقابل أجرة شهرية لا تتعدى 1500 فرنك وتأسيس جمعية قدماء الشؤون الجزائرية(AAAA) في شهر مايو 1962م تنظيم ترحيل المخازن لفرنسا، وفي يوم 25 مايو 1962م أعطت تعليمة تقضي البحث عن المروجين للفكرة، وفي يوم 18 جوان 1962م صدر قرار بحل الشؤون

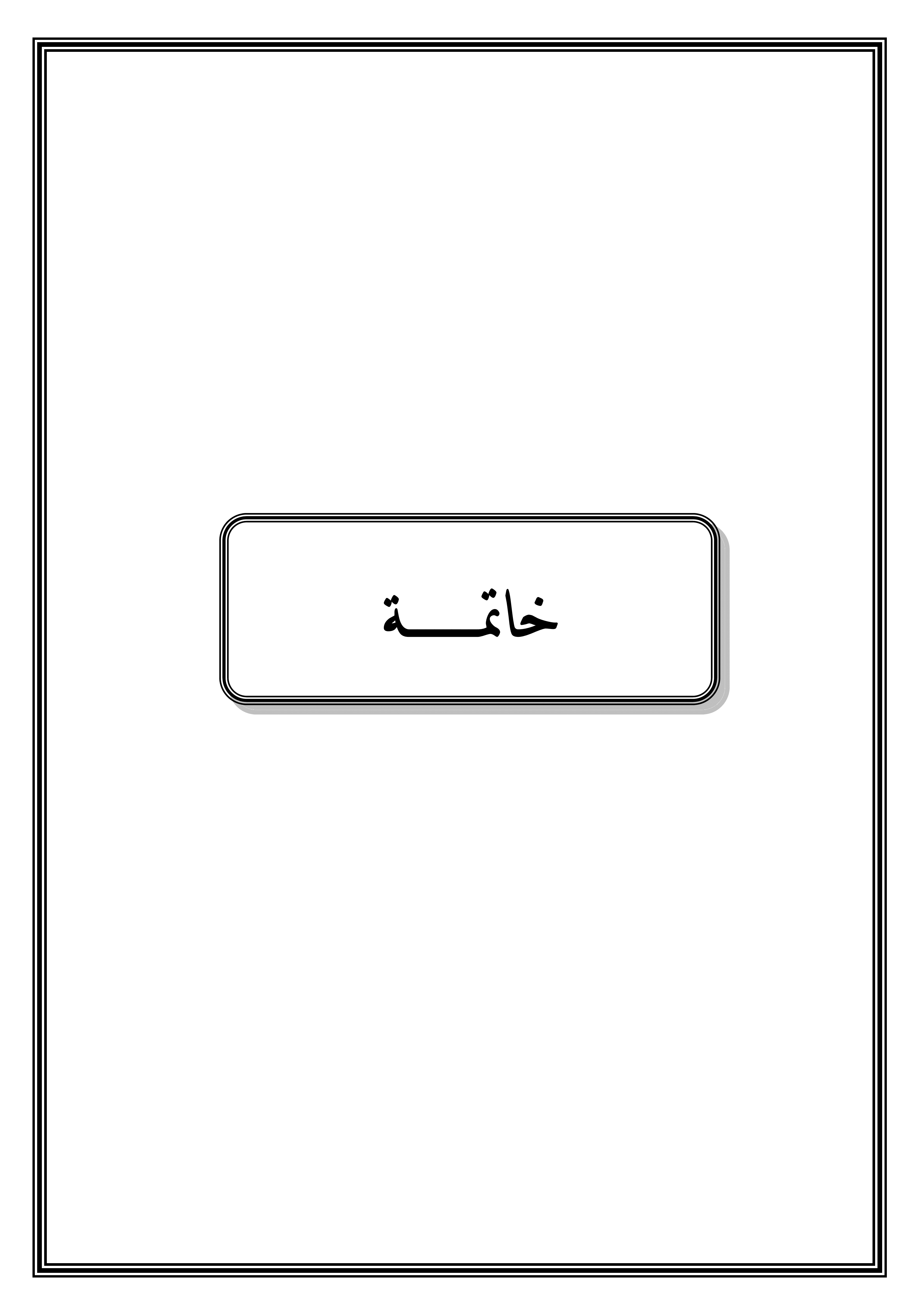
[1] – جريدة المجاهد، «**الجيش الفرنسي وأساليب الحرب الثورية**»،ج1، العدد 33، 1958/12/08م، ص 08.

[2] – بسام العسلي، **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص 63.

الجزائرية وإنهاء آخر برنامج للفرق وفي 22 أوت 1962م بأن الفكرة المثالية للجزائر لم تمت ولو باغتيال ديغول وبفشله سيضع حدا لفكرة الجزائر الفرنسية بشكل نهائي ومغامرة الفرق في الجزائر[1].

وفي الوقت الذي كانت فيه الإدارة الفرنسية تضيق الخناق على الثورة كان المجاهدين يضيقون عليها الخناق بمواجهة الأعمال الإرهابية خاصة الحرب السيكولوجية وفي الأخير تبخرت أحلامهم في القضاء عليها نتيجة التنسيق الجيد والمحكم الذي كان بين الولايات وبقدر ما كانت القوات الفرنسية في سعيها للقضاء على الثورة وعزلها عن الشعب وخنقها جهة بعد جهة بقدر ما ازدادت الثورة توسعا واشتدادا وانتشارا في كامل أنحاء البلاد وفي أوساط الجماهير الشعبية المتعطشة إلى الحرية والسيادة.

[1] – قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص ص 223, 233.



خاتمـــــة

من خلال دراستنا لموضوع المصالح الإدارية المتخصصة توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي:

لقد امتازت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها في أول نوفمبر 1954م ،بتطبيق فرنسا مجموعة من السياسات والتي كان أخطرها إنشائها للمصالح الإدارية المتخصصة(لاصاص)، وكعقاب جماعي ومحاولة لفصل الجيش عن الشعب الجزائري فقد أحدثت القوات الفرنسية المناطق المحرمة بناء على مرسوم 12 جانفي 1956م، وتطبيق سياسة الأرض المحروقة بانتهاج خطة قمعية إرهابية تتمثل في الإرهاب والتعدي على الحريات ، فبالنظر إلى مراكز التجمع التي أقيمت كان لها الدور الكبير في حرمان المجاهدين من التموين والتمويل، والدور الذي لعبته المراكز الجهنمية "المعتقلات و السجون" بالرغم من وحشيتها دورا إيجابيا تجاه الثورة حيث تم فيها تنظيم صفوف السجناء والمعتقلين من طرف بعض أعضاء الجبهة وتوعيتهم بحتمية الثورة وضرورة العمل على تكسير كل المخططات الفرنسية، وهو ما مكنها من تأليف الخلايا واللجان مما فوت الفرصة على السلطات الاستعمارية من مراقبتها وبالتالي تحولت هذه المراكز إلى مدارس للتكوين السياسي العقائدي.

فجاءت فكرة إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة (S.A.S) من طرف جاك سوستال في يوم 26 نوفمبر 1955م، والذي كان يعتمد على أسلوب أو سياسة القمع والإصلاح في آن واحد، أي سياسة التواصل مع السكان بتعيين الجنرال غاستون بارلنج على رأس المهمة في الأوراس وعدت السلطات الفرنسية أن ما يجري بالجزائر ما هو إلا عملا إجراميا إرهابيا من طرف "الخارجين عن القانون" ،"الفلاقة" بأنها جاءت من أجل تهدئة الوضع والحفاظ على أمن البلاد.من خلال مهامها المدنية بارتكازها أكثر على المهمة الاقتصادية من بناء السكنات ، تطوير الزراعة وتربية المواشي، والعسكرية من خلال مراقبة الرأي العام الأهلي باعتباره الوسيلة الفعالة التي تتم بالتنسيق مع المخابرات والجندرمة.علما أن السلطات الفرنسية عملت منذ الأيام الأولى من سنة 1955م على نشر هذه المكاتب في مختلف المناطق البلاد، وأوكلت همة الإشراف عليها إلى ضباط دربوا تدريبا خاصا على الحرب النفسية، إلى جانب إلمام الكثير منهم باللغة الدارجة ومعرفة تامة بعادات وتقاليد الشعب الجزائري.

فبالنظر لمهامها وكل الإنجازات الضخمة بأنه في الأخير سيكون النصر لفرنسا لا محالة ، لكن من خلال الشهادات الحية لبعض من عايشوا الفترة فكان عملها العسكري أكثر من الانساني الذي كانت تضعه كقناع عن وجهها الحقيقي، فالسياسة العسكرية المنتهجة من طرف السلطة الاستعمارية بشكل عام وضباط الشؤون الأهلية بشكل خاص، والتي بدورها تستهدف معرفة القبائل وتشديد الرقابة على المدن جندت فرنسا 30 ألف شرطي بمراكز الاستخبارات، فكانت في ظاهرها ذات طابع إنساني من خلال المساعدات المقدمة للسكان (النقود، الحلوى، حزم من الدقيق) بالإضافة إلى المساعدة الطبية المجانية فكانت تسعى لترسيخ المبادئ الاولى للنظافة، بتنظيم حصص للاغتسال بالصابون على الدوام لفائدتهم مع إجراء عمليات تطهير ضد القمل، بالمقابل حاول العدو إتباعها سياسة دعائية تقوم بإطلاق بعض النعوت والصفات وعدد من ألقاب التحقير على السكان منها (المتمردون، قطاع الطرق، الجردالتينجدها في كثير من المناشير

الدعائية)وذلك للتقليل من شأن الثورة . ولكسب السكان قامت بتنظيم وتجهيز التعليم من نقطة الصفر على يد عسكريين ، من أجل تمجيد عظمة فرنسا وإظهارها بمظهر القوة العالمية الكبرى التي لا تقهر.

فكانت عكس ما تخفيه من أحقاد وأطماع وإن صح القول أوهام في التحكم على زمام الأمور واسترجاع مكانتها وشرفها بعد هزيمتها في معركة "ديان بيان فو" والتي كان في اعتقادها بأنها لما ارتكزت بالضبط على منطقة الأوراس أرادت أن تحقق انتصارا عسكريا على الأقل برفع معنويات جنودها وأبنائها وأنها لم تكن غافلة عن شمولية الثورة، كونها تعتقد اذا تمكنت من اخماد الثورة في تلك المنطقة، فكانت السهولة للقضاء على بقية المناطق البلاد، والتي كانت من مهامها الأساسية التجسس وجمع المعلومات الضرورية لصالح الاستعمار من قبل القبائل وكذا تبليغ المصالح ومراقبة تحركات الأهالي، لكنها كانت تصف الأوراس بالطامة كلما قطع رأسها تكون رأسا آخر. والتي أصبحت الشغل الشاغل للفرق الإدارية المتخصصة.

ورغم كل ذلك تصدى لها السكان بالمرصاد، لأن هذا لا يعني أنه قد تم القضاء على جبهة وجيش التحرير الوطني نهائيا، بل في الوقت الذي كانت فيه السلطات الفرنسية تسعى إلى إعادة الهدوء وترتيب الأمور بالجزائر العاصمة، كان جيش التحرير يهيئ بهجمات وعمليات عسكرية أعنف وأوسع في المناطق والولايات الآخر.بحيث ما انقلبت تلك السياسة على المستعمر نفسه لأن الثقة في بعض القبائل أو الأهالي لم تكن – دائما– صحيحة وأكيدة من خلال اعتمادهم علىفرق "الحركة والقوم" وتجنيدهم في صفوف المعادين لجبهة التحرير والمتعاونين مع الإدارة الاستعمارية وجعلهم قلب فرنسا النابض في كل دوار،ومن باعوا ضميرهم للصف الآخر طمعا في المناصب والتباهي بالألقاب ونسوا وغفلوا حقيقة ذلك العمل المناط بهم ، فكانوا بمثابة عيون وآذان وأقدام المستعمر في البلاد تبث الدعايات وتشوه الوجه الحقيقي لجيش وجبهة التحرير الوطني .

فكان التحاق البعض منهم عن طواعية وكره وآخرين بصفة إجبارية، كما يذكر البعض بأن التحاقهم على شكل مرتزقة فقط لا غير، لكنه من المؤسف أصبح الأخ يقاتل أخوه الآخر، وأن تكون أسلحتنا موجهة لتلك الفئة بالذات لأننا في النهاية شعب واحد تربطه عادات وتقاليد واحدة ودين واحد هو الإسلام ولغة واحدة مشتركة هي اللغة العربية "لغة القرآن" ولكنه من باب الضرورة لابد من تصفية الجو من الشوائب نقي وسليم من الخيانات ومقاومة كل من أراد أن يعرقل سير الثورة.

وأمام الهزائم السياسية العسكرية التي منيت بها كل المشاريع الفرنسية في تحقيق أهدافها فابتكر منظرو الاستعمار أساليب جديدة لمحاربة الثورة منها لجوء السلطات الفرنسية مرة أخرى إلى استعمال الحرب النفسية بصورها المختلفة وبواسطة ضباط قادرين على فهم اللغة العربية، ولهجات الشعب الجزائري باستعمال فكرة "فرق تسد" وفكرة بناء المستوصفات وطرق لتسهيل الاتصال بالأهالي كانوا يظهرون بمظهر البعد عن النظام العسكري الفرنسي وكل هدفهم هو التقرب من المواطنين لمعرفة عاداتهم وتقاليدهم من جهة، ولكسب ثقتهم من جهة أخرى، والإظهار بحبهم للثورة وللمواطن الجزائري ولم يكن ذلك سوى مخادعة وستار للوصول إلى المعلومات، والإطلاع على المناضلين الحقيقيين ومراكز جيش التحرير، فكان لابد لمحو هزائمه

بانتصار عسكري، بحيث نجد جاك سوستال كان يرمي من ذلك إلى سياسة دمج الجزائر بفرنسا، وعلق آماله على تلك الفكرة من خلال نظرية "الربع الساعة الأخير" بمعنى القضاء على الثورة نهائيا، ومحاولة خنقها في المهد باعتقال أزيد من 200 مناضلا وهذا ما يسمى بعملية التطهير.

فقد واجهت الثورة أساليب الضباط ومختلف الخطط الأخرى وأفشلت وأشلت العمل السيكولوجي الممثل في الحرب النفسية ونتج عن ذلك فشل وعجز حملات التفتيش الكبرى وعمليات التطهير في تحقيق الغاية رغم كل الشعارات الرنانة التي كانوا يطلقونها عليها، ورغم كل السياسات التي اتبعتها فرنسا دون أن تهتدي للمخرج الصحيح في المقابل استمرت الثورة تفرض نفسها عسكريا ودبلوماسيا وتسجل المزيد من الانتصارات.

فأمام هذه الوحدة الصلبة التي عجزت الإدارة الفرنسية وجيشها الجرار أن تنال منها أو تفتت قواها رغم تعدد الأجنحة و الأطراف المساعدة لها خاصة فرق الحركة والقوم واللفيف الأجنبي والمكتبين الثاني الخاص بالتعذيب والاستنطاق والاستعلامات، والمكتب الخامس الذي يختص بالحرب النفسية إنتاجا وتنظيما وتسويقا، فكانت من بين أهدافه التحكم في السكان بالتأثير على عقولهم بعد ذلك يأتي التحكم في أجسادهم، بإحداث القطيعة بين الشعب والجيش وذلك بنشر التضليل والتسميم بإصدار شعارات مكتوبة على جدران المزارع وصخور الجبال والمرددة عن طريق وحدات مكبرات الصوت، والملصقات والحصص الإذاعية، فتزايدت هذه العبارات ابتداء من 1960م من نوع " الحرب انتهت" والانتصار النهائي تحقق"، فكان شعار المكتبين" السرعة في استنطاق المتهمين مع عدم التحرج في استخدام الوسائل للحصول ما يمكن من المعلومات مع الاستغلال الفوري لها".

وعليه نخلص إلى نتيجة مفادها أن السياسة الفرنسية بالرغم ما كان لها وقع على الجزائريين خاصة في المجال السيكولوجي، ورغم دفع الجزائريين إلى المشاركة في كل ما يخص السياسة الاستعمارية، إلا أن الأمور لم تدفع بالجزائريين في كثير من الأحيان إلى ارتكاب مالا يحمد عقباه، بل ظلت الأمور على حالها. فكانت من وسائل الثورة لمواجهة السياسة الفرنسية والتي كان فيها الشعب أكثر قدرة ونجاعة في المواجهة والتصدي، فتصدوا لمحاربة الحرب النفسية لحجم خطورتها على راهن ومستقبل الثورة من خلال الإعلام المنطوق " الإذاعة"، والإعلام المقروء " الجرائد" ، المحافظون السياسيون لما لهم دور في نشر وإذاعة أخبار جبهة وجيش التحرير ومطبوعاتها، الصرامة والشدة مع المعادين للثورة، تعميق التعبئة بين الثورة والشعب من خلال التعبئة الجماهيرية، فمن الناحية العسكرية اعتمد جيش التحرير على حرب العصابات، فكانت من بين الميزات التي ضمنت له التفوق والانتصار لمعرفته الجيدة للأرض والطبيعة، وتلاحمه مع الشعب إلى غاية تحقيق النصر الأكبر، ومن الناحية الاجتماعية كان اهتمامه بتنظيم الشعب في خلايا وتجمعات منضبطة وواعية ومطيعة وتوعيته بالقضية الوطنية، وحشده لدعم الثورة دعما مطلقا.

غير أن هذه الأساليب التعسفية من قمع وتعذيب لم تزد الفدائيين والشعب إلا قوة في الإيمان، وصلابة في العزيمة، وشحنا للهمم ويقينا بحتمية الانتصار، ومنه المصالح الإدارية المتخصصة (لاصاص) لم تلاقي القبول المطلوب وفشلت في سحق الثورة واستمالة قلوب الأهالي، فوضع حد لفكرة الجزائر الفرنسية في 11

مارس 1962م، وفي يوم 18 جوان 1962م، صدر قرار بحل الشؤون الجزائرية وإنهاءتجربة وآخر برنامج للفرق الإدارية المتخصصة بالجزائر.

فكان ترحيل العدو لمراكزه من عمق الأوراس بمثابة ضربة قاسية وهزيمة عسكرية مبكرة، فبدل مطاردة الثوار أصبحت قواته هي المطاردة أمام ضربات جيش التحرير، وبقدر ما تفننت فرنسا في قمعها تفنن الجزائريون في إفهامها أن السن بالسن والحديد بالحديد والحديث بالحديث، وكما كانت الجزائر بوابة الاستعمار في دخوله لإفريقيا فكذلك انتهت عنده في خروجها وكما جاء في النشيد الوطني قسما بالنازلات الماحقات– بأن الشعب الجزائري– عقد العزم أن تحيا الجزائر فاشهدي يا فرنسا، وبكل كلمة مختصرة التجربة الاستعمارية عامة والفرق الادارية المتخصصة باءت بالفشل في تحقيق الغاية وخرجت الجزائر من الحرب منتصرة.



الملاحــــــق

الوثيقة رقم (1) : <u>نص قانون حالة الطوارئ</u>

القانون رقم 55 – 385 المؤرخ في 3 أفريل 1955 الذي يعلن ويفرض حالة الطوارئ في الجزائر.

– البرلمان الوطني ومجلس الجمهورية ناقشتا.

– صادق البرلمان الوطني.

– أصدر رئيس الجمهورية القانون الذي مضمونه التالي:

<u>الباب الأول:</u>

المادة 1: يمكن أن يعلن عن حالة الطوارئ على كامل أو جزء البلاد الرئيسي. الجزائر أو مقاطعات ما وراء البحر، إما في حالة خطر وشيك ناتج عن اعتداءات خطيرة على الأمن العام، وإما في حالة حوادث تمثل بطبيعتها وخطورتها، صدفة كوارث عامة.

المادة 2: لا يمكن الإعلان عن حالة الطوارئ إلا بقانون. يحدد القانون الظروف الإقليمية التي يدخل حيز التنفيذ بها. في حدود هذه الدوائر الإدارية، أما المناطق التي تطبق فيها حالة الطوارئ ستحدد بمرسوم يصدر عن يؤخذ في مجلس الوزراء، على أساس تقرير وزير الداخلية.

المادة 3: يحدد القانون مدة حالة الطوارئ التي لا يمكن تمديدها إلا بقانون جديد.

إلا أنه في حالة استقالة الحكومة أو شغور رئاسة المجلس يتوجب على الحكومة الجديدة طلب تأكيد من طرف البرلمان للقانون المعلن عن حالة الطوارئ في أجل خمسة عشر يوم كاملة من التاريخ التي تحصلت فيه على ثقة البرلمان الوطني.

إذا لم يتم تقديم الطلب في الآجال المحددة، يعتبر القانون باطلا.

المادة 4: في حالة حل البرلمان الوطني، ينسخ القانون الذي يعلن حالة الطوارئ بقوة القانون.

المادة 5: لإعلان عن حالة الطوارئ يمنح السلطة للمحافظ الذي توجد مقاطعته كليا أو جزئيا ضمن دائرة إدارية منصوصا عليها في المادة 2.

1– يمنع تجوال الأشخاص أو العربات في الأماكن وفي الأوقات المحددة بقرار.

2– تحديد بقرار. مناطق حماية أو أمن حين يتم تنظيم إقامة الأشخاص.

3– تدخل الإقامة في كامل أو في جزء من المقاطعة لكل شخص يبحث عن عرقلة بأية طريقة كانت ضمن صلاحيات السلطات العمومية.

المادة 6: يمكن لوزير الداخلية في كل الحالات، وللحاكم العام في الجزائر أن يقرر الإقامة الجبرية في دائرة إدارية إقليمية أو قرية محددة لكل شخص يقيم في المنطقة المحددة بالمرسوم المؤشر في المادة 2, والذي يبدو نشاطه خطير على الأمن والنظام العام للدوائر الإدارية الإقليمية المؤشرة في المادة المذكورة.

لا يمكن في أية حالة كانت أن تسفر الإقامة الجبرية على خلق مراكز أين يتم سجن الأشخاص المشار إليهم في الفقرة السابقة.

يتوجب على السلطة الإدارية أن تتخذ كل التدابير لضمان الأشخاص الخاضعين للإقامة الجبرية وكذا عائلاتهم.

المادة 7: مكن لكل شخص تعرض للإجراءات المتخذة تطبيقا للمادة 5 (فقرة 3) أو المادة 6 طلب إلغاء هذا الإجراء بتقديم طلب إلى لجنة استشارية تتضمن مندوبين من المجلس العام معينين من طرف هذا الأخير في الجزائر على قاعدة التمثيل المتساوي الأعضاء من منتخبي الهيئتين إن تشكيلة ونمط التعيين وشروط عمل اللجنة تحدد بتنظيم من الإدارة العمومية.

يمكن لنفس الأشخاص أن يقدموا طعنا على تعسف في السلطة ضد القرار المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه أمام المحكمة الإدارية المختصة يتوجب على هذه الأخيرة الرد خلال شهر واحد من تاريخ تقديم الطعن في حالة استئناف مع عدم تقرير الهيئات أعلاه في الآجال المحددة بالفقرة السابقة, تتوقف الإجراءات المتخذة تطبيقا للمادة 5 (فقرة3) أو المادة 6 عن التنفيذ.

المادة 8: يمكن لوزير الداخلية بالنسبة لكل الأقاليم أين أعلنت حالة الطوارئ الحاكم العام بالنسبة للجزائر والمحافظ في المقاطعة أن يأمر بغلق مؤقت لقاعات الحفلات، متاجر المشروبات وكل أماكن الاجتماعات في المناطق المحددة بالمرسوم المنصوص عليه في المادة 2.

يمكنه أيضا أن يمنع بصدفة عامة أو خاصة الاجتماعات التي تسبب الفوضى.

المادة 9: يمكن للسلطات المشار إليها في المادة 6 أن تأمر بتقديم الأسلحة من الصنف الأول, الرابع والخامس المحددة مرسوم 18 أفريل 1939 والذخيرة الموافقة لها، والأمر بوضعها بين أيدي السلطات وفي الأماكن المعينة لذلك.مع استلام وصل بالنسبة للأسلحة من الصنف الخامس المحددة في الأحكام السابقة وسيتم اتخاذ كل التدابير لإعادتها لأصحابها بالحالة التي كانت عليها لحظة تسليمها.

المادة 10: لإعلان عن حالة الطوارئ يضاف إلى المادة 11 من قانون 11 جويلية 1938 حول التنظيم العام للوطن في وقت الحرب لتنفذه كامل أو جزء من أحكام القانون المذكور بهدف تغطية الحاجات الناتجة عن الظروف المنصوص عليها في المادة 1.

المادة 11: يمكن للقانون المعلن لحالة الطوارئ بتعليمة عاجلة أن:

1- يمنح السلطات الإدارية المشار إليها في المادة 8 سلطة الأمر بتفتيش المساكن نهارا وليلا.
2- تؤهل نفس السلطات لاتخاذ كل التدابير لضمان مراقبة الصحافة والمطبوعات بجميع أشكالها وكذا البث الإذاعي والعروض السينمائية والمسرحية.

لا تطبق أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة إلا في المناطق المحددة بالمرسوم المنصوص عليه في المادة 2 أعلاه.

المادة 12: في حالة إعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء المقاطعة أو في جزء منها يمكن بمرسوم متخذ تبعا لتقرير الأختام، وزير العدالة ووزير الدفاع الوطني أن يرخص للسلطة القضائية العسكرية أن تتكفل بالجرائم، وكذا الجنح المرتبطة بها والتي تعتبر من اختصاص محكمة الجنايات لهذه المقاطعة.

تبقى السلطة القضائية للتشريع العام معنية برفع الدعاوي طالما لم تتبنى السلطة العسكرية المتابعة وفي كل الحالات إلى غاية الأمر المنصوص عليه في المادة 133 من قانون التدقيقات الجنائية وإذا ما تبنت السلطة العسكرية المختصة رفع دعوة لدى الهيئة القضائية العسكرية، فإن هذه المتابعة تستوجب أن ترفع الإجراءات، بالرغم من أحكام المادة 24، الفقرة الأخيرة من قانون العدالة العسكرية بقوة القانون أمام غرفة الإدارة المنصوص عليها في المادة 68 من قانون العدالة العسكرية، إذا ما لم تدل غرفة الإدانة بقرارها. إما أمام الهيئة القضائية العسكرية المختصة لم تدل حين يتم النطق بقرار الإحالة.

وفي هذه الحالة تطبق أحكام الفقرة التالية وليس هناك مجال لمحكمة النقض بالنطق بقرار قبل الحكم على الطعون التي أمكن تقديمها ضد هذا القرار.

تشكل المحكمة العسكرية وتصدر أحكامها وفق الشروط المحددة في الفقرتين الأخيرتين من المادة 10 من قانون العدالة العسكرية.

عندما يدخل المرسوم المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الحاضرة وبالنسبة لكل الإجراءات المحالة للهيئة القضائية العسكرية تعلق كل الطعون بالنقض ضد قرارات هيئات التدقيق. بما في ذلك قرار

الإحالة، ولا يمكن ممارستها عند الاقتضاء إلا بعد قرار أو حكم الإدانة، وإذا كان هناك أيضا طعن ضد هذا القرار. وعليه تصدر محكمة الطعن أحكامها بقرار واحد هو نفسه بالنسبة لكل الوسائل.

المادة 13: تعاقب مخالفات أحكام المواد 5، 6، 8، 9، 11 (فقرة 2) بالسجن من ثمانية أيام إلى شهرين وبغرامة من 5000 إلى 200000 فرنك، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط. يمكن ضمان التنفيذ التلقائي من طرف السلطة الإدارية للتدابير المنصوص عليها بالرغم من وجود هذه الأحكام العقابية.

المادة 14: يتوقف مفعول التدابير المتخذة للتطبيق في هذا القانون في نفس الوقت الذي تنتهي فيه حالة الطوارئ.

إلا أنه بعد رفع حالة الطوارئ تواصل المحاكم العسكرية التعرف على الجرائم والجنح التي أحيلت لها.

الباب الثاني:

المادة 15: تعلن حالة الطوارئ على إقليم الجزائر ولمدة ستة أشهر.

سيحدد مرسوم متخذ تنفيذا للمادة 2 المناطق التي سيتم تطبيق حالة الطوارئ.

المادة 16: تجعل حالة الطوارئ المعلقة في المادة 15، للمدة المذكورة، قابل للتطبيق المادة 11 من القانون الحاضر.

ينفذ القانون الحاضر كقانون الدولة.

حرر بباريس في 3 أفريل 1955.

من طرف: – رئيس الجمهورية روني كوتي René Coty.

- رئيس مجلس الوزراء إدغافور.
- الوزير المنتدب لرئاسة المجلس، غاستون بالوفسكي.
- حافظ الأختام، وزير العدل، شومان.
- وزير الشؤون الخارجية، أنتوان بيناي.
- وزير الداخلية، موريس بورج، مونوراي.
- وزير الدفاع الوطني والقوات المسلحة, بيار كونيغ.
- وزير المالية والشؤون الاقتصادية، بيار بقليملان.
- وزير الأشغال العمومية، النقل والسياحة، إدوارد كورنيغليون.

- مولانيني.
- وزير الصناعة والتجارة، أندري موريس.
- وزير الفلاحة، جون سوربي.
- وزير الصحة العمومية والسكان، بارنار لافاي.
- وزير البحرية التجارية، بول أنتيي.
- وزير البريد، التلغراف والتلفون، إدوارد بونغوس.

– حسين بوزاهر، **العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة 1830- 1962** ،تر: بوجلة عبد المجيد، دار هومة، الجزائر، 2011، ص ص 210، 216.

جدول رقم 01: يوضح إحصاء عدد مراكز (لاصاص) حسب العمالات لسنة 1961 بالجزائر

العمالة Département	عدد لصاص SAS
الجزائر	99
المدية	144
الشلف Orléansville	144
وهران	154
تيارت	94
تلمسان	99
سعيدة	52
الواحات	02
الساورة	12
مستغانم	162
تيزي وزو	180
قسنطينة	228
عنابة	156
سطيف	119
باتنة	150

Département العمالة	Arrondissement الدائرة	عدد لصاص SAS
الجزائر	الجزائر	37
	البليدة	35
	الدار البيضاء	27
المدية	المدية	26
	صور الغزلان	26
	قصر البخاري	24
	الجلفة	19
	بوسعادة	18
	تابلاط	14
Orléansville الشلف	شلف	30
	شرشال	16
	عين الدفلى	14
	تنس	26
	ثنية الحد	27
	مليانة	21

العمالة	الدائرة	عدد لصاص
وهران	وهران	35
	عين تموشنت	24
	المحمدية	29
	سيدي بلعباس	24
	تلاغ	24
تيارت	تيارت	46
	أفلو	12
	فرندة	28
	تسمسيلت	18
تلمسان	تلمسان	27
	بني صاف	18
	مغنية	19
	الغزوات	17
	سبدو	18
سعيدة	سعيدة	25
	مشرية	12
	البيض	10
	عين الصفراء	05

العمالة	الدائرة	عدد لصاص
عنابة	عنابة	31
	القالة	22
	قالمة	25
	سوق أهراس	50
	تبسة	28
باتنة	باتنة	21
	أريس	22
	بريكة	34
	مروانة	20
	بسكرة	38
قسنطينة	قسنطينة	35
	عين مليلة	19
	سكيكدة	44
	القل	23
	جيجل	32
	الملية	19
	ميلة	31
	عين البيضاء	19

العمالة	الدائرة	عدد لصاص
الواحات	غرداية	01
	حاسي مسعود	01
الساورة	الساورة	12
مستغانم	سيدي علي	15
	واد رهيو	32
	معسكر	28
	مستغانم	37
	تغنيف	16
	غليزان	34
تيزي وزو	تيزي وزو	35
	الأربعاء	32
	عزازقة	26
	البويرة	17
	الأخضرية	12
	برج منايل	21
	ذراع الميزان	37

المرجع: ضباط الشؤون الأهلية (SAS) وتصدي الثورة لهم, المرجع السابق, ص ص 08, 12

ملحق رقم 2 انظر للصورة: المناشير الدعائية التي كانت تلقيها الطائرات العسكرية في الجبال والقرى والمداشر

الصورة رقم (1)



الصورة رقم (2)



المرجع:محمد العربي ولد خليفة ، المرجع السابق، ص232.

الصورة رقم (3)



الصورة رقم (4)





المرجع: محمد العربي ولد خليفة، المرجع نفسه ،ص ص 200،233.

الصورة رقم (5)

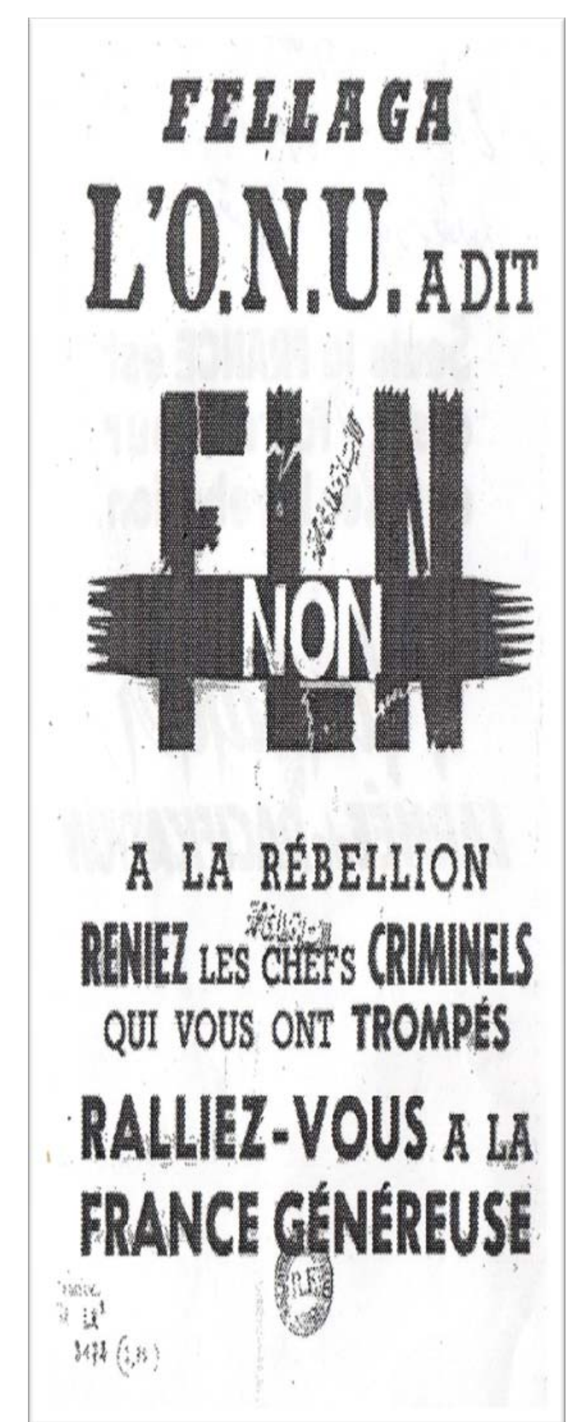


الصورة رقم (6)



المرجع: محمد العربي ولد خليفة ، المرجع السابق، ص 234.

الصورة رقم (7)





المرجع: محمد العربي ولد خليفة ،المرجع السابق، ص 207،206.

القائمة البيبليوغرافية

أولا: المصادر

العربية:

القرآن الكريم:

1- سورة الأعراف الآية 133 .

2- سورة القمر الآيات (6-7).

3- جريدة المجاهد، « رأي الجنود الفرنسيين في المنطقة الحرام»،الجزء الأول، العدد22، 1958/3/6.

4- جريدة المجاهد، «الجيش الفرنسي وأساليب الحرب الثورية»،ج1، العدد 33، 1958/12/08.

5-جريدة المجاهد،«**قصة القمع الرهيب، المسؤولية الجماعية**»، الجزء الأول، العدد31، 1958/11/1.

6- بورقعة لخضر، **شاهد على اغتيال الثورة**، ط2مزيدة ومنقحة، (د.د.ن)، الجزائر،2007.

7- بخليلي عبد القادر، **مذكرات عبد القادر بخليلي** ، مطبعة حسناوي مراد، الجزائر، 2012.

8- جرمان عمار، **الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال**، دار الهدى، عين مليلة، 2007.

9- واعر خير الدين،**بنطيوس حتى لا ننسى" الحدث و الزمان من 1956 إلى 1962**"، ط1، مطبعة علي بن زيد للفنون المطبعية، بسكرة، 2011.

10- حربي محمد، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، موفم للنشر، الجزائر، 2008.

11- يوسفي محمد، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية**، المنظمة الخاصة، تر: محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002.

12- محمد الصغير هلاليي، **شاهد على الثورة في الأوراس**، دار القدس العربي، 2012.

13- نزار خالد،الجزائر(1954، 1962) يومياتالحرب،تر: سعيداللحام،دارالفارابي،بيروت.

14- عباس محمد الشريف ،**من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)**، دار الفجر، 2005.

15- عباس محمد ،**الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954، 1962)** ، دار القصبة ، الجزائر، 2007 .

16- فلوسي محمد ، مذكرات الرائد مصطفى مراردة "ابن النوي" شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى، الجزائر، 2003.

الكتب باللغة الأجنبية:

1- Ageron Charles Robert, « **le drame des Harkis en 1962** » Revue D'histoire, N° 68(oc – des 2000.

2- AllegHenri, **la question, éditions de minuit ,paris,1958** « **voir aussi HamidBousselham,la Guerre d'Algérie 1954-1962,.**»,torturés par le PEN-Rahma, Alger,2000.

3- ElsenhansHartmut, **la guerre d'Algérie 1954- 1962, la transition d'une France àune autre le passagede la TV a la Ve République**, en langue Française en Algérie, 2010.
4- Courriere Yves, **l'heurs des colonels la guerre d'Algérie**, tome III, Paris : la librairie Fayad, 1974.
5- charbitte Tom, **le Harkis**, Editions la découverte, Paris, 2006.
Perville Guy, « **Armée, F.L.N, O.A.S : La guerre des progandes l'historie**.
6- TeguiaMohamed, **l'Algérie en guerre**,des publications universitaires, Alger, 1988.

ثانيا: المراجع

1- أجرون شارلروبير،**جزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2،دار الرائد للكتاب،الجزائر.
2- أوعيسى رشيد، **كراسات هاتموت الست هانص، حر بالجزائر حسب فاعليها الفرنسيين**، تر= محمد المعراجي وعمر المعراجي، (د.د.ن)، الجزائر، 2010.
3- ازغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956، 1962)**، (د.د.ن)، الجزائر، 1989.
4- الأشرف مصطفى، **الجزائر: الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
5- أتومي جودي، **العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ**، مطبعة حسناوة، الجزائر، 2005.
6- بوجلال عمار، **حواجز الموت (1957،1959) الجبهة المنسية**، تر: زينب قبي، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، (د.ب.ن).
7- بوزاهر حسين، **العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة 1830- 1962**، تر: بوجلة عبد المجيد، دار هومة، الجزائر، 2011.
8- بوحوش عمار، **العمال الجزائريون في فرنسا**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
9- بومالي أحسن،**أول نوفمبر 1954 بداية النهاية ل"خرافة" الجزائر الفرنسية**، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
10- بوعزيز يحيى ،**الثورة في الولاية الثالثة، أول نوفمبر 1954-19 مارس 1962**، دار الأمة، الجزائر، 2004.
11- بوعزيز يحي، **ثورات في القرنين 19و20 ثورات القرن العشرين**، دار البصائر، الجزائر، 2009.
12- بلحاج صالح، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.
13- بلعباس محمد، **الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر**، دار المعاصر، الجزائر، 2009.
14- بلغيث محمد الأمين، **تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق**، ط1، دار البلاغ، الجزائر، 2001.

15- بيه نجاة، **المصالح الخاصة والتقنية لجبهة (جيش التحرير الوطني 1962،1954)**، تصدير: د.أبو القاسم سعد الله، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2010.

16- برانش رافائيلا، **التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية**، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار امدوكال، 2010.

17- دبش إسماعيل، **السياسة العربية والموافق الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962**، مرجعية لترشيد حاضر ومستقبل سياسة الجزائر الإقليمية والدولية، دار هومة، الجزائر، .1999

18- درواز الهادي، **الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954، 1962**، دار هومة، الجزائر.

19- الزبير رشيد، **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956، 1962)** ، دار الحكمة، الجزائر، .2010

20- الزبيري محمد العربي، **الثورة الجزائرية في عامها الأول** ، ط1، دار البعث ، الجزائر.

21- الزبيري محمد العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر(1942،1992)**، ج2، دار هومة، الجزائر.

22- زوزو عبد الحميد، **محطات حاسمة في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة**، دار هومة، الجزائر، 2004 .

23- زغدود علي،**ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية**، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، .2004

24- زغدود علي،**صفحات من ثورة التحرير الجزائرية**، متيجة للطباعة، .2006

25- حمدي أحمد، **الثورة الجزائرية والإعلام**، ط1 مزيدة ومنقحة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، .1995

26- بن حمودة بوعلام، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954**، المعالم الأساسية، دار النعمان، (د.ب.ن)، 2012.

27- طلاس مصطفى، بسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، دار طلاس الشام، (د.ب.ن)، 1948.

28- يحي جلال ،**السياسة الفرنسية في الجزائر من (1830، 1960)** ، ط1، دار المعرفة، القاهرة، .1959

29- كروناتون ميشال، **مراكز التجمع في حرب الجزائر**، تر: صلاح الدين، ط 1، منشورات السائحي، الجزائر، 2013.

30- كلود ليوزو، **العنف والتعذيب والاستعمار من اجل الذاكرة الجماعية**، تر= الصادق ابراهيم سعدي، دار القصبة، الجزائر، .2007

31- مهري عبد الحميد، **الذكرى الخامسة والعشرون نوفمبر كيف حررت الجزائر**، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979.

32- محرز شعبان، عشوي مصطفى،**مذكرات مجاهد من اكفادو**، دار الأمة، الجزائر، .2006

33- ملاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830،1989)**، الجزء الثاني، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

34- ملاح الرائد عمار، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962**، دار الهدى، عين مليلة، .2005

35- ميكاشير صالح، **حرب التحرير الوطنية في مراكز القيادة للولاية الثالثة 1957-1962**، دار الأمل، اكفادو، .2012

36- السويدي محمد، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .1990

37- سعدوي محمد العربي، **المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر، الولاية، البلدية (1516،1962)**، ديوان المطبوعات يحيى بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، أول نوفمبر 1954- 19 مارس 1962، دار الأمة، الجزائر، 2004 ، الجامعية، (د.ب.ن)، 2006.

38- سعد الله عمر، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر**، طبعة خاصة، دار هومة، الجزائر، 2007.

39- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي- مرحلة الثورة- 1954،1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007.

40- عباس محمد، **في كواليس التاريخ(3) ديغول... والجزائر أحداث وقضايا الشهادات**، دار هومة، الجزائر، 2009.

41- عزوي محمد الطاهر، **ذكريات المعتقلين**، تقديم أبو القاسم سعد الله، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، (د.ب.ن)، 1996.

42- علية عثمان الطاهر، **الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، . 1995

43- عمورة عمار، داودة نبيل، **الجزائر بوابة التاريخ (الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى غاية 1962)**، ج1، دار المعرفة، الجزائر.

44- عمار بلخوجة، **قضية حماني عدة أحرق حيا من طرف المنظمة العسكرية الإرهابية OASL'**، تر: محمد المعراجي، موفم للنشر، الجزائر ، 2012.

45- العسلي بسام، **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986.

46- العسلي بسام، **المجاهدة الجزائرية**، دار الرائد، الجزائر، 2010.

47- بن العقبي صالح، **عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

48- فارال دومينيك، **معركة جبال النمامشة (1954- 1962) مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة**، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، .2008

49- فركوس صالح، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م، 1962م)**، دار العلوم، عنابة، 2002.

50- الصديق محمد الصالح، **عملية العصفور الأزرق**، ط1، منشورات دحلب، الجزائر، 1990.

51- قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**، الجزء الثاني، دار البحث، قسنطينة، 1991.

52- قندل جمال ، **خطا موريس وشال وتأثيرهما على الثورة التحريرية (1957، 1962)**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.

53- قنطاري محمد ، **من بطولات المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي**، دار الغرب للنشر، الجزائر، 2005.

54- قريقور ماتياس، **الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع(1955، 1962)**، ط1، تر: محمد جعفري، منشورات السائحي، الجزائر، 2013.

55- الرائد عز الدين، **الفلاقة**، تر: جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2011.

56- الشيخ سليمان، **الجزائر تحمل السلاح أم زمن اليقين دراسات تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة**، تر: محمد حافظ الجمالي، (د.د.ن)، بيروت، .1986

57- شريط لخضر وآخرون، **إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.

58- خليفة ولد محمد العربي, **الاحتلال الاستيطاني في الجزائر (مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي)**, ط2, ثالة, الجزائر, 2008.

59- خراشي جمال، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830، 1962)**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2009.

60- خضير إدريس، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830، 1962)**، الجزء الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع،(د.ب.ن).

61- غربي الغالي، **فرنسا والثورة الجزائرية (1945،1958) دراسة في السياسات والممارسات**، دار غرناطة، الجزائر، 2009.

ثالثا: المجلات:

1- جريدة المجاهد، **« تصريحات المسؤولين الفرنسيين: "ربع ساعة" يدوم خمس سنوات... وما يزال القانون الإطاري»**، الجزء الثاني، العدد خاص 54 .

2- بومالي أحسن، **«من التقنيات والمبادئ التي عممها وفننها مؤتمر الصومام»**، جريدة المجاهد، العدد 1463، 19 أوت 1988، الجزائر.

3- رمضاني عبد الكريم، « **20 أوت 1955 منطلق حاسم في توجيه أحداث الثورة** »، جريدة المجاهد، العدد 1464، 26 أوت 1988، الجزائر.

4- بوعزيز يحي، **فرق الصبايحية**، مجلة الأصالة، العدد 60، تصدرها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، 1393 الموافق لشهر شعبان.

5- بلغيث أحمد، « **ذكريات مناضل عن المحتشدات** »، مجلة أول نوفمبر،العدد 26، 1978.

6- ياحي محمد، « **سياسة التعذيب الاستعماري ابان الثورة التحريرية الجزائرية وتداعياتها المعاصرة، معاملة إدارة السجون للنزلاء الجزائريين**»، مجلة المصادر، مجلة سداسية تصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، العدد الثالث، الجزائر، 2006 .

7- الدرعي محمد، **فظائع الجيش الفرنسي في الجزائر أثناء الثورة الجزائرية**، مجلة الرؤية، تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، العدد الثالث، الجزائر، 1997.

8- الزبيري العربي،«**السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر**»،مجلة أول نوفمبر، العدد 52، 1981.

9- حسنين محمد،«**الاستعمار الفرنسي في الجزائر**»، مجلة الرؤية، مجلة دورية تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد الثالث، الجزائر، 1997.

10- عزوي محمد الطاهر، **المعتقلات أثناء الثورة التحريرية**، مجلة التراث، جمعية التاريخ والتراث الأثري لولاية باتنة، العدد 03، مطبعة عمار قرفي، باتنة، الجزائر، 1988.

11- فغرور دحو،«**حر بالعصابات (دراسة للمفاهيم والممارسة)**»، مجلة الذاكرة، العدد السادس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2000.

12- خلاصي علي، «**أساليب التعذيب والتنكيل التي مارستها فرنسا ضد الشعب الجزائري (1954، 1962)**»

13-مجلة التراث، عدد خاص بالذكرى الأربعين لثورة نوفمبر الخالدة، تصدر عن جمعية التاريخ والتراث الأثري لمنطقة الأوراس، العدد السابع، جمادى الثانية 1415هـ، نوفمبر 1994م، الجزائر.

14- غربي الغالي، «**الإستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام (1956، 1957)**»، مجلة الرؤية، مجلة دورية تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد الثالث، الجزائر، 1997.

15- مجلة أول نوفمبر،« **ميثاق مؤتمر الصومام الوثيقة السياسية الأولى للثورة الجزائرية**»، عدد خاص، 20 أوت 1973.

16- تعقيب صوت العرب، **من تعقيبات الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة**، مجلة أول نوفمبر، العدد 58، 1982.

17- المتحف الوطني للمجاهدين، «**الإمدادات العسكرية وإعلان قانون الطوارئ، 20 أوت 1955م**»، مجلة أول نوفمبر،العدد 23، 1977/08/01.

18- بوكنة عبد العزيز، «**الأسلاك الشائكة المكهربة**»، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر 1945، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

رابعا: الملتقيات:

01- يحياوي جمال،« **الحركة من قوة احتياطية إلى مشكلة سياسية**» في أعمال الملتقى الوطني حول إستراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، المنعقد بولاية البليدة يومي 24 و 25 أبريل 2005م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

02- مناصرية يوسف، «**التنظيمات التي أنشأتها فرنسا لمحاربة الثورة**»، أعمال الملتقى الوطني حول إستراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، المنعقد بولاية البليدة يومي 24-25 أفريل 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

03- نفطي وافية، مداخلة حول « **مراكز الجيش الفرنسي للقمع ومخابر التعذيب والاستنطاق بالمنطقة الرابعة من الولاية السادسة التاريخية 1954، 1962**»، في إطار الملتقى حول الأوراس تاريخ وثقافة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم التاريخ وعلم الآثار.(دراسة غير منشورة).

04- د.عقبة، **الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة حول فظائع الاستعمار الفرنسي في الجزائر**، ج2، المجلد الثالث، قصر الأمم من 08 إلى 10 ماي 1984.

05- التقارير الجهوية لولايات الشرق «**التنظيمات شبه العسكرية والحركات المضادة للثورة** » الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، ج2، المجلد الأول، قصر الأمم من 08 إلى 10 ماي 1984، دار الثورة الإفريقية، الجزائر.

06- التقرير الجهوي لولايات الجنوب المقدم إلى الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الترحيل الجماعي وتهديم القرى والمداشر « **السجون المدنية العسكرية**»، الجزء الأول، المجلد الثاني، قصر الأمم من 8إلى 10 ماي 1984.

07- المنظمة الوطنية للمجاهدين، المكتب الولائي بسكرة، التقرير الولائي المقدم للملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ الثورة لولايات الجنوب، بسكرة من 25 إلى 27 نوفمبر 1984م.

08- فيلالي مختار، محاضرة بعنوان « **أساليب القمع والتعذيب الوحشي والحر بالنفسية ضمن مخطط القضاء على الثورة الجزائرية** »، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات جمعية أول نوفمبر لتقليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، باتنة، 1994.

09- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، ضباط الشؤون الأهلية وتصدي الثورة لهم، الجزائر في 16/ 09/ 1997، (دراسة غير منشورة).

خامسا: الرسائل الجامعية

1- رماضنة جعفر، **أنواع وأساليب التعذيب الاستعمار الفرنسي في الجزائر إبان الثورة التحريرية**، الولاية السادسة نموذجا، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 2005, .2006

2- بن زروال جمعة، **الحركات الجزائري المضادة للثورة التحريرية (1954، 1962)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2011، 2012 .

3- حمدي أحمد، **مبادئ الإعلام والدعاية لدى جبهة التحرير الوطني وتطبيقاتها في صحيفة المجاهد من 1956- 1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر معهد علوم الإعلام والاتصال،جوان 1985.

4- تيته ليلى، **تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرية 1954، 1962**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة الحاج لخضر,باتنة(2012، 2013).

سادسا: المعاجم والموسوعات

1- مرتاض عبد المالك، **دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية (1954، 1962)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.

2- مرتاض عبد المالك، **المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة التحريرية (1954، 1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

سابعا: المواقع الإلكترونية

1- حربي محمد،« من الهيمنة العثمانية إلى الاستعمار الفرنسي الجزائر في المنظار»، تر: فاطمة الزهراء قشي على الموقع: **www.djazairnews.info/tahlite.htm يوم 2013/12/06 على الساعة 11:30.**

2- القوات الأردنية الخاصة، الحرب النفسية بين الخصائص والغايات والأهم من ذلك كيفية مقاومتها على الموقع :**w.w.w.defense – Arab.Com /vb / threads /23475 يوم 16 /04 /2014 على الساعة 57: 17.**

فهرس الموضوعات